مَفهومُ المواطنة وتجلياتُ حُضورِه في مُقَارباتِ الخطابِ الصحفي المصري . . دراسة تحليلية مقارنة لمعالجاتِ "الأهرام" و "الوفد" و "المصري اليوم" لتَمَثُّلاتِ المفهوم وآلياته

د . وائل ماهر قنديل

مُدرس الصحافة بالمعهد العالي للإعلام وفنون الاتصال

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة التعرف إلى طبيعة ، وحجم اهتمام الصحف اليومية بحقوق المواطنة ، رصداً للقضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة التي يرتكز حولها اهتمام الصُحف المصرية اليومية (متباينة أنماط الملكية) ، ومن ثم الكشف عن الأهداف الرئيسة التي تنشدها الصحف اليومية من وراء نشر الموضوعات المتعلقة بالمواطنة ، وتحديد الأطر الإعلامية التي طرح من خلالها الخطاب الصحفي حقوق المواطنة ، ورصد الأسس التي عالج بها الخطاب الصحفي حقوق المواطنة وقضاياها ، ومن ثم الكشف عن الأفكار والمفاهيم والتصورات التي تطرحها صحف الدراسة ازاء قضايا المواطنة ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، ومن ثم استخدام أداة المقارنة بين صحف الدراسة اليومية (الأهرام " القومية " ، الوفد " الحزبية "، المصري اليوم " الخاصة ")، وتم استخدام منهج المسح الإعلامي في جمع البيانات، ومن ثم الاعتماد على أداتين لجمع

بيانات الدراسة ،وهما (تحليل الخطاب، وتحليل مضمون)، وتم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من (٢٠٢٣/٦/١ حتى ٢٠٢٣/١١/٣٠م). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى تباين حجم اهتمام صحف الدراسة بحقوق المواطنة، وكانت صحيفة الأهرام هي الأكثر اهتماماً بطرح قضايا حقوق المواطنة عند المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية ، كما كان لافتاً تزايد حجم اهتمام صحف الدراسة بقضايا حقوق المواطنة السياسية عن الاهتمام بقضايا حقوق المواطنة الاقتصادية، والاجتماعية، باعتبار أن الحياة السياسية هي أصل سن التشريعات، وإبراز الجنسية والهوية عند مستوى الفرد وممارسته للحياة السياسية التي هي أساس الرفاهية الاجتماعية، والاقتصادية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الصحف المصرية – القوانين والتشريعات الدستورية – المواطنة - خطابات الصحافة المصرية.

The Concept of Citizinship & its appearance within the approaches of Egyptian Newspapers Discourses

An analytical – comparative Study of concept settings in handing of " Al Ahram , Al Wafad & Al Masry Al Youm "

Dr. wael maher kandel

Abstract

The study aimed to identify the nature and extent of daily newspapers' interest in citizenship rights, by monitoring the issues and topics related to citizenship rights that daily newspapers focus on. It then aimed to uncover the main objectives sought by daily newspapers in publishing citizenship-related topics, and to identify the media frameworks through which the journalistic discourse on citizenship rights is presented. The study also aimed to identify the foundations on which the journalistic discourse on citizenship rights and issues is based, and to reveal the ideas, concepts, and perceptions presented by the newspapers regarding citizenship issues. The current study followed a descriptive approach and used a comparative tool between the study newspapers (Al-Ahram, Al-Wafd, Al-Masry Al-Youm) as daily newspapers. The media survey method was used to collect data, relying on two data collection tools: discourse analysis and content analysis. The study period was defined as from 1/6/2023 to 30/11/2023. The study results showed variations in the level of interest of the study newspapers in citizenship rights, with Al-Ahram newspaper being the most interested in addressing citizenship rights issues at the political, social, and economic levels. There was an increasing interest in political citizenship rights compared to economic and social citizenship rights, emphasizing that political life is the basis of legislation, and highlighting nationality and identity at the individual level and their practice of political life, which is the basis of social and economic well-being for society.

Keywords: Egyptian newspapers - constitutional laws and legislation - citizenship - Egyptian press discourses.

■ مقدمة:

المواطنة هي إحدى القضايا الاجتماعية، والسياسية التي تؤثر في الرأي العام المجتمعي ، فهي تعبر عن معايير وقيم الانتماء والمشاركة السياسية بين أفراد المجتمع، وتتحول المواطنة إلى مُكون بنيوي للرأي العام من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، كما تُعد المواطنة عاملاً مهماً في عملية توطيد العلاقات الاجتماعية بين مكونات المجتمع المتعددة؛ كونها تعني المساواة أمام القانون في الحقوق ،والواجبات بين جميع المواطنين، بعيداً عن خلفياتهم الدينية، والسياسية، والثقافية، أي أن مبدأ المواطنة يعمل على دمج الانتماءات الفرعية في بوتقة واحدة هي الانتماء الوطني لوطن واحد موحد وتؤسس المواطنة فكرة السيادة الوطنية [١].

وتشكل المواطنة واحدة من أبرز القضايا المتصلة بالعملية السياسية وبخاصة الحوار السياسي ؛وذلك لارتباطها الوثيق بأي تحول ديموقراطي، ومن ثَمَّ تُعَّد مقياساً لمدى تلبية احتياجات الجماهير أو لقدرة النظم السياسية على الوفاء بالتزاماتها إزاء هذه الجماهير، وهي بهذا المعنى تُعَّد مؤشراً هاماً لمدى أهليه الجماهير لممارسة حقوقها وواجباتها، ومدى قدرتها على العيش المشترك. كما أنها بالنسبة للجماهير تمثل محوراً للنضال من أجل الديموقراطية، وبالنسبة للحكومات فهي أحد أهم مداخل الإصلاح السياسي"[٢].

وتطبيقاً ،وتأكيداً لذلك أشار المُشرع الدستوري المصري بأن المواطنة هي إحدى الركائز الأساسية للمجتمع، فقد تضمنت المادة الأولى من دستور ٢٠١٤ م وتعديلاته على " أن جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة موحدة لا تقبل التجزئة، ولاتتنازل عن شيء منها، وأن نظامها جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون". ونصت المادة (١٩) من ذات الدستور على جعل

مفاهيم المواطنة، والتسامح، وعدم التمييز، والحفاظ على الوحدة الوطنية من أهدف التعليم. إلا أن النصوص الدستورية التى تقرر مبادئ المواطنة ظلت مُعَّرضة دوماً للتجاوز، مالم تصاحبها ضمانات حقيقية وطنية ودولية تكفل تطبيق هذه النصوص تطبيقاً فعلياً(٣).

ويُمكن العودة إلى " ت. أ. مارشال " للتعرف إلى مفهوم " المواطنة الاجتماعية " ضمن تحليله العام لأبعاد " المواطنة " القانونية والسياسية والمجتمعية. ففي سياق مُقارباته بهذا الشأن، رأى أن الفردَ داخِلَ الفضاء المجتمعي يكتسب صفة المواطن ، ليس باعتباره – وحسب – فرداً في مجتمع سياسي ، يتمتع بالحقوق المدنية التي تُلح عليها الأدبياتُ التراثية الليبرالية. وإنما تظل الحقوق الاجتماعية (العمل، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية ،ومختلف الخدماتِ المجتمعية) هي في جوهر استحقاقات " المواطنة " الحاكمة ، التي ترعاها الدولةُ القومية ، وتضمن تفعيلها بمختلف السياسات ،والتشريعات ،والآليات المُتَّاحة.

إن " المواطنة " في هذا السياق تتحول إلى أحدِ تجلياتِ فكرة " العقد الاجتماعي " من طرفِ أفراد أذعنوا ، بالتوافق العام ، للقوانين التي تأسس لمنظوماتٍ مُستقرة ، وتوافقية ، من الحقوق والواجباتِ ، والتي أنتجت في ضوء هذا " العقد الاجتماعي – الدستور ". إن المواطن يندمج باكتساب جنسية الدولة، في منظوماتٍ سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية للدولة. ويُفترض أن يمنحه هذا الاندماج التمتع – مع غيره من المواطنين – (وعلى نحوٍ عادل ومتوازن) بحقوقٍ تحميها الدولة ، والالتزام بواجباتٍ مُستحقة تؤكد ، عملياً ، أفكار الانتماء للوطن ، والولاء للدولة (٤).

ومفهوم " المواطنة " كغيره من المفاهيم الحديثة يرتبط على نحوٍ مباشر بالخبرة التاريخية الغربية، وتطور الفكر السياسي والاجتماعي في الغرب، وقد مر

بمحطات وفترات تاريخية مختلفة أثرت في تكوينه ودلالاته[٥]. وفي السياق المصري، يعد الدستور، وهو المرجعية القانونية الأعلى للدولة المصرية، الرافد الأساس إلى المبادئ العامة التي تكفل للأفراد التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية والتي تتمثل بالدرجة الأولى في مبدأ المساواة، وعدم التمييز، والعدالة في توزيع الموارد والأعباء، والنص على الحريات الفردية. وتعد وسائل الإعلام بمثابة الرافعة الأقوى، والأهم في تعميق مبدأ المواطنة بين الأفراد، من خلال طرح الموضوعات، والقضايا المتعلقة بالمواطنة، وتوضيح الحقوق المرتبطة بالمفهوم ،وواجباتها، وكيفية ممارستها، استهدافاً لتنمية مهارات المواطنين كي يتمكنوا من المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٦].

وفي ضوء الأطر الخبرية ،والمستخدمة في الدراسة الحالية كآلية للتحليل، ونعني بها التأطير المعرفي لمحتوى إعلامي بعينه في سياق محدد، فيترتب عليه التأثير في طبيعة الإدراك أو الرأي[٧]، كما تعتبر الأطر الخبرية من الأدوات النظرية التي يعتمد عليها الإعلام (والأفراد) في توصيل المعلومات وتفسيرها وتقييمها[٨]، ويؤدي الإطار الخبري مجموعة من الوظائف تتمثل في التعريف بالمشكلة باستخدام عناصر الإبراز المختلفة، كتشخيص الأسباب التي أدت إلى نشأة القضية أو تقييمها واقتراح بعض الحلول لمعالجة تلك القضية[٩].

■ الدراسات السابقة:

يُشير التراثُ العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية عند المستويين المصري والعربي ، فضلاً عن " الأجنبي " ، إلى أن ثمة عدداً وازناً من البحوثِ والدراسات الإعلامية والمقالات العلمية ، التي تناولت مفهوم " المواطنة " بمختلف أطيافه المعرفية، وقد تتقاطع هذه المقاربات بالضرورة – وجزئياً – مع موضوع هذه

الدراسة " معرفياً ومنهجياً " ، وهو الأمر الذي أفاد الباحث بالإطلاع على جانبٍ مؤثر من هذا التُراثِ العلمي .. وقد جاء على النحو التالي:

- هدفت دراسة (إيمان عرفات، وآخرون، ٢٠٢٣م) إلى رصد أبرز الأطروحات ،والقضايا التي تُعالجها الصفحاتُ الرسمية للمؤسساتِ الحكومية، والمنظمات الحقوقية عبَر مواقع التواصل الاجتماعي ، والمتعلقة جوهرياً بآلياتِ تعزيز قيم المواطنة، والتوعية بمنظومات حقوق الإنسان المُرتبطة بهذا المفهوم واستهدفت الدراسة الكشف عن آليات توظيف الصفحات الرسمية للمؤسسات الحكومية ، والمنظمات الحقوقية ، موقع Twitter في مجال التمكين لقيم المواطنة، وصناعة الوعي الجمعي بحدودها المعرفية، وتجلياتها العملية. وقد تمثلت الفترةُ الزمنية للدراسة من(٢٠٢٢/١٠/١ إلى ٢٠٢٢/١٠/٣٠م)، وتوصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج، جاء أهمها مُرتبطاً بقضية " دعم المواطن " بمختلف الآليات المُتاحة (ضمن المركز الأول من التكرارات)، وهو أداء استدلت منه الدراسةُ على اهتمام المؤسساتِ الرسمية بفكرة (المواطن أولاً) ، التي رُفعت شعاراً في سياقاتٍ مجتمعية عديدة ، وكانت حاضرةً في الخطابِ الرسمي المصري عند مثختلف تجليات حضوره، في حين أن بعضَ المنظمات الحقوقية، الخاضعة للدراسة، مثل " منظمة حقوق المرأة " و " يونيسيف مصر " لم يطرح أيُ منهما – خلال فترة الدراسة – سوى أطروحة واحدة فقط ، تهتم بفكرة " دعم المواطن " في مساراتِ حياته المعيشة [١٠].

- في حين هدفت دراسة (نهلة محمد مصطفى جندية، ٢٠٢١م) إلى رصد، وتحليل، وتفسير مبدأ المواطنة في الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ م وتعديلاته، ومن ثم التطرق إلى دراسة مضمون وتفكيك مبدأ المواطنة، من حيث المفهوم وعلاقاته السياسية ،والدستورية، والاجتماعية في ضوء جدل الحقوق والواجبات ، وعهد الانتماء والولاء للدولة والوطن من طرف الأفراد، حيث يندمجون بموجبه في

النظام السياسي ،والاجتماعي ،والاقتصادي للدولة الأم، بمجرد اكتساب جنسيتها بحيث يصبح مواطنوها متمتعين بحقوقها، ملتزمين بتحمل واجباتها المقررة في المصادر القانونية الوطنية، والدولية ، فطبيعة المواطنة هي عهد انتماء، وولاء للدولة ،والوطن. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم ما أسفرت عنه من نتائج هي التأكيد علي تضمين الدستور القائم على المواطنة، قيماً وحقوقاً، بمضامين موضوعية كَفُل حمايتها. إذ لا يعتبر مجرد إطار شكلى، أو تنظيم إجرائى لقواعد مباشرة السلطة وصور تفعيلها ، وإنما الضمانة العملية لاستعادة الشعب لسيادته، فحسب الدراسة، فالمواطنة من المبادئ الحديثة التي تيسر كل مسعى مُجتمعي لتحديث النظام السياسي ،والمجتمع، لأجل ذلك طرح الدستور المصري ٢٠١٤ وتعديلاته، موادَ متعددة تدعم حق المواطنة ذاته، وتدعم الحقوق المفروضة على الدولة إزاء مواطنيها والمترتبة عليها، ولكن من أهم الإشكاليات التى تواجه المبدأ، كما انتهت الدراسة في تحليلها أن واقع الحياة الاجتماعية والسياسية يختلف اختلافاً لافتاً عن النصوص الدستورية حيث يوجد انفصال وفجوة بين النصوص النظرية والممارسة العملية(١١).

- وهدفت دراسة (رامي عطا الله صديق، ٢٠١٩م) إلى تحليل عَددٍ من مقاربات الصحافة المصرية في تغطيتها لقضايا التنوع الديني داخلَ المجتمع المصري ومُعالجاتها التحريرية. وحسب الباحث فقد كانت الدراسة مَعنيةً بالتوصل إلى ما وُصف بالاستراتيجية الصحفية (والإعلامية) المستهدفة مُتابعة مبدأ المواطنة. وقد أجرت الدراسة منهجياً عملية استطلاع لآراء مجموعة مُمثلة من الصحفيين المصريين، في محاولة للاقتراب من مُكونات ميثاق شرف نوعي (أو مُدونة سلوط) تُعني بمفهوم المواطنة وتطبيقاته. وكان من أهم نتائج الدراسة الإثبات العلمي بوجود حُزمٍ من الضغوط التي يُعاني منها الصحفيون أثناء تغطية (ومُعالجة) العلاقات والمشاهد المُرتبطة بالمختلفين دينياً، بالإضافة إلى وجود أخطاء مضطرة الحضور

يرتكبها البعضُ أثناء التغطية، عن قصدٍ أو دون قصد، وبوعي أو بدون وعي. كما تبين من نتائج الدراسة أن الاتجاه العام بين الصحفيين المبحوثين تمثل في الاتفاق الجماعي على أهمية الالتزام بمجموعة من المعايير المهنية التي تحكم المُمارسة الصحفية) عند تناول مفهوم المواطنة وتجلياته العملية)، منها؛ التوازن – التدقيق – عدم تجهيل المصادر – الالتزام بأخلاقيات التعامل مع المصدر – الموضوعية في بناء المقاربات.[١٢]

- واستهدفت دراسة(منذر محمد عبيس، ٢٠١٧م) التعرف إلى دور الصحفيين العراقيين في ترسيخ مفهوم " المواطنة "، والتمكين له بين جماهير المتلقين لرسائلهم الصحفية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت " استمارة الاستبيان " كأداةٍ رئيسة لجمع المعلومات بين عينة الدراسة (٤٥٠ صحفي). وانتهت الدراسةُ إلى عَددٍ من النتائج، من أهمها أن معظم عناصر العينة المبحوثة انخرطت في بلورتها لفكرة المواطنة " عبر مُقارباتٍ تحذيرية مضطردة من خطورة " الطائفية "، التي تتآكل بها الوحدة الوطنية، مع التأكيد على ضرورة التمسك بوحدة الدولة القومية العراقية، والحفاظ على الهُوية العراقية بوصفها رُوح المواطنة [١٣].

- كما هدفت دراسة (أميمة محمد محمد عمران، ٢٠٠٨م) التعرف إلى طبيعة وحجم اهتمام الصحف اليومية بحقوق المواطنة، ورصد القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة التي اهتمت بها الصحف المصرية اليومية، والكشف عن الاهداف الرئيسة التي تتقصدها الصحف اليومية من وراء نشر الموضوعات المتعلقة بالمواطنة، وتحديد الأطر الاعلامية التي طرح من خلالها الخطاب الصحفي حول حقوق المواطنة، فضلاً عن رصد الأسس التي عالج بها الخطاب الصحفي حقوق المواطنة وقضاياها، والكشف عن الأفكار والمفاهيم والتصورات التي تطرحها صحف الدراسة ازاء قضايا المواطنة. تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية. كما تم استخدام منهجية المقارنة بين صحف الدراسة، وتم استخدام منهج المسح

الاعلامي في جمع البيانات، ومن ثم الاعتماد على أداتين لجمع بيانات الدراسة وتحليلها وهما (تحليل الخطاب، وتحليل مضمون)، وتم اختيار ثلاث صحف مصرية يومية هي (الأهرام، صحيفة الوفد، صحيفة المصري اليوم)، وتم تحديد مدة الدراسة من (٢٠٠٧/١/١ حتى ٢٠٠٧/٦/٣٠م). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى تباين حجم اهتمام صحف الدراسة بحقوق المواطنة، وكانت صحيفة الوفد هي الأكثر اهتماماً برصد تلك الحقوق ومناقشة طروحها، كما أكدت الدراسة تزايد حجم اهتمام صحف الدراسة بالحقوق السياسية للمواطنة على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[١٤].

- وبحثت دراسة (فاروق عبد البر، ٢٠٠٥) حق الرأي والتعبير كأحد حقوق المواطنة، وفي هذا السياق، أشار الباحث إلى أن ثمة حلقات ثلاث ينبغي أن تتوافر لإمكان تمتع المواطن بحرية التعبير؛ أولى هذه الحلقات هي حرية تداول المعلومات، والثانية تمكينه من التعبير عن رأيه بكل حرية وبكافة الوسائل، أما الحلقة الثالثة فهي وجود قاض مستقل ومحايد ومؤهل للنظر في دعواه إذا أنكرت عليه السلطة حقه في المعرفة، أو صادرت حقه في التعبير عن رأيه، وطرحت الدراسةُ تساؤلات عن مدى توافر هذه الحلقات الثلاث في مصر، وأسفرت النتائج عن أنه لا ينتظر أن تقوم حرية تعبير حقيقية في مصر إلا إذا توافرت عدة أسس هي؛ قيام نظام حكم ديمقراطي تتوازن فيه سلطات الدولة، كفالة الدستور لحق المعرفة، وقوف المشرع العادي وهو ينظم حرية التعبير عند حد التنظيم فقط، مع عدم مغالاة المشرع العادي في التجريم أو إسرافه في العقاب عند معالجة الجرائم التي تتصل بالحريات ومنها حرية التعبير، وتحسن الظروف الاقتصادية للمواطن وارتفاع مستواه التعليمي والثقافي [١٥].

- في حين ناقشت دراسة (Wani, Jorgenensen, Karin, 2006) قضايا المواطنة بتجلياتها العملية. حيث ركزت تلك الدراسة على قضايا وموضوعات تتعلق

بالمواطنة في إطار المجتمع المتقدم، وأشارت الدراسة إلى أن المواطنة كانت وما زالت من الموضوعات الشائكة، وهناك عدة عوامل تلعب دوراً حيوياً في بناء وترسيخ فكرة المواطنة في المجتمعات المعاصرة وتأتى في مقدمة تلك العوامل وسائل الإعلام. وقد عُنيت الدراسة برصد أدوار الميديا في التمكين لمفهوم المواطنة بين الجمهور الغربي.(١٦)

- وسعت دراسة (ثريا بدوي، ٢٠٠٦) إلى كشف وتحليل علاقة بنية وأداء الإعلام المصري بعملية تعزيز المواطنة من خلال الإجابة عن التساؤل ؛ هل تعمل بنية وأداء وسائل الإعلام في مصر في اتجاه تأكيد وتعزيز المواطنة كمفهوم وكحقوق وممارسة أم تهديدها وانتهاكها؟ وحاولت الباحثة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال دراسة تحليلية لعينة من صحف الأهرام، الأهالي، والأسبوع، فضلاً عن دراسة ميدانية بين عينة من المثقفين من النخب الإعلامية، وعينة من جمهور المواطنين المصري، وخلصت الدراسة إلى أن سيادة نمط الملكية الخاصة التجارية على وسائل الإعلام، وأن كان يعكس أداءً متنوعًا ومختلفًا، إلا أنه ينتهك " المواطنة " كفكر وكحقوق وممارسة ويهددها، سعيًا نحو تقديم الصالح الخاص دون الصالح العام، كما أن سيادة نمط الملكية الحكومية لا يعكس إلا توجهات الدولة، ومن ثم يصبح الإعلام أداة دعاية للنظام ولسياسته مما ينتهك فكرة المواطنة، كما أن نمط الملكية الحزبية لا يحقق إلا أهداف الحزب، يتجه الأداء الإعلامي في النهاية لتحقيق مصلحة القائمين عليه، وكشفت الدراسة الميدانية عن تقدير مجتمع الدراسة لدور الإعلام في تعزيز المواطنة الاجتماعية، في حين انحسر دور الإعلام في تعزيز المواطنة السياسية(١٧).

- وهدفت دراسة (أميمة عبود، ٢٠٠٥) التعرف إلى النطاق المعرفي لاستعمالات مفهوم المواطنة في بعض نصوص الخطاب الليبرالي الجديد في مصر من خلال مُعالجة تحليلية لأعداد من جريدة " الوفد " ، ونشرات جمعية النداء الجديد،

ومجلة الديمقراطية، وجريدة نهضة مصر. وتوصلت الباحثة إلى أن " الوفد " طرحت مفهوم المواطنة في إطار التصور الذي يرى أن رابطة المواطنة هي مناط الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو اللون أو العقيدة، وبالنسبة لجمعية " النداء الجديد " فقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر نشراتها بالشعور بالحاجة الشديدة إلى بلورة فكر تنموي ليبرالي يستجيب لتحديات العصر، ويؤكد على مبادئ التحرير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وهو خطاب يقوم على إصلاح القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية واحترام حقوق الإنسان، والإصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. أما جريدة " نهضة مصر " فأكد خطابها أن المواطنة هي هدف نبيل يجب أن تتراجع أمامه كل المصالح الضيقة، مع التأكيد على الحق المطلق للجميع في التعبير عن آرائهم، مع ضرورة رفع مستوى معيشة المواطن المصري، وتنويره، وتبصيره بحقوقه في مواجهة مؤسساته. أما مجلة " الديمقراطية " فلم تتعرض لمفهوم المواطنة بشكل مباشر، وإنما تم ذلك من خلال عدة محاور وموضوعات من أهمها أولوية الشروط الثقافية والاجتماعية للديمقراطية، وضرورة ترسيخ مفهوم الحريات الفردية وفي مقدمتها حرية التعبير والابداع، وكانت مجلة الديمقراطية – وفقاً لنتائج الدراسة - من أكثر نصوص الخطاب السياسي الليبرالي المعاصر اهتماما بالجانب القيمي والثقافي(١٨).

- وناقشت دراسة (Parake, Elaine, 2005) أثر استخدام وسائل الإعلام في بث روح التعاون والمواطنة، وتناولت الدراسة تأثير وسائل الإعلام بشتى أنماطها في حياة الشريحة الشبابية، واقترحت استخدام تلك الوسائل في تفعيل وصقل لغة الخطاب داخل المدارس من أجل التمكين فكرة المواطنة بين الشباب، حيث تتمتع وسائل الإعلام بمميزات تجعلهم أكثر تجاوبًا معها من منطلق أنها ليست شكلًا من أشكال إعطاء الأوامر(١٩).

■ التعليق على الدراسات السابقة:

١. اهتمت الدراسات السابقة بأبعاد مفهوم المواطنة والمبادئ المستقرة المرتبطة به كمدخل نظري وعملي في مختلف أنماط الوسائل الإعلامية.

٢. اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي والمسح الكمي بالعينة للوصول إلى نتائج جديدة للمقاربات المنهجية.

٣. أوضحت نظرية الأطر الإعلامية قدرة الوسائل الإعلامية المختلفة في تحويل المضمون الظاهر على اختلاف طبيعته، ودرجة الاهتمام به إلى

٤. قضايا جوهرية من خلال المعالجة والتناول في إطار تفسيري يحمل أبعادًا أخرى للمضمون ذات أهمية يُعتد بها بحثياً.

٥. ركزت معظم الدراسات على المواطنة كفكر وكحقوق وكممارسة، مما أفاد في التعريف بمفهوم المواطنة، وبلورة أبعادها الفكرية والسياسية والتشريعية، فضلا عن إلقاء الضوء على بعض حقوق المواطنة الفضاءات المجتمعية.

٦. تنوعت المجالات البحثية التي تطرقت إليها الدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة الإعلام بالمواطنة، وتَرَكز بعضها حول التأثيرات السياسية لوسائل الإعلام، وتطرق البعض الآخر لدور الإعلام في دعم المواطنة.

٧. أظهرت نتائج الدراسات السابقة تباين حجم اهتمام الصحف المبحوثة بحقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كآلية إنتماء وولاء للوطن.

٨. تنوعت الدراسات بين مستوياتٍ أكاديمية مختلفة ، ما بين الرسائل (الأطروحات) الأكاديمية ، والبحوث المنشورة في دورياتٍ علمية، والدراسات المُقدمة عبَر مؤتمرات علمية، وهو ما عكس في المحصلة اهتمام المجتمع البحثي بتسليط الضوء على الأبعاد المعرفية المختلفة لمفهوم " المواطنة".

■ حدود الإفادة من الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة ومُراجعة مقارباتها البحثية يتضح أنها ساعدت الباحث في تكوين رؤية واضحة إزاء المشكلة البحثية؛ وصياغتها. وبلورة الإطار العام لها، وذلك على النحو التالي:

- المساعدة في تحديد المنهج العلمي المناسب لموضوع الدراسة، وتحديد الأدوات المناسبة لجمع البيانات، مع تحديد عينة الدراسة التحليلية.
- صياغة فروض الدراسة وتساؤلاتها بشكل علمي يحقق أهداف الدراسة، وذلك بناءً على ما جاء بها من نتائج.
- الإفادة من الجوانب المنهجية للمقاربات التحليلية التي تبنتها معظم هذه الدراسات في الكشف عن مضمون المعالجة الصحفية وبخاصة فئات التحليل ووحداته.
- اقتصرت معظم هذه الدراسات على تحليل التغطية الإخبارية في الصحف، ولم تهتم بأشكال الكتابة الصحفية الأخرى خاصة ما يرتبط بمواد الرأي التي توجه القراء وتستخدم العديد من الأساليب في محاولة للتأثير في آرائهم حول القضايا المتناولة حيث تلعب هذه المواد دوراً أكبر في رسم أبعاد القضايا المختلفة والتأكيد لمكوناتها المعرفية، وإبرازها للجمهور.
- استخدام تحليل المضمون في معظم الدراسات التحليلية كأداة رئيسة لجمع البيانات وذلك بسبب طبيعة القضايا والموضوعات التي تناولتها هذه الدراسات، والتي استهدفت تعميق نتائجها، وعرض تلك الموضوعات بطريقة شمولية ودقيقة، وطرح التفسيرات المختلفة لأسلوب المعالجة الإعلامية لهذه القضايا.
- معرفة بعض المراجع العربية والأجنبية التي يمكن الرجوع إليها للعمل في متن الدراسة.

■ مشكلة الدراسة:

تعامل الفضاءُ المجتمعي المصري مؤخراً مع عَددٍ من المشاهد التي ارتبطت بنيوياً – ومن منطلقاتٍ متباينة - بمفهوم " المواطنة " منها الإعلان عن بدءِ فعالياتِ الانتخابات الرئاسية (٢٠٢٤). وتُعد الممارسة الانتخابية بين المواطنين (الناخبين) للاختيار الطوعي والحُر بين المترشحين لرئاسة الدولة (رئاسة السُلطة التنفيذية) إحدى الآليات المؤسسية في الدولة. للتمكين العملي لمفهوم " المواطنة " التي تحكم وتُدير " الدولة " في إطارٍ من احترام " الدستور "، وما يَرفُد عنه من قوانين منظمة لهذه العملية السياسية.

وفي السياق المصري، كانت الهيئة الوطنية للانتخابات قد أعلنت فتح بابِ الترشُح للانتخابات الرئاسية، مع تحديد يوم التاسع من نوفمبر ٢٠٢٣ م لإعلان القائمة النهائية للمُترشحين، ورموزهم الانتخابية، ونشرها في الجريدة الرسمية.

.. ومن المشاهد التي واجهها الفضاءُ المصري في هذه الفترة ، هو هجوم الفصيل الفلسطيني " حماس " في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ م ضد الكيان الإسرائيلي، وما ارتبط بهذا الهجوم من رُدودِ أفعال إسرائيلية وإقليمية (ومصرية) ودولية. وقد كشفت هذه الحرب ، بتداعياتها المُدمرة ، استجابة فاعلة بين المواطنين المصريين، ودعمهم لخياراتِ قيادتهم السياسية، واستجابة القيادة من جانبها لردودِ أفعال المواطنين النازعة إلى حماية دولتهم، وأمن بلادهم القومي، والمنتصرة لحقوق الفلسطينيين من منطلقاتٍ عروبية. في هذا السياق، كانت قرارات النظام المصري نحو فتح معبر " رفح "، للدفع بالمُساعداتِ الطبية والغذائية، واستقبال المُصابين، واتخاذ الإجراءات المُستحقة لحمايةِ الحُدود المصرية. إن المواطن المصري، في هذا المشهد بكُل متغيراته، بدا حاضراً كفاعلٍ رئيس، مُعبراً بحُريةٍ عن رؤاه ومنظوماتِ مصالحه، فلم يُهمَش صوته ولا مبادراته الشعبية، التي دافعت عن

الشعب الفلسطيني، وحقه في دولته المستقلة. لقد بلور هذا الحدث (الخارجي) وجوهاً بارزة لحُضور فكرة " المواطنة " بين المصريين ، وفي صُورةٍ عملية ترتبط بإحساس المواطن المصري الجمعي، بفاعليته كمواطنٍ في دولة، تحترم خياراته ورؤاه وأهدافه ومصالحه.

.. وفي سياقاتٍ مُوازية، تكثفت النقاشات المجتمعية عبر " الميديا " بكُل أنماطها ، ومؤسساتِ المجتمع المدني، وحول حقوق الرعاية الصحية للمُواطن المصري (كواحد من أبرز حقوق المواطن في دولته) وقد كان الحافز لهذا الحَراك حُزمة المبادرات الرئاسية مثل (١٠٠ مليون صحة) و (حياة كريمة). وكان محور النقاشات المجتمعية، التي شاركت فيها الصحافةُ المصرية، مُشْرعاً على تعزيز فكرة " المواطنة " بين المصريين، الذين باتوا يشعرون – في ظل هذه **المُبادرات** المؤثرة – بأنهم " مواطنون " أصلاء، يحظون بتفعيلٍ عملي لحقهم في حياة صحية متوازنة برعاية دولتهم.

.. في هذه السياقات السياسية والمجتمعية، اهتمت الصُحف المصرية برصدِ هذه المشاهد، وغيرها مما حددته هذه الدراسة، وتحليلها بمقارباتٍ متنوعة الرؤى، وفي إطار فهم هذه الصُحف لاستحقاقات " المواطنة" بأبعادها المختلفة. وهو ما شكل مُستهدفاً جوهرياً لهذه الدراسةِ التي اشتبكت – رصداً وتحليلاً مع هذه المقاربات التحريرية، حيث تحددت مشكلتها البحثية في التعرف إلى طبيعة القضايا والمشاهد التي ارتبطت – بزوايا ومستويات بعينها – بمفهوم " المواطنة " ، وكيفية تناولها عَبر مقاربات عينةٍ من الصُحف المصرية (التي تُمثل أنماط ملكيةٍ رئيسة " قومية ، حزبية ، خاصة "، بمرجعياتها الأيديولوجية المتباينة) ، مع تفكيكٍ للمواقف المتعلقة بحقوق " المواطنة " كما قرأتها المبحوثة عبر تناولها لقضايا بعينها فوق الساحة المصرية.

وتنطلق المشكلةُ البحثية من فرضية تأثير موقف (الدولة) من القضايا محل الدراسة، في مقاربات التناول الصحفي لها، وآليات تأطيرها ، والكيفية التي جرى بها توظيف (هذه الآليات) لإكسابها التأثير المُستهدف. وهو ما يُمكن الإقتراب منه، رصداً وتحليلاً ، بتحليل الأطر الإعلامية التى تعاطتها صُحف الدراسة، فضلاً عن الأطر المرجعية ، ومسارات الحجاج التي اعتمدتها الصُحف المبحوثة في سردياتها الخطابية، وطبيعة الفاعلين في نسيج البنى التحريرية لهذه السرديات.

(ومن ثَم) يُمكن بلورة مشكلة الدراسة عبرَ طرح تساؤلٍ رئيس حول؛ الكيفية التي عالجت بها الصحافةُ المصرية قضايا تتعلق بمفهوم " المواطنة " وأطروحاته وآلياته العملية داخِلَ الفضاءِ المجتمعي المصري " في الفترة من(٢٠٢٣/٧/١٥ وحتى ٢٠٢٣/١٢/١٥ م).

■ أهمية الدراسة:

تبلورت أهمية الدراسة عبَر أبعادٍ بعينها على النحو التالي:

١. الإسهام المُفتَرض للدراسة الحالية في إثراء التراكم المعرفي حول حقوق المواطنة المصرية كما سجلت حضورها عبر وسائل الإعلام المختلفة في ظل تشابك مفهوم المواطنة وتلاقحت مع مختلف القضايا الوطنية عند المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢. هناك العديد من الدراسات التي تناولت حقوق المواطنة داخل الفضاء المجتمي المصري، لكنها اقتصرت في معظمها على بحث الحقوق الدستورية أو القانونية أو السياسية، ومن ثم فإن ثمة حاجة للدراسات التي تتناول طبيعة الطرح الإعلامي لحقوق المواطنة وهو ما تسعى له الدراسة.

■ أهداف الدراسة:

تحددت أهداف الدراسة الحالية على النحو التالي:

١. التعرف إلى طبيعة وحجم اهتمام الصحف المصرية اليومية بحقوق المواطنة ومظاهر حضورها العملية.

٢. رصد القضايا والموضوعات المحورية المتعلقة بحقوق المواطنة التي يرتكز حولها اهتمام الصحف المصرية اليومية.

٣. الكشف عن الأهداف الرئيسة التي تتقصدها الصحف المصرية اليومية من وراء نشر الموضوعات المتعلقة بالمواطنة.

٤. تحديد الأطر الإعلامية التي أبرزت فيها مقاربات الخطاب الصحفي قضايا المواطنة واستحقاقتها.

٥. رصد الأسس المعرفية والمعلوماتية التي عالج بها الخطاب الصحفي حقوق المواطنة وقضاياها.

٦. الكشف عن التصورات والمفاهيم التي تطرحها صحف الدراسة المصرية إزاء قضايا المواطنة وأطروحاتها.

■ تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات على النحو التالي:

- ما مستويات اهتمام صُحف الدراسة، كماً وكيفاً ، بمفهوم " المواطنة " وتجلياتها العملية كما أظهرتها مقارباتُ خطاباتِ الصُحف المبحوثة؟
- ما طبيعة القضايا التي تناولتها الصُحف المبحوثة، والتي عبرت من خلالها عن مواقف بعينها إزاء مفهوم " المواطنة " وقضاياها ومظاهر حضورها؟

- ما الأدوار المنسوبة للفاعلين داخل نصوص مقاربات الخطابات المعنية بالمواطنة بين الصُحف المبحوثة؟
- ما طبيعة التمايزات المعرفية (أوجه التماثل والاختلاف) بيم مُقارباتِ الصُحف المبحوثة عند تناول " المواطنة " ، مفهوماً ،ومظاهر حضور، وآليات؟
- ما مسارات الحجاج (البُرهان) التي طُرحت عبر " الكتلة التحريرية " للصُحف المبحوثة تأكيداً لرؤاها واتجاهاتها إزاء " المواطنة "؟
- ما مستويات إسهام الخطابات الصحفية المبحوثة في بلورةِ حقوق " المواطنة " ، والتمكين المعرفي لها عبر الصُحف محل الدراسة؟

■ الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في بنائها النظري، وطرح فروضها، على نظرية تحليل الإطار حيث تعد هذه النظرية إحدى المرجعيات الحديثة في دراسات الاتصال التي تُعين على قياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تنتجها وسائل الإعلام، وتقدم تفسيرًا منتظمًا لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا المستهدفة بالرصد والتحليل، وذلك من منطلق أن " الإطار" هو اختيار بعض جوانب من الواقع ، وجعلها أكثر بروزًا في نسيج النص الإعلامي، ومن ثَم يمكن طرح وبلورة تصور معين لمشكلة ما، وهو ما تمارسه الصحافة – في سياق هذه الدراسة - فيما يتعلق بطرح حقوق " المواطنة "، فهي تقدم محتويات منتقاة عن قضايا، وأشخاص، وأحداث تتعلق بالمواطنة فتحمل المتلقي في ضوء هذه النصوص على تعديل وتطوير فهمه لها في اتجاه بعينه، ومن ثم فهذه النظرية تظل الأنسب في فهم دور الصحف اليومية (المصرية) في تشكيل الجدل حول القضايا والموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة، كما تحددت معرفياً ومنهجياً عبر هذه الدراسة [٢٠].

■ نظرية الأطر الإعلامية:

يُعد Goffman أول باحث أوضح مفهوم الأطر، فأسس لنشأة النظرية، التي قادت أنظار الباحثين نحو استخدام تحليل الإطار بوصفه أداة يتم توظيفها لتصنيف الخبرات المختلفة، وقد استخدم Goffman مصطلح الأطر للإشارة إلى جانب معين من التوقعات التي تستخدم لصنع اتجاه معين في المواقف الاجتماعية المختلفة(٢١).

ويُعرف Weaver, D.H, (2007) الإطار بأنه : "الفكرة الرئيسة لمضمون المادة التحريرية، والتي توفر محيطاً أو بنية لهذه الفكرة، والشكل الذي يكون عليه الموضوع من خلال الاعتماد على الاختيار والتركيز، والاستبعاد والشرح، أو التفسير"(٢٢).

فيما عرفت Diana, 2011 التأطير بأنه: "عملية مهمة تقوم من خلالها وسائل الإعلام بالتركيز على مقاربات أيديولوجية بعينها وإبرازها بطريقة محددة، مما يؤدي إلى لفت انتباه الجمهور المتلقي إلى أفكار معينة، وبناء المشهد (القضية) بطريقة معينة، واستخدام مفردات تُمَّكن من استيعابها وفهمها على نحو معين"(٢٣).

وفي ذات السياق يرى (Kosicki, 2006)؛ أن أهمية الأطر الإعلامية وفاعليتها في التأثير تتزايد مع تناول الأحداث الضخمة التي تحظى باهتمام الجمهور ويثار حولها الجدل(٢٤).

ومما سبق فقد عرفت الدراسة " الإطار الإعلامي " بأنه: "عملية تفاعلية جدلية تهدف إلى إبراز جوانب محددة من القضية المطروحة، وإزاحة جوانب أخرى، بما يتناسب وأيديولوجية القائم بالاتصال، بهدف تفسير الأحداث، وتحديد المشكلات، وتشخيص الأسباب، وتأطيرها بما يتوافق والسياقات السياسية والمجتمعية لآليات عمل الوسيلة الصحفية ".

● خصائص نظرية الأطر الإعلامية:

اهتم Stephen Rese بالأطر الإعلامية، ووضع لها حُزمةً من الخصائص:

١. الإطار الخبري ينقل جزءاً من الوقائع، وبعضاً من تفاصيل القضية ومعلوماتها، ويربطها بالحدث الآني ليعطي المعنى لهذا الحدث، طبقاً للهدف الذي يتطلع القائم بالاتصال لتحقيقه.

٢. فكرة الإطار الإعلامي يتم الترويج لها بتناول القضية باعتبارها منطلقا فكرياً، يتم توظيفه لشرح الحدث وتفسيره.

٣. يتم التعبير عن الإطار وترجمته من خلال مجموعة من المقاربات الرمزية التي تحمل إيحاءات معينة، وتضفي دلالة مُحددة ومتقصدة على النص الإعلامي.

٤. يتناول الإطار الإعلامي أحد الأبعاد أو أكثر ويُزيح الأبعاد الأخرى، ويبدو ذلك في صياغة الموضوع وتفسيره[٢٥].

● فروض نظرية الأطر الإعلامية:

تنطلق نظرية الأطر الإعلامية من فرض أساسى يشير إلى أن معلومات الجمهور واتجاهاته نحو الأحداث والقضايا المختلفة تتشكل في ضوء تأثره بما تقدمه وسائل الإعلام من أطر إعلامية لهذه الأحداث، ويمتد تأثير تلك الأطر إلى قرارات الأفراد، حيث تُساعد تلك الأطر في اتخاذ قرارات بعينها إزاء قضايا أو أحداث خلال فترة زمنية معينة[٢٦]، وتفترض النظرية مجموعة الفروض التالية:

١. أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، إنما تكتسب المغزى والدلالة من خلال وضعها في إطار " Frame " يحددها وينظمها، من خلال التركيز على

بعض جوانب الموضوع واستبعاد جوانب أخرى، على نحو متقصد، مع إضفاء قدر من الاتساق المعرفي للطرح التحريري.

٢. تركيز وسائل الإعلام في رسائلها على جوانب بعينها من القضية دون غيرها، يخلق معايير معينة يستخدمها الجمهور المشاهد في تقييمهم للقضية.

٣. الاستعانة بالأطر المرجعية المختلفة في الرسالة الإعلامية يؤدى بدوره إلى اختلاف الأحكام التي يصدرها الرأي العام تجاه الأحداث والقضايا المختلفة.

٤. إن وسائل الإعلام تتجاوز عملية إبراز أحداث أو قضايا معينة من خلال اختيارها لما يجب أن ينشر من القصص الخبرية عندما تقوم بعرضها في إطار معين [٢٧].

● **وظائف نظرية الأطر الإعلامية:**

تستهدف نظرية تحليل الأطر تفسير دور وسائل الإعلام في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته تجاه قضايا معينة، وتفترض نظرية الأطر أن الإعلاميين غالباً ما يعملون وفقاً لأطر عبر الكتلة التحريرية من أجل وضع أولويات لها[٢٨]، وتؤدي الأطر الإعلامية العديد من الوظائف، على النحو التالي [٢٩]:

١. تساعد على تقييم الحدث أو القضية عبر معيار تداولي وتشاوري فعال.

٢. تعد نظرية الأطر الإعلامية واحدة من المرجعيات المنهجية الحديثة في دراسات الاتصال، حيث تسمح بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تنتجها وتبثها وسائل الإعلام.

٣. إن التأطير يمارس دوراً هاماً في تشكيل الواقع؛ حيث لا تقدم المواد التحريرية بشكل مستقل، لكن ضمن مجموعات أو حزم ذات أبنية داخلية، وكل حزمة تحتوي

عدداً من العبارات والرموز التي تتوافق مضمونياً في الإطار المستخدم للتأطير الخبري.

٤. تعتبر نظرية الأطر بمثابة أداة يستخدمها القائمون بالاتصال في تناول، وبلورة الكم الهائل من المعلومات المتاحة حول قضية ما بطريقة سريعة، ومنظمة.

٥. إن قوة الأطر تكمن في قدرتها على هدم أو بناء أي نص من خلال مفردات ومصطلحات متناقضة؛ وهو ما يمكن تسميته بثنائية التأطير.

٦. يهتم التأطير بطريقة تآلف الاهتمامات والقائمين بالاتصال والمصادر الثقافية معًا؛ لتنظيم طرق فهمنا للعالم وتطوير استخدامنا لكل من المصادر الرمزية المتاحة.

- مبررات اختيار نظرية الأطر الإعلامية كإطار نظري للدراسة:

١. تساعد النظرية على اختبار مدى قدرة الصحف المبحوثة بكافة توجهاتها (القومية، الحزبية، الخاصة) على عرض موضوع الدراسة برؤى وأساليب معالجة مختلفة بما يتفق وأهداف كل وسيلة وتوجهاتها.

٢. تساعد النظرية على معرفة مدى تأثير الأطر المستخدمة في معالجة موضوع الدراسة، والتي تؤدي في المحصلة إلى خلق صورة معينة بين الجمهور لمقاربات صحف الدراسة.

٣. تقدم نظرية الأطر تفسيراً منظماً للدور الذي تقوم به الوسيلة لتشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا المطروحة، وتحديد أولويات الجمهور، من خلال التحكم في التدفق الإخباري للأحداث والقدرة على تحديد المشكلات وصياغة أسبابها، والحكم عليها[٣٠].

■ فروض الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرضين التاليين كآلية للإجابة عن تساؤلاتها:

١. الفرض الأول: تتنوع الأطر والقوالب الإعلامية التي يقدم من خلالها المضمون المتعلق بحقوق المواطنة والمطروح بين الصحف اليومية المصرية.

٢. الفرض الثاني: تتأثر معالجة الخطاب الصحفي لحقوق المواطنة المطروحة بين الصحف محل الدراسة، بسياسات تلك الصحف وتوجهاتها الأيديولوجية المُرتبطة بنمط ملكيتها جوهرياً.

■ الإطار المنهجي للدراسة:

- **نوع الدراسة:** تنتمي الدراسةُ إلى الدراساتِ الوصفية التي تستهدفُ رصد الظاهرة، وعناصرها البنائية، وتصنيف البيانات المعلوماتية المرتبطة بها، وتحليلها، وتفسيرها لاستخلاص نتائج مُحددة تقربنا من الرصدِ المُدقِق للظاهرة، وفهم طرائق عملها (وهي في سياقِ دراستنا ترتبط بحقوقِ المواطنة، وتجليات مُمارساتها كما تناولتها الصُحف المبحوثة).

- **منهج الدراسة :** في ضوء المُستهدف البحثي ، استخدم الباحثُ المنهج المسحي، لما يمنحه من قُدرة على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالقضية المبحوثة، خلال الفترة الزمنية الخاضعة للدراسة.

كما وظفت الدراسةُ المنهج المقارن، الذي أفاد في رَصد مواضع الاتفاق (والاختلاف) بين مقارباتِ الصُحف اليومية المصرية " متباينة نمط الملكية" إزاء " المواطنة " .

أدوات جمع البيانات:

- تحليل الخطاب: تم الاستعانة بأداة " تحليل الخطاب الصحفي " لتحليل المُنتج المُحصلي للكتلة التحريرية المرتبطة بقضايا المواطنة، وهو تحليل يستند إلى كون خطابات الكيانات الصحفية المختلفة تجسد رسائل إقناعية، تستهدف تثبيت قناعات محددة أو تبديلها أو تفنيد وجهة نظر مضادة، في إطار حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة، وأيديولوجية مسبقة، وتتنازع فيما بينها بشأن قضية جدلية. ومن ثم تساهم أداةُ تحليل الخطاب في الكشف عن طبيعة العلاقة بين تعدد أشكال ملكية الصحف، وتوجهاتها نحو قضايا المواطنة موضع الدراسة(٣١).

كما جرى استخدام تحليل الخطاب في تحديد الأفكار المحورية والأطراف الأساسية التي يعنى بها المحتوى الإعلامي بالتركيز على الأطروحات الرئيسة للخطاب الإعلامي الذي يتناول الحدث المرتبط بقضايا المواطنة، وتحليل القوى الفاعلة في الخطاب وهي الأطراف التي ترى خطابات الصحف المختلفة أن لها دورًا في قضايا المواطنة سواء كان دورًا إيجابيًا أو سلبيًا، عبر رصد وتحليل المواقف والأدوار المنسوبة إليها، بالإضافة إلى تحليل الأطر المرجعية، وآليات الإقناع وبلورة الحجج والمبررات التي استند إليها مُنتج الخطاب في تناول الموضوعات المتعلقة بحقوق المواطنة.

- تحليل المضمون: تم الاعتماد على " تحليل المضمون " كأداة بحثية تمنح درجة عالية من الضبط الكمي في وصف المضمون، وذلك فيما يتعلق برصد القضايا المتعلقة بحقوق المواطنة، والمستهدف المعرفي من وراء نشر تلك المضامين، والأنماط التحليلية المستخدمة في ذلك الطرح.

مجتمع الدراسة:

تألف مُجتمع الدراسة من مجموعةٍ من الصُحفِ اليومية المصرية، التي انتُخبت وفق معايير بعينها على النحو التالي:

١. تعدد أنماط الملكية وتنوعها بين صُحفِ العينة (الأهرام " القومية " ، والوفد " الحزبية " ، والمصري اليوم " الخاصة")، لرصد مقاربات الصُحف المبحوثة، واتجاهات خطاباتها نحو " المواطنة "(مفهوماً وتجليات مُمارسة)، والتعرف إلى آماد تأثرِ هذه المقاربات بنمط الملكية المرتبطة بالصحيفة ، ومرجعيات رؤاها وطروحها.

٢. اختيار صحف مصرية ذات حضور مهني بارز .. فالأهرام هي أقدم صحيفة مصرية يومية ، والأكثر ارتباطاً بالرؤية الرسمية (قومية) .. و" الوفد " هي صحيفة لحزبٍ مصري ليبرالي ، بحُكم مرجعياته التاريخيه، ومن ثَمَ يُفترض أن تكون مواقفه ومُعالجاته " للمواطنة " ضمن " ثوابته " الفكرية والأيديولوجية. أما " المصري اليوم " فهي من أقدم وأهم الصحف المصرية اليومية " الخاصة " ، وتُعد بين الأكثر حضوراً وتوزيعاً بين الصحف الخاصة المصرية.

وفي ضوء هذه المعايير الحاكمة ، أختيرت للخضوع للدراسةِ التحليلية ثلاث صحف يومية مصرية هي " الأهرام " القومية ، الأقرب تحريرياً إلى توجه الدولة " الرسمي " ، و" الوفد " وتمثل الصحافة الحزبية ، و " المصري اليوم " وتمثل مقاربات الصحافة الخاصة.

■ الإطار الزمني للدراسة:

أختيرت الفترة الزمنية من (٢٠٢٣/٧/١٥ حتى ٢٠٢٣/١٢/١٥م) كعينة زمنية للدراسة التحليلية، وقد جرى اختيارها لأسبابٍ على النحو التالي:

- شهدت هذه الفترة صدور قرار الهيئة الوطنية للانتخابات بفتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤م، وحددت الهيئة يومي ١٦ و١٧ اكتوبر للإعلان ونشر القائمة المبدئية لأسماء المرشحين فى الجريدة الرسمية، وحددت يوم ٩ نوفمبر ٢٠٢٣ م لإعلان القائمة النهائية للمترشحين، ورموزهم الانتخابية، ونشرها فى الجريدة الرسمية، على أن تبدأ الدعاية الانتخابية اعتبارا من يوم ٩ نوفمبر ٢٠٢٣م.

- هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ م ضد سُلطة الاحتلال الصهيوني ، وما استتبعه من قرارات النظام المصري نحو القضية الفلسطينية والسماح بإطلاق الصوت المصري الجمعي (الوطني – القومي) لمؤازرة القضية الفلسطينية، وقرارات النظام المصري نحو فتح معبر رفح لاستقبال المرضى والمصابين، والدفع بمساعدات طبية وغذائية وغيرها للمواطنين الفلسطينيين وتأمين الحدود المصرية الفلسطينية.

- الحضور الإعلامي الكثيف لما يتعلق باستحقاقات الرعاية الصحية والاجتماعية للمواطن المصري، خاصة في المبادرات الرئاسية التي يتبناها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي " مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة، ومبادرة حياة كريمة وتطوير العشوائيات ".

■ نوع العينة وطريقة اختيارها:

نظراً لأن الدراسة تتجه لتحليل المادة الصحفية المتعلقة بحقوق المواطنة في صحف الدراسة (الأهرام، الوفد، المصري اليوم)، خلال الفترة من(٢٠٢٣/٧/١٥ وحتى ٢٠٢٣/١٢/١٥م)، ونظراً لضخامة المادة الخاضعة للتحليل، فقد لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة في اختيار أعداد الصحف التي جرى تحليلها وذلك بطريقة العينة المنتظمة، ومن ثَم بلغ العدد الإجمالي

للصحف الخاضعة للتحليل (٧٥ عددًا)، توزعت بمعدل ٢٥ عددًا لكل صحيفة من صحف الدراسة، من ناحية متصلة ونظراً لطبيعة الموضوعات والقضايا المتعلقة بحقوق المواطنة وتنوعها، ونظراً لاستخدام تحليل الخطاب كأداة بحثية جامعة ومحللة للمعلومات تم التعامل البحثي مع المحتوى ذي الطابع التحليلي والتفسيري، عبر الكتلة التحريرية للمواد الصحفية ، متنوعة البنى النصية (تقارير خبرية / تحقيقات / حوارات / مقالات ...).

■ التعريف بمفاهيم الدراسة الأساسية:

بالرغم من تعدد التعريفات المتعلقة بالمواطنة في القاموس الفكري والتشريعي، فإن البعض يذهب إلى غياب لفظ " المواطنة " في قواميس اللغة العربية ومُعاجمها ، وحضوره في مثيلاتها بين اللغات الأجنبية، حيث تخلو معاجم اللغة العربية من كلمتي المواطنة والمواطن، فيما تورد لفظ " الوطن " قاصدة به محل إقامة الإنسان، أما في اللغة الفرنسية، فقد ذكر قاموس لاروس لفظ " المواطنة " بمعنى الشخص الذي يتمتع بعضوية بلد معين ويستحق بالتالي ما ترتبه هذه العضوية من امتيازات، وفي اللغة الإنجليزية يستخدم معجم لونجمان كلمة المواطنة ليقصد بها حالة يجد الفرد في سياقها موطنًا، كونه يعيش في إطار دولة معينة وينتمى إليها، فيحظى من ثم بالحماية، أو يتمتع بالعضوية فيها سواء بحكم المولد أو بحكم اكتساب الجنسية"[٣٢].

وهناك عدة مقاربات مُقترحة حول موضوع " المواطنة " بقصد التعريف العام بها، فالمقاربة " الاستاتيكية " ؛ تعني أن المواطنة قيمة مثالية ساكنة مستقرة ، ثم إنها أخلاقية مثل الفضائل المحمودة إجتماعياً وتدخل في إطار المثاليات، وتهتم بما ينبغي عمله دون أن تُعنى عملياً بالمفهوم فوق أرض الواقع. والمقاربة النصية؛ تعني تعريف المواطنة من خلال النصوص التي وردت في كتابات المفكرين، والمنظرين

للمفهوم وسياقاته التاريخية والمجتمعية ، مثلاً في الفضاء المصري تبرز في هذا الاتجاه كتابات رفاعة الطهطاوي وسعد زغلول ووليم قلادة وطارق البشري وغيرهم. أما المقاربة المُمانعة معرفياً؛ فترفض التعاطي الفكري مع مصطلح المواطنة citizenship باعتباره مصطلحاً وافداً من السياق التاريخي الغربي، ولا ينبغي أن " تستورده! " الثقافة العربية كما هو. والمقاربة الحصرية؛ تُعني بربط المواطنة بمعنى محدد دون غيره، بكونه علاقة إنتماء أو ولاء من الفرد تجاه الوطن. اما المقاربة الدينية؛ فتقصر المفهوم على العلاقة بين المسلمين والأقباط، وهذا المستوى يهتم بالمنظور الديني فقط والعلاقة بين الأغلبية والأقلية العددية[٣٣].

وتعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "العلاقة القائمة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون هذه الدولة، وبما تشمله هذه العلاقة من حقوق وواجبات. ويعرف قاموس علم الاجتماع المواطنة باعتبارها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي، وعليه يقدم الطرف الأول الولاء مقابل أن يتولى الطرف الثاني مهمة الحماية للأول، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون تأسيساً على مبدأ المساواة".

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المواطنة بأنها صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، وتُعَّرف الفرد حقوقه، فيؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلاده، وخدمتها، والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية[٣٤].

كما يعرف معجم العلوم الاجتماعية المواطنة بأنها: أ؛ وضع العلاقة قائمة بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي يُعرَف بالدولة، وبها يدين الأول بالولاء والثاني بالحماية، وهذه العلاقة بين الفرد والدولة تتقرر بواسطة القانون الوطني، ويُعتَرف بها بواسطة قانون الأمم. ب؛ أنها وضع المواطن في مجتمع قائم على سيادة القانون

ومبادئ المساواة، وتنطبق المواطنة فقط على الشخص الطبيعي الذي يتم منحه الحقوق السياسية والمدنية الكاملة في الدولة، لكن المؤسسات مثلا لها جنسية وليس مواطنة[٣٥].

وتعني المواطنة بين أغلب فقهاء القانون توافر شروط قانونية معينة للشخص حتى يعد مواطنا، وفى معناها السياسي تشير إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والالتزامات التي تفرضها عليه، ومشاركته في شئون وطنه. بينما يَقصد المنظور الاقتصادي الاجتماعي بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد بحيث لا تشغلهم أمور الذات عن أمور الصالح العام أو الخير العام، والتفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة بما يؤسس التعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك[٣٦]. أما من منظور علم النفس فيعرف المواطنة بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية، وحماية الذات من الأخطار المصيرية[٣٧].

ويشير مصطلح المواطنة إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص والدولة، فالشخص الذي يحصل على الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، يكون عليه في الوقت ذاته بعض الواجبات التي يجب أن يلتزم بها ويؤديها[٣٨].

وعرفت المواطنة الرقمية بأنها: " قيم السلوك التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا، ومن أشكال السلوك الاتصالي التبادل الإلكتروني للمعلومات المشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع وشراء وبيع البضائع عن طريق الإنترنت، وتعرف أيضًا بأنها القدرة على أن تشارك في المجتمع عبر شبكة الإنترنت كما أن المواطن الرقمي هو المواطن الذي يستخدم الإنترنت بشكل منتظم وفعال"[٣٩].

.. ووفق مقاربات التعريف الإجرائى لمصطلحاتِ الدراسة :

يعني مفهوم " المواطنة " إنتماء أفراد شعب بعينه لوطن والولاء له، باعتبارهم أعضاء في المجتمع متساويين في حقوق المواطنة بغض النظر عن طبقتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو انتمائهم السياسي والعقائدي، على أن يضمن القانون حرية ممارسة الحقوق المدنية والسياسية لهؤلاء الأفراد دون تقييد لهذه الحرية في إطار المسئولية المفروضة عليهم كمواطنين في ضوء معرفتهم بقيم المواطنة ووعيهم بحقوق المواطنة وواجباتها ومشاركتهم في الأنشطة والخدمات بالمجتمع المدني.

.. وتتبنى الدراسة تعريفاً للمواطنة، إستجابةً لأهداف البحث، بأنها منظومة الحقوق متنوعة الأنماط التي يتمتع بها المواطن المُدرك، والمُفَّعِل، لواجباته الوطنية. وهذه الحقوق تعكسها الحاجات والمطالبات التي ينبغي تقديمها لمواطني الدولة – بتمكين تشريعي ودستوري – دون تمييز بينهم عند أي مستوى (جنسي أو ديني أو ثقافي أو عرقي أو سياسي أو طبقي أو نحوها من معايير التمايز)

.. ويعرف الإطار الإعلامي بأنه تحديد جوانب معينة من الواقع يتعلق بقضايا أو أحداث ما، وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، ويعني في الدراسة كيفية تناول الصحف المصرية لقضية المواطنة ضمن مقاربات خطاباتها.

كما تُعرف الأطر الخبرية على أنها الفكرة المحورية التي تدور حولها المعلومات الخاصة بالقضايا المبحوثة، والفكرة الأساسية التي تعبر عنها السياسات التحريرية المتعلقة بالصحف الخاضعة للدراسة، وتعود مرجعية تحديد هذه الأطر إلى الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على عينه من المواد الخبرية.

وعرفت الأطر الفرعية بأنها الموضوعات الفرعية التي تندرج تحت سياق الأطر الرئيسة للقضايا، بالإضافة إلى الأطر المتعلقة بأسباب القضية، والتي يُقصد

بها الأسباب التي تقدم كمبررات مسببة للقضايا والحلول المقترحة لهذه القضايا، وهي الحلول التي تطرحها الصحف أو المصادر البارزة إزاء القضايا لتجاوز الإشكاليات التي تم معالجتها.

أما الفكرة الرئيسة في المادة التحريرية، فتعرف بأنها التكثيف المعرفي الذي يقدم الفكرة المحورية التي تدور حولها الموضوعات.

وتُعَّرف صحف الدراسة بأنها صحف ورقية، ذات ملكية مصرية متنوعة الأنماط، تصدر بصفة يومية؛ وهي: (الأهرام، الوفد، المصري اليوم)، وهي تُمثل اتجاهات ثلاثة رئيسة للملكية (قومية ، وحزبية ، وخاصة على الترتيب).

كما تُعَّرف المعالجة الصحفية بأنها مجموعة الأساليب الفنية المتبعة في التغطية الصحفية لقضية معينة من خلال القوالب التحريرية، والمصادر التي اعتمدت عليها، وأساليب الإخراج والإبراز، والمداخل والحجج الإقناعية، وأساليب الصياغة، والتعبيرات اللغوية المستخدمة. وتركز الدراسة على الصحف المصرية ذات الطبعات الورقية، والصادرة يومياً، وتتناول عبر فنون التحرير والإخراج المختلفة، المُقاربات التحريرية المختلفة لمفهوم " المواطنة " في خطاب الصحافة المصرية الخاضعة للدراسة(٤٠).

■ نتائج الدراسة التحليلية:

أولاً : حجم اهتمام صحف الدراسة بقضايا المواطنة:

تعكس الدراسة التحليلية مؤشرات كمية حول حجم اهتمام صحف الدراسة بقضايا المواطنة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

حجم اهتمام صحف الدراسة بقضايا المواطنة

صحف الدراسة	التكـــرار	النسبة المئوية
الأهرام	١٤٥ مادة صحفية	%٣٧.١٨
الوفد	١٠٥	%٢٦.٩٢
المصري اليوم	١٤٠	%٣٥.٩٠
المجموع	٣٩٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (١) أن إجمالي المواد الصحفية المنشورة بين صحف الدراسة ، والمتعلقة بالمواطنة، (٣٩٠) مادة صحفية، وكانت صحيفة الأهرام هي الأكثر اهتماماً بقضايا حقوق المواطنة، حيث بلغ إجمالي ما نشرته خلال فترة الدراسة (١٤٥) مادة صحفية بنسبة (٣٧.١٨%) من إجمالي المواد المتصلة بقضايا وحقوق المواطنة المطروحة، وتلتها المصري اليوم (١٤٠) مادة صحفية بنسبة (٣٥.٩٠%) وجاءت الوفد لتمثل أقل نسبة في الاهتمام بقضايا المواطنة حيث بلغت (١٤١) مادة صحفية بنسبة (٢٦.٩٢%).

وقد رصدت الدراسة مؤشرات كمية حول " طبيعة " حقوق المواطنة ومجالاتها، التي حظيت باهتمام صُحف العينة المبحوثة، وهو ما يوضحه إحصائياً الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

المؤشرات الكمية المتعلقة بطبيعة حقوق المواطنة ومجالاتها بين صُحف الدراسة

قضايا المواطنة	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الإجمالي	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
الحقوق السياسية	٦٣	%٤٣.٤٥	٤٣	%٤٠.٩٥	٧٩	%٥٦.٤٣	١٨٥	%٤٧.٤٤
الحقوق الاقتصادية	٢٥	%١٧.٢٤	٢٣	%٢١.٩٠	١٩	%١٣.٥٧	٦٧	%١٧.١٨
الحقوق الاجتماعية	٥٧	%٣٩.٣١	٣٩	%٣٧.١٤	٤٢	%٣٠.٠٠	١٣٨	%٣٥.٣٨
المجموع	١٤٥	%١٠٠	١٠٥	%١٠٠	١٤٠	%١٠٠	٣٩٠	%١٠٠

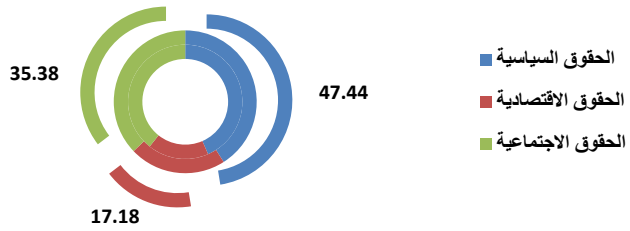

شكـــل رقم (١)

توزيع مؤشرات الاهتمام بين صحف الدراسة إزاء " مجالات " حقوق المواطنة

يوضح الجدول رقم (٢) والشكل رقم (١)؛ أن حجم المواد الصحفية المنشورة بين صحف الدراسة لحقوق المواطنة (٣٩٠) مادة صحفية، وكانت صحيفة " المصري اليوم "، وعبر مادتها الصحفية، هي الأكثر اهتماماً بالبُعد السياسي لحقوق المواطنة، وبلغت نسبتها (٥٦.٤٣%)، في حين بلغت حصة صحيفة الأهرام ما نسبته (٤٣.٤٥%) وجاءت صحيفة " الوفد " لتمثل نسبة موادها المعنية بهذا البُعد " السياسي " (٤٠.٩٥%). أما تجليات المواطنة كما تعكسها الحقوق الاقتصادية فقد جاءت صحيفة الوفد بأعلى نسبة (٢١.٩٠%)، في حين مثلت صحيفة " الأهرام " نسبة (١٧.٢٤%) وجاءت صحيفة " المصري اليوم " لتمثل ما نسبته (١٣.٥٧%). أما حقوق المواطنة " الاجتماعية " فقد جاءت المواد الصحفية المتناولة لها في صحيفة الأهرام لتمثل بنسبة (٣٩.٣١%)، بينما بلغت نسبة صحيفة " الوفد " (٣٧.١٤%) ومثلت جريدة " المصري اليوم " ما نسبته (٣٠%). ومما سبق رصده، يتضح أن ثمة تبايناً بين الصُحف الثلاث في الاهتمام بين مجالات حقوق المواطنة (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية) وأن هذا التباين ليس لافتاً ومؤثراً، كما أنه يفقد منطقه في بعض السياقات [مثل تراجع " الوفد " " الليبرالي " عن الأهرام والمصري اليوم وعلى نحو لافت – في مستويات الاهتمام بالبعد " السياسي لحقوق المواطنة"]

جـــدول رقم (٣)
مؤشرات كمية لتوزيع القضايا ذات الأولوية
المرتبطة بمجالات حقوق " المواطنة " بين صحف الدراسة

فئات قضايا المواطنة	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الإجمالي	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
فئات الحقوق السياسية								
حق ممارسة الحياة السياسية	٤٢	٣٣.٨٧ %	٢٨	٢٢.٥٨ %	٥٣	٤٢.٧٤ %	١٢٤	٦٧.٠٣ %
حق الرأي والتعبير	٢١	٣٤.٤٣ %	١٥	٢٤.٥٩ %	٢٦	٤٢.٦٢ %	٦١	٣٢.٩٧ %
المجموع	٦٣	%١٠٠	٤٣	%١٠٠	٧٩	%١٠٠	١٨٥	%١٠٠
فئات الحقوق الاقتصادية								
الحق في توفير فرص عمل	١٧	٣٩.٥٣ %	١٦	٣٧.٢١ %	١٣	٣٠.٢٣ %	٤٣	٦٤.١٨ %
الحق في السكن الملائم	٨	٣٣.٣٣ %	٧	٢٩.١٧ %	٦	٢٥.٠٠ %	٢٤	٣٥.٨٢ %
المجموع	٢٥	%١٠٠	٢٣	%١٠٠	١٩	%١٠٠	٦٧	%١٠٠
فئات الحقوق الاجتماعية								
حق الرعاية الصحية	٣٨	٤١.٣٠ %	٢٨	٣٠.٤٣ %	٢٩	٣١.٥٢ %	٩٢	٦٦.٦٧ %
حق الضمان الاجتماعي	١٩	٤١.٣٠ %	١١	٢٣.٩١ %	١٣	٢٨.٢٦ %	٤٦	٣٣.٣٣ %
المجموع	٥٧	%١٠٠	٣٩	%١٠٠	٤٢	%١٠٠	١٣٨	%١٠٠
المجموع الكلي	١٤٥	%١٠٠	١٠٥	%١٠٠	١٤٠	%١٠٠	٣٩٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٣)؛ اهتماماً عاماً لافتاً بين صحف الدراسة بالحقوق السياسية، حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٤٧.٤٤%) وفي إطار ذلك برز الاهتمام بالحقوق المتعلقة بالممارسة السياسية، عبر مُعالجة " الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ "، ومشاهد التمثيل النيابي بنسبة (٦٧.٠٣%)، وقد ارتبط التقدم النسبي للاهتمام بحقوق الممارسة السياسية بين صُحف العينة، بالفترة الزمنية للدراسة، والتي شهدت الخطوات الإجرائية التمهيدية للانتخاباتِ الرئاسية المصرية (٢٠٢٤)، وما صاحب ذلك من مناقشات تتعلق بالمشاركة السياسية، وحق الترشح والتصويت،

والإشراف القضائي على العملية الانتخابية، ومدى الإقبال الجماهيري على المشاركة في الانتخابات.

أما " حق التعبير وحرية الرأي " فرُصد حضوره بنسبة (٣٢.٩٧%) من إجمالي حجم الاهتمام بحقوق المواطنة، عبر الحديث عن حرية الصحافة، وحق التعبير والتفكير، وحرية تداول المعلومات، وبدا أن صحيفة " المصري اليوم " هي الأكثر اهتماماً بطرح هذا الحق بين صفحاتها بنسبة (٤٢.٦٢%)، وتلتها الأهرام (٣٤.٤٣%) وأخيرًا الوفد (٢٤.٥٩%).

كما جاءت الحقوق الاجتماعية في المركز الثاني بنسبة (٣٥.٣٨%)، وظهر لافتاً اهتمام صحف الدراسة بحق الرعاية الصحية بنسبة (٦٦.٦٧%)، فتناولت في إطاره قضايا الإهمال الطبي، ومستويات العلاج المُتاح في المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة، والتلوث الغذائي، إلى جانب عرض بعض المناقشات الواسعة حول حق الرعاية الصحية للمواطن المصري، خاصة في ظل الاتجاه نحو الاستجابات المؤسسية والشعبية للمبادرات التي رعاها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، من مبادرة " ١٠٠ مليون صحة " والمبادرات الخاصة بصحة المرأة المصرية خلال تلك الفترة.

وحظيت الحقوق الخاصة بالضمان الاجتماعي بقدر لافت ووازن من اهتمام صحف الدراسة، بنسبة (٣٣.٣٣%) من حجم الاهتمام الكلى بحقوق المواطنة، وإن بدا أن مقاربات الصُحف إزاءَ هذا النمط الاجتماعي من حقوق المواطنة، قد ارتبط بمعالجات " مُشخصنة " ، تنزع إلى عرض المشكلات الاجتماعية والأسرية للمواطنين، ومحاولة طرح إقتراحات بالحلول، وقد ظهر اهتمام الصُحف المبحوثة بهذه المنهجية، مع تجاوزٍ لافت لطرح القضايا المجتمعية الشاملة والمؤثرة، والتي تتعلق بحقوق " المواطنة " الاجتماعية.

وبهذا المعنى كانت صحيفة الأهرام في مقدمة الصحف من حيث الاهتمام بحق الضمان الاجتماعي بنسبة (٤١.٣٠%)، وتلتها في الترتيب صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢٨.٢٦%)، وجاءت "الوفد" فى مرتبة لاحقة (بنسبة ٢٣.٩١%)

كما برزت بين الحقوق الاقتصادية فئة " الحق فى العمل " ، فقد حظيت بدرجة لافتة من الاهتمام بين صحف الدراسة بنسبة (٦٤.١٨%)، فتناولت ما يتعلق بحقوق العمال ورعايتهم، ومحاربة البطالة عن طريق توفير فرص عمل للشباب عبر الجهود المؤسسية للدولة، والقطاع الخاص، وكانت صحيفة الأهرام في مقدمة صُحف العينة من حيث الاهتمام بحق توفير فرص عمل خاصةً للفئاتِ الشبابية بنسبة (٣٩.٥٣%)، ، وتلتها في الترتيب صحيفة الوفد بنسبة (٣٧.٢١%)، وجاءت صحيفة المصري تالية بنسبة (٣٠.٢٣%)

وفي سياق البُعد الاقتصادي للمواطنة ، تناولت صحف الدراسة الحرب الأوكرانية الروسية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، ومن ثم الاقتصاد المصري والأثر السلبي لهذه التداعيات في القرارات الاقتصادية المصرية، في ضوء عملية الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، ودعم فئات الشعب بكافة طوائفه للقيادة السياسية والقرارات المتخذة في هذا الشأن.

وفي سياق متصل، أفسحت صحيفة الأهرام المجال بين صفحاتها لتناول " الحق في السكن الملائم للشباب " فجاءت في الترتيب الأول بنسبة (٣٣.٣٣%)، وتلتها في ذلك صحيفة الوفد بنسبة (٢٩.١٧%)، وجاءت تالية صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢٥.٠٠%)، ومن ثم فقد تعرضت صحف الدراسة لقضية البطالة وتداعياتها المختلفة من هجرات غير شرعية للشباب، وانتشار الوساطة والمحسوبية وتمدد أذرع الفساد في الحياة الوظيفية والنظام الإداري بالدولة.

ثانياً: الأطر الإعلامية المستخدمة في تناول حقوق المواطنة:

تنوعت الأطر الإعلامية التي اعتمد عليها الخطاب الصحفي في معالجة حقوق المواطنة بصحف الدراسة، ما بين أُطرٍ تتعلق بالحقوق السياسية، ومثيلة تتعلق بالحقوق الاقتصادية، وأطر تتعلق بالحقوق الاجتماعية، وتباينت تلك الأطر الإعلامية مع تنوع القضايا المطروحة، واختلاف توجهات المقاربات الصحفية بين عينة الدراسة الوثائقية.

أ. الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق السياسية:

تمحورت الأطر الإعلامية المتعلقة بحقوق المواطنة ذات البُعد السياسي حول عَددٍ من القضايا الجوهرية Privotal Issues ، كما يُوضحها جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق السياسية

الأطر الإعلامية	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الإجمالي	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
الانتخابات الرئاسية	٢٤	%٢٥.٢٦	٣١	%٢٧.٩٣	٢٥	%٢٢.١٢	٨٠	%٢٥.٠٨
حرية الرأي والتعبير	١٦	%١٦.٨٤	٣٣	%٢٩.٧٣	٢٠	%١٧.٧٠	٦٩	%٢١.٦٣
تداول السلطة	١٣	%١٣.٦٨	١٢	%١٠.٨١	١٧	%١٥.٠٤	٤٢	%١٣.١٧
الممارسة الديموقراطية	٤	%٤.٢١	١١	%٩.٩١	١٨	%١٥.٩٣	٣٣	%١٠.٣٤
حرية الصحافة والإعلام	٨	%٨.٤٢	٥	%٤.٥٠	١٢	%١٠.٦٢	٢٥	%٧.٨٤
المشاركة السياسية للمواطنين	١١	%١١.٥٨	٥	%٧.٢١	٦	%٥.٣١	٢٢	%٦.٩٠
حق تداول المعلومات	١٠	%١٠.٥٣	٦	%٥.٤١	٦	%٥.٣١	٢٢	%٦.٩٠
أزمة سد النهضة	٦	%٦.٣٢	٣	%٢.٧٠	٦	%٥.٣١	١٥	%٤.٧٠
القضية الفلسطينية	٣	%٣.١٦	٥	%٤.٥٠	٣	%٢.٦٥	١١	%٣.٤٥
المجموع	٩٥	%١٠٠	١١١	%١٠٠	١١٣	%١٠٠	٣١٩	%١٠٠

توضح نتائج الجدول رقم (٤) بروز الأطر المتعلقة بحق الممارسة السياسية والمشاركة في الشئون العامة، حيث برز إطار " الانتخابات الرئاسية " وكان أكثر الأطر تعاطياً بين صُحف العينة بنسبة (٢٥.٠٨%)، ثم تلاه إطار " حرية الرأي والتعبير " بنسبة (٢١.٦٣%)، وتلاه في الحضور والمعالجة أطر " تداول السلطة " بنسبة (١٣.١٧%)، وجاءت على التوالي أطر " الممارسة الديمقراطية " و " حرية الصحافة والإعلام " لتمثل نسبتي (١٠.٣٤%، ٧.٨٤%) على التوالي، في حين تساوت كل من " المشاركة السياسية للمواطنين " و " حق تداول المعلومات " لتمثل نسبتين متماثلتين (٦.٩٠%)، وتلاها في ذلك أطر " أزمة سد النهضة " و " القضية الفلسطينية " بنسبة (٤.٧٠%)، ونسبة (٣.٤٥%) على التوالي.

فيما يتعلق بالأطر الإعلامية الخاصة " بالانتخابات الرئاسية" ؛ فقد تصدرت صحيفة الوفد الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (٢٧.٩٣%)، وتلتها صحيفة " الأهرام " بنسبة (٢٥.٢٦%)، وأخيراً صحيفة " المصري اليوم " بنسبة (٢٢.١٢%). ففي إطار الانتخابات الرئاسية قدمت مقاربات الخطابات الصحفية عدداً من الأطروحات الأساسية التي تباينت في طرائق التناول طبقًا لتوجهات الصحيفة، ففي صحيفة الأهرام برزت عدة أطاريح. أكد فيها الخطاب الصحفي على التحديات التي واجهت الدولة أثناء (وقبل) الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤م، " وذلك عبر متغيرات سياسية داخلية وإقليمية ودولية شهدتها الانتخابات الرئاسية الخامسة، أبرزها أنها جاءت وسط أجواء الحرب في غزة عند حدود مصر الشمالية الشرقية، والتى تمثل العمق الإستراتيجى للأمن القومى المصرى، وما صاحبها، ولايزال، من محاولات فرض سيناريوهات تهجير أبناء غزة إلى سيناء كجزء من تصفية القضية الفلسطينية، والتصدى القوى والحاسم من الدولة المصرية، ورئيسها عبدالفتاح السيسى، لهذا السيناريو ، واعتباره خطاً أحمر مصرياً لا يمكن السماح به أو الاقتراب منه "[٤١].

وأبرزت " الأهرام " حضورَ الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ وسط تحديات اقتصادية معقدة " نتيجة توالى الأزمات العالمية، بدءاً من جائحة كورونا، ومروراً بالحرب الروسية الأوكرانية، وانتهاء بالحرب على غزة. ومن ثم فإن هذه الأزمات العالمية والإقليمية لعبت دوراً معاكساً ضد ما تحقق من إنجازات ضخمة خلال المرحلة الماضية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية إلى مستويات غير مسبوقة، ومنها أسعار السلع الغذائية والطاقة والنقل والخدمات، إلى جانب الكساد الضخم الذى ضرب قطاع السياحة، ما أثر على حصيلتها من العملات الصعبة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة عالميا، الذى أدى إلى هروب الأموال الساخنة والكثير من رؤوس الأموال إلى الملاذات الآمنة فى الدول الأقوى اقتصادياً على مستوى العالم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

وتأكيداً على بروز مفهوم المواطنة واستحقاقاته في الخطاب الصحفي لصحيفة الأهرام؛ فقد أشارت الصحيفة عبر مقال "عبد المحسن سلامة"، إلى أن إجراء الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ يجري وسط كل هذه الأجواء الاستثنائية، " إلا أن المصريين كالعادة يقفون كالجبال الشامخة وسط الأنواء والعواصف، ونجحوا فى إعادة كتابة التاريخ مرة جديدة، حينما اصطفوا خلف دولتهم وأمنهم القومى، لتسجل الانتخابات الرئاسية الخامسة أعلى معدل تصويت فى تاريخ الانتخابات الرئاسية (مباشرة أو غير مباشرة)، بنسبة وصلت إلى (٦٦,٨%) من عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية ممن لهم حق التصويت".

وأضاف .. " والتف المصريون حول أمنهم القومى وسط محيط إقليمى مضطرب، وحدود متوترة ومضطربة، بدءًا بالجنوب فى السودان، مرورا بالغرب فى ليبيا، وأخيرا الحدود الشمالية الشرقية فى غزة. وعليه خرج المصريون ليؤكدوا للعالم أنهم شعب " غير قابل للكسر "، وإن مصر كانت ومازالت وسوف تبقى القوة الصلبة فى المنطقة. وهذه تعد رسالة قوية لمن يلعبون بالنار من أعداء الخارج فى إطار دعمهم مخطط

الشرق الأوسط الكبير، وحلم إسرائيل الكبرى، وجاءت الرسالة واضحة، وهى إن مصر مستعدة لكل السيناريوهات، ولن تقبل المساس بأمنها القومى ومتطلباته "[٤٢].

.. في هذا السياق، وتأكيداً لحضور فكرة المواطنة في الخطاب الصحفي بجريدة الأهرام؛ فقد أشار " د. سمير فرج " إلى " أن الحقيقة هي أن الرهان كان فى محله، فقد خرج الشعب المصرى، فى مظهر حضارى، فاق كل التوقعات، سواء بالحضور المكثف، أو بالانضباط، فى اللجان الانتخابية، ليحقق أكبر نسبة مشاركة فى العقود الأخيرة، وفق ما صدر من استطلاعات أولية، فلم تشهد اللجان الانتخابية، فى عموم مصر، أى خروقات أو أحداث غير منضبطة، ليثبت الشعب المصرى العظيم، مرة أخرى، حبه وولاءه وإخلاصه لوطنه، وحرصه على ظهور مصر فى أبهى صورها، التى تستحقها "[٤٣].

وأضاف " فرج "، " جميع أطياف الشعب المصري رفع يده ليظهر علامات الحبر الفوسفورى على أصابعهم، دليلا على قيامهم بتأدية الواجب الانتخابى، والإدلاء بأصواتهم فى العملية الانتخابية. وهو ما يعد أحد أهم مؤشرات نجاح العملية الانتخابية، بعد سنوات من عزوف الشباب عن المشاركة فى أى عملية انتخابية، متحدياً الأبواق الزائفة لجماعة الإخوان وتابعيهم، من كارهى مصر، الذين حاولوا إثناء أفراد الشعب عن المشاركة، بدعوى أن النتيجة محسومة لصالح مرشح رئاسى محدد. بينما، فى الحقيقة، أن المشاركة فى الانتخابات، هى أولى خطوات ممارسة الحرية والديمقراطية، بصرف النظر عن النتائج، وهو الواجب الذى يجب عدم التفريط فيه أبداً ".

واستنتج " سمير فرج " بأن " هذا كله، يثبت أن انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠٢٤م، ستبقى علامة فارقة فى تاريخ مصر الحديث، لعدة أسباب، أولها كثافة المشاركة فيها من كل فئات الشعب وطبقاته، وثانيها عدم احتياجها لتأمين إضافى من الشرطة أو القوات المسلحة، وثالثا، وهو الأهم، إقبال الشباب المصرى على المشاركة

فيها، وممارسة حقه الديمقراطى، لتظهر مصر فى صورتها العظيمة للعالم كله، بالتزامن مع احتفالاتها بذكرى مرور ١٠٠ عام على أول عملية انتخابية تمت فى تاريخ مصر، بعد دستور ١٩٢٣م، وليشرفها أبناؤها وشبابها، بأن تكون مشاركتهم بصورة منضبطة، وحضارية، تليق بمكانة مصر بين دول العالم، وليثبت أن بلاده عظيمة وآمنة ومستقرة، ولها دور عظيم فى تحقيق الديمقراطية منذ القدم وعبر العصور "(٤٤).

كما شدد " محمد فايز فرحات " مدير مركز الأهرام للدراسات، على دور المواطن المصري في تحديد مصير بلاده، مشيرا إلى " أن اللجان الانتخابية شهدت إقبالا كبيرا من الناخبين منذ بداية انتخابات الرئاسة ٢٠٢٤م، وأن شعب مصر أرسل رسالة قوية للعالم بأنه يدرك أهمية الظرف الحالي على الصعيدين الداخلي والإقليمي ". وقال " فرحات " في مداخلة هاتفية مع قناة "إكسترا نيوز"، " إن الوعي المصري ارتفع في هذه الانتخابات، وهو ما انعكس في زيادة نسبة الشباب الذين توجهوا للتصويت، وعبروا عن حرصهم على المشاركة، وهذا يعود إلى السياسات التي نفذتها مصر منذ ٢٠١٤ م ،وحتى الآن، والتي استهدفت شرائح مهمة مثل الشباب والمرأة والفقراء.

وأضاف " أن هذه الشرائح تمثل جزءا من متطلبات عملية التنمية في مصر، وهي تشكل نسبة كبيرة من المجتمع المصري، وأن المرأة هي أحد أبرز عوامل التغيير داخل المجتمع، وأن غياب المخالفات الانتخابية يدل على الوعي الذي يحكم العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الحرص على ممارسة الحق الانتخابي دون التنازل عنه، وكذلك جهود الهيئة الوطنية للانتخابات في توعية الناخبين بممارسة حقهم السياسي والدستوري ".

وتابع " أن هناك عاملاً مهما في سير العملية الانتخابية بانسيابية وهو غياب العناصر الإرهابية من المشهد، وأن القضاء على هذه العناصر ساعد على أن تكون الحياة السياسية في مصر حياة طبيعية تحت رقابة القانون، وأن الظروف الإقليمية التي تمر بها المنطقة زادت من حرص الناخب المصري على المشاركة وإيصال رسالة

واضحة بأن مصر دولة قوية ومجتمع قوي يدعم دولته في مواجهة أي تهديد للأمن القومي المصري"[٤٥].

وقد طالب رئيس صحيفة الوفد " عبد السند يمامة " (وقد كان واحداً من مرشحي الرئاسة) بمنح اختصاصات تشريعية لمجلس الشيوخ مع ضرورة إجراءات تعديلات دستورية لتحقيق الفصل بين السلطات. كما دعت " الوفد " إلى قراءة البرنامج الانتخابي للدكتور عبد السند يمامة، والذي يتوزع بين أربعة محاور رئيسة تضع الحلول للأزمة الراهنة، " الإصلاح يتضمن علاج الأوضاع الاقتصادية والتعليمية والتشريعية وأزمة السد النهضة الأثيوبي "[٤٦].

وفي صحيفة " الوفد " كتب رضا سلامة تحت عنوان " إنزل ... شارك"، فأشار إلى " شك أن الانتخابات الرئاسية المقبلة، ستكون استثنائية، فى ظل أوضاع إقليمية ملتهبة، على خلفية استمرار عدوان جيش الاحتلال الإسرائيلى على قطاع غزة، ما أسفر عنه من كارثة إنسانية للشعب الفلسطينى. ورغم ذلك فإن مصر ماضية فى استحقاقها الدستوري في ظل وجود أربعة مرشحين يمارسون دعايتهم الانتخابية بكامل الحرية. لقد استعدت مصر لهذا الاستحقاق الديمقراطى بشكل متميز، بعد أن حددت الهيئة الوطنية للانتخابات، إجراء انتخابات الرئاسة ٢٠٢٤ م فى الخارج، أيام ١ و٢ و٣ من شهر ديسمبر المقبل، بداخل مقار البعثات الدبلوماسية المصرية والقنصليات[٤٧].

ولاحقاً نشر " الوفد " تقريراً أشار فيه إلى أن حزب الوفد تقدم بالتهنئة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية لفوزه باكتساح فى انتخابات رئاسة الجمهورية (٢٠٢٤-٢٠٣٠م)، كما يهنئه على ثقة جموع الشعب المصري في ربوع البلاد بتوليه زمام الأمور خلال المرحلة الحاسمة التي يمر بها الوطن وتشهدها المنطقة والعالم.

.. وواصل " تأكيد حزب الوفد ثقته الكاملة في الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي خاض العديد من معارك البناء والتنمية ومحاربة الإرهاب خلال السنوات العشر الماضية لتتبوء مصر مكانتها المرموقة بما يليق بحضارتها ووضعها الإقليمي ".

وشدد حزب الوفد على أنه سيعود إلى دوره الفاعل في المعارضة الوطنية التي تسخر كافة جهودها وامكانياتها لخدمة الوطن والمصريين وتكون أحد الأعمدة الرئيسية في دعائم الجمهورية الجديدة. مع " تجديد حزب الوفد الثقة في الرئيس عبد الفتاح السيسي بما يبذله من جهود كبيرة في حماية الجبهتين الداخلية والخارجية، واتخاذ ما يراه من إجراءات مناسبة لحماية حدود البلاد مما يتربص بها من مخاطر " (٤٨).

وفي جريدة " المصري اليوم " أعلن ضياء رشوان؛ رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، متابعة مؤسسته على مدار الساعة انتخابات رئاسة الجمهورية، التي بدأت يومها الأول من ثلاثة أيام محددة للتصويت.

وأوضح رشوان، في بيان صادر عن الهيئة، " أن التقارير الصحفية والإعلامية، الأجنبية والمصرية، التي تتابعها الهيئة، أشارت إلى أن العملية الانتخابية تسير في مختلف أنحاء الجمهورية بصورة منتظمة، ولوحظ وجود كثافات كبيرة أمام مراكز الاقتراع منذ الصباح الباكر ".

وأضاف رشوان " أن هذه التقارير أكدت أن جميع لجان الاقتراع الفرعية قد فتحت أبوابها للناخبين دون استثناء واحد، والبالغ عددها ١١ ألفا و٦٣١ لجنة بداخل ٩٣٧٦ مركزًا انتخابيًا. وأكد " لم يتم نشر أي تعليق أو خبر أو أي تناول سلبي بشأن أجواء أو إجراءات العملية الانتخابية أو نزاهتها أو تدخل لأي من سلطات الدولة وجهاتها فيها أو التأثير على الناخبين. كما أنه لم يرد أي ذكر بشأن أي تضييق على المراقبين، أو الإعلاميين، أو حرية المرشحين ومندوبيهم(٤٩).

وفيما يتعلق بالأطر الإعلامية الخاصة بحرية التعبير والرأي؛ فقد تقدمت صحيفة " الوفد " عن نظيرتيها بنسبة (٢٧.٩٣%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (١٦.٨٤%)، وأخيراً جاءت صحيفة المصري اليوم بنسبة (١٧.٧٠%). أما ما يخص تداول المعلومات، فقد تصدرت صحيفة الأهرام الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١٠.٥٣%)، وتلتها صحيفة الوفد بنسبة (٥.٤١%)، ثم صحيفة " المصري اليوم" بنسبة (٥.٣١%).

وفي صحيفة الأهرام؛ أُشير ضمن تقرير صحفى إلى ما قاله ضياء رشوان عن حرية التعبير وقانون " تداول المعلومات " باعتبارهما السبيل لحماية المصريين من الأكاذيب، حيث أشار " ضياء رشوان " المنسق العام للحوار الوطني، إلى " إنّ البعض يحاول انتهاك مساحة من وعي المصريين بأكاذيب وهجوم واختلاق لوقائع غير موجودة وتضخيم وقائع غير موجودة، وكل ذلك يزيد أهمية حرية الرأي والتعبير داخل مصر حتى لا نترك الناس نهبا لآخرين يكذبون عليهم ".

وأضاف "رشوان"، في حواره مع الإعلامية ريهام السهلي، مقدمة برنامج "حديث الأخبار"، عبر قناة "إكسترا نيوز": "إذا توافرت المعلومة الدقيقة من الجهة الصحيحة وفي الوقت المناسب، فإن هذا يجعل الإعلام الداخلي في مصر، والقائم على الناس الحريصة على هذا الوطن والشركاء فيه، يقولون هذه المعلومات، فلا يحصل أحد على شائعة ويكذب".

وتابع المنسق العام للحوار الوطني، أنه " جرى مناقشة قانون حرية تداول المعلومات في جلسات عامة، وبصدد المناقشة في جلسات خاصة قريبا جدا، حتى يُبلور بشكله النهائي، لأن حرية الرأي والتعبير مع قانون حرية تداول المعلومات هما السبيل لحماية المصريين من الأكاذيب والأصوات التي تحاول كل يوم وساعة ودقيقة عبر الشاشات ووسائل التواصل الكذب على الناس " [٥٠].

ونقلاً عن النائب تيسير مطر – رئيس حزب " إرادة جيل " ، أُشير لتصريحاته لقناة اكسترا نيوز، بأنه جرى تحقيق العديد من المكاسب للأحزاب السياسية خلال سباق الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤م، مثل تطبيق الديمقراطية بمعناها الحقيقي، وحرية الرأي والتعبير، لافتاً إلى الدور المهم الذي تلعبه الأحزاب في العملية السياسية. وأضاف " مطر "، عبر مداخلة هاتفية على قناة "إكسترا نيوز"، " أنَّ دوراً متميزاً قام به المصريون في الخارج على مدار الأيام الثلاثة الأولى من شهر ديسمبر الجاري، ومشاركتهم المشرفة في الانتخابات الرئاسية والتي عكست إحساسهم الوطني وممارستهم للحق الدستوري في الإدلاء بأصواتهم، ومشاركتهم في مشهد مشرف عبر عن الانتماء لهذا البلد. وتابع رئيس حزب " إرادة جيل ": " صوت أي ناخب حق له، وهو شريك في هذا الوطن وعليه أن يدلي بصوته، وحزب إرادة جيل أحد أعضاء تحالف الأحزاب المصرية، ومصرون على بذل الجهود لآخر يوم في الانتخابات بدعوة الجميع للمشاركة في الانتخابات الحالية(٥١).

وفي ذات السياق، قال الكاتب الصحفي وجدي زين الدين، خلال كلمته في جلسة لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة والتي تتناول قانون حرية تداول المعلومات، " إن المادة ١٩ من العهد الدولي تنص على أن لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة، وأنه لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها ".

وأشار إلى " أن حرية التعبير تُعد أمرًا رئيسًا لحياة وكرامة وتنمية كل شخص، فهي تتيح لكل شخص أن يفهم ما يحيط به والعالم الأوسع من خلال تبادل الأفكار والمعلومات بحرية مع الآخرين، وبالتالي، تجعله قادرًا أكثر على التخطيط لحياته وأنشطته، فضلًا عن قدرة الشخص على التعبير عما يدور في ذهنه من أفكار توفر له مساحة واسعة من الأمن الشخصي والاجتماعي، لافتًا إلى أن حرية التعبير تضمن أن

يتم النظر بدقة في أي سياسات وتساعد حرية التعبير على احترام القانون وتنفيذه، وتسهم حرية التعبير في كشف نقاط القوة والضعف لدى المؤيدين والمعارضين للسلطة".

وأكد " وجدي " أن حرية التعبير وحرية المعلومات تمكّن من تفعيل حقوق الصحفيين والإعلاميين والناشطين من لفت الانتباه إلى قضايا وانتهاكات حقوق الإنسان، وإقناع الحكومة باتخاذ إجاءات حيالها، مبينًا أن الحق في حرية الرأي والتعبير يرتبط بحقوق وحريات أخرى، فمثلًا لايمكن أن نتصور ممارسة هذا الحق بدون حرية الحصول على المعلومات أو حرية الإعلام بكافة أشكاله المطبوع والمرئي والمسموع والإلكتروني "[٥٢].

.. وفيما يتعلق بالأطر الإعلامية الخاصة بتداول السلطة؛ فقد تصدرت صحيفة المصري اليوم الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١٥.٠٤%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (١٣.٦٨%)، وأخيراً صحيفة الوفد بنسبة (١٠.٨١%). أما الأطر الإعلامية المرتبطة بالممارسة الديمقراطية؛ فقد تصدرت أيضاً صحيفة المصري اليوم الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١٥.٩٣%)، وتلتها صحيفة الوفد بنسبة (٩.٩١%)، وأخيراً صحيفة الأهرام بنسبة (٤.٢١%). وفيما يخص الأطر الإعلامية الخاصة بالمشاركة السياسية للمواطنين؛ فقد تصدرت صحيفة الأهرام الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١١.٥٨%)، وتلتها صحيفة الوفد بنسبة (٧.٢١%)، وأخيراً صحيفة المصري اليوم بنسبة (٥.٣١%).

في هذا السياق، أُشير في صحيفة الأهرام، إلى مواصلة الناخبين التصويت في مراكز الاقتراع لليوم الثالث على التوالي من الانتخابات الرئاسية،

" وشهدت اللجان الانتخابية إقبالا كثيفا للمواطنين للإدلاء بأصواتهم، في مشهد حضاري يعكس وعيا وطنيا بأهمية هذا الحدث المهم ".

وتستطرد التغطية .. " وأعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات، أن (٤٥%) من المقيدين بقاعدة الناخبين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، وذلك مع انتصاف مدة التصويت في ثاني أيام الاقتراع، وشهد اليوم الثاني للتصويت **كثافات** فاقت التوقعات مقارنة باليوم الأول، وبطاقات الاقتراع نفذت من كثير من اللجان **الانتخابية، كما** أغلقت صناديق الاقتراع بسبب كثافة الناخبين الذين شاركوا في العملية الانتخابية ".

وتستمر الإضاءة بدلالاتها المستقرة .. " ويدلى خلال الانتخابات الرئاسية، ٦٧ مليون ناخب بأصواتهم داخل نحو ١١ ألفا و٦٣١ لجنة بداخل ٩٣٦٧ مركزا انتخابيًا ما بين مدارس ومراكز شباب ووحدات صحية للاختيار بين ٤ مرشحين وهم كل من عبد الفتاح السيسي الرئيس الحالي، وعبد السند يمامة رئيس حزب الوفد، وحازم عمر رئيس حزب الشعب الجمهوري، وفريد زهران رئيس الحزب المصري الديمقراطي ".

وأضافت محررة التقرير " الشعب المصري هو القائد والمعلم، ومشاهد الانتخابات الرئاسية منذ انطلاقها الأحد مرورا بأمس الإثنين والتي تنتهي اليوم الثلاثاء، من اصطفاف طوابير الناخبين أمام اللجان من الصباح الباكر قبل بدء التصويت، وتصدر الشباب المشهد وغيرها من المشاهد التي تؤكد أن الشعب المصري هو القائد والمعلم وأنه يساند ويدعم دولته في الأوقات العصيبة ".

مُشيرة إلى تصريح الدكتور إكرام عبد القادر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، بأن " المشهد الحضاري والمشاركة السياسية الكبيرة من قبل الناخبين يؤكد إيمان الشعب المصري بالديمقراطية والمنافسة الانتخابية المشرفة والنزيهة، مما يؤكد ارتفاع نسبة الوعي لدى جموع الشعب المصري "[٥٣].

وفي سياق متصل .. قال أحمد راغب، مقرر مساعد لجنة حقوق الإنسان بالحوار الوطنى، " إنه فى إطار تداول وتبادل المعلومات، فالشائع أن الموضوع متخصص ومتعلق بالصحفيين وحرية الصحافة ولكنه متعلق بكافة مناحي المجتمع، فهو حق

المواطنين فى معرفة الحقائق من مصادرها الأصلية وهذا على مستوى العالم وليس فى مصر فقط ".

وأضاف؛ " النص الدستورى عرف المعرفة تفصيلًا واضحًا وشاملا، وبنص الدستور هذه العناصر المتعلقة بالمعرفة ملك للشعب، إضافة إلى الإفصاح عن المعلومات من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة، وألزم الدولة بإتاحة هذه المعلومات من مصادرها المختلفة، وأحال ضوابط الحصول على المعلومات للقانون " [٥٤].

وفي ذات الإطار، طالب الكاتب الصحفي محمد السيد العزاوي " بضرورة إصدار قانون لتنظيم حرية تداول المعلومات بشكل يحافظ على مفاهيم الأمن القومي ويحقق في نفس الوقت حرية التعبير والصحافة "[٥٥].

وفيما يخص الأطر الإعلامية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام؛ فقد تصدرت صحيفة " المصري اليوم " الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١٠.٦٢%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٨.٤٢%)، وأخيراً صحيفة الوفد بنسبة (٤.٥٠%).

وكاستجابةٍ تجريبية لهذا الإطار، فقد أبرزت " الأهرام " تغطيةً لجلسةٍ نقاشية نظمها " مركز المستقبل للدراسات المتقدمة "، على هامش الدورة الثانية لمؤتمر الكونجرس العالمي للإعلام بالإمارات العربية. وفيها أشار ضياء رشوان – رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية إن " مصر لم تستبعد أبدًا مراسلًا لدولة أجنبية بسبب أي معلومات مغلوطة، ولم نمارس حقنا في ذلك، بل نهتم بحرية الصحافة وذلك لدورها الكبير في نشر ونقل المعلومات ما يجعلها مرآة الأمة"، لافتًا إلى "أننا نعمل دائمًا لمعالجة الأمر بالتواصل المباشر مع المصادر الأجنبية ودعوتهم لمشاهدة الحقائق بأنفسهم دون منعهم من دخول البلاد أو انتظار لصدور تأشيرات كما تفعل بعض الدول الأوروبية".

وأضاف " أن مصر تبحث دائمًا عن نشر الحقائق دون التكهنات "، مشيرًا إلى دور موقع الهيئة العامة للاستعلامات الذي يعد مصدراً رئيساً للمعلومات ويعمل حاليا بـ٩ لغات [٥٦]. فى ذات السياق ، قالت أميره عدلى عضو مجلس النواب عن تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، إنه انطلاقاً من الدستور، فالمادة (٦٥) تنص على **أن** حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو غير ذلك من **وسائل** التعبير والنشر، كما أن المادة (٧٠) تنتصر لحرية الصحافة والنشر، والمادة (٧١) تحظر فرض رقابة علي الصحف ووسائل الإعلام إلا في زمن الحرب أو التعبئة العامة، ولا توقع عقوبات سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطرق النشر أو العلانية، إلا في الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد فيحدد عقوبتها القانون[٥٧].

وأوصت " العادلي " " بضمان ممارسة الحق في حرية التعبير عن الرأي إزاء مؤسسات الدولة، وبضمانة الدولة ذاتها،" وفقاً للدستور والقانون، والعمل على أن تتوافق جميع التشريعات مع مواد الدستور الخاصة بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام، وإعادة النظر في المواد ٢٥ و٢٦، و٢٧ من القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ " قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات "، حيث إنه يفتح بابا للحبس في جرائم النشر، وحيث إن المادة "٢٥" تتضمن عبارة "انتهاك مبادئ وقيم الأسرة المصرية"، وهي عبارة مطاطة ومتباينة التفسير، كذلك المادة (٢٧) فهي الأكثر استخداماً لتوجيه التهم إلى مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي ".

ودعت النائبة البرلمانية المصرية " إلى إعادة النظر في المادة ١٩ من القانون رقم ١٨٠ لسنة٢٠١٨ " قانون تنظيم الصحافة والإعلام ، والمجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام "، وذلك لاستخدام هذه المادة في تكبيل الحريات والحبس فيما يتعلق بجرائم النشر للحسابات الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وحجب المواقع ". أضافت ..

" بأنه اذا كنا نتحدث عن حرية الصحافة فيجب أن نتحدث عن الصحفي الذي يعاني، ويحتاج بجانب إتاحة المعلومة، إلى البيئة الضامنة لتحسين أوضاعه المادية[٥٨].

وفي سياق متصل، كتب " عمرو الليثي " عن آليات مقترحة لحماية الصحفيين، "أنا كصحفى ممارس، عشت تجاربهم وخضت غمار صعاب المهنة، ولكنى، عادة، لا أتوقف كثيرًا أمام المشكلة، متجاوزًا إياها للحلول فاتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب، يجمع بين التدابير القانونية، والمادية والرقمية والاجتماعية يصبح ضروريًّا للحماية الفعالة، مع ملاحظة أن الاستراتيجيات المحددة المنفذة ستختلف اعتمادًا على السياق ومستوى التهديدات التى يواجهها الصحفيون، فلنسلط الضوء على هذه التدابير فى نقاط محددة:

- ⇦ التدابير القانونية والمؤسَّسية: تعزيز الأطر القانونية: يجب على الحكومات تفعيل إنفاذ القوانين التى تحمى الصحفيين من العنف والتخويف. يتضمن ذلك فرض عقوبات واضحة على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين وضمان إجراء تحقيقات ناجزة.
- ⇦ إنشاء هيئات مستقلة: تعزيز إنشاء لجان مستقلة للتحقيق فى الشكاوى ضد الصحفيين ووسائل الإعلام ومعالجتها.
- ⇦ تعزيز حرية الصحافة: يجب على الحكومات والمنظمات الدولية تعزيز حرية الصحافة من خلال دعم مبادرات تطوير وسائل الإعلام والدعوة إلى حرية تداول المعلومات.
- ⇦ إنشاء خطوط ساخنة للطوارئ: تزويد الصحفيين بخطوط ساخنة مخصصة للإبلاغ عن التهديدات وتلقى المساعدة الفورية.

⇦ دعم الآليات الدولية: الدعوة إلى الاستجابة للأطر القانونية الدولية، ودعم المنظمات التى تحمى الصحفيين "[٥٩].

وفيما يتعلق بالأطر الإعلامية الخاصة بأزمة سد النهضة الإثيوبي؛ فقد تصدرت صحيفة الأهرام الأطر المستخدمة متجاوزة نظيرتيها بنسبة (٦.٣٢%)، وتلتها صحيفة " المصري اليوم " بنسبة (٥.٣١%)، وأخيراً صحيفة " الوفد " بنسبة (٢.٧٠%)، في هذا السياق، نشرت " الأهرام " تقريراً حول رؤية الاتحاد الأوروبي لأبعاد الأزمة ، فأشير إلى تأكيد كرستيان برجر، سفير الاتحاد الأوروبي في مصر، " إنه إذا طلب منا من جانب الأطراف الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا للتوسط واقتراح الحلول فيما يخص سد النهضة، فسنتوسط".

وأضاف خلال لقاء خاص عبر شاشة " القاهرة الإخبارية "، " وقتها سنرسل مندوبينا إلى إفريقيا لحل هذه الأزمة، وحتى هذه اللحظة نحن فقط نراقب هذه الأزمة، وإذا طلب منا أن نتوسط سوف نكون مستعدين لتقديم كل الدعم للتوسط ".

وتابع سفير الاتحاد الأوروبي في مصر: قدمنا الكثير من المساعدات الفنية والتقنية، وقدمنا وعرضنا الكثير من الدعم لنضع بعض الحلول المتعلقة بالمناخ والمياه[٦٠].

ولصحيفة " المصري اليوم " صرح الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، " إن الدولة المصرية قررت إنهاء المفاوضات بجميع أشكالها مع الجانب الإثيوبي في الوقت الحالي، بشأن سد النهضة، وذلك عقب انتهاء المسارات التفاوضية وعودة الوفود لبلادها ".

وأضاف سويلم، " كان هناك بيان رئاسي قبل أربعة أشهر كان فيه مؤشرات إيجابية، وقلنا حينها أننا في تفاؤل حذر، لأننا نعرف عبر التاريخ طرق التفاوض مع إثيوبيا والمراوغات والتلاعب على مدار ١٢ سنة، ومع ذلك قلنا نبدأ صفحة جديدة"،

مضيفاً : " دخلنا الغرف المغلقة، وهنا ظهرت المفآجات من جهة عدة أمور، منها رفع السقف التفاوضي ".

وأوضح " سويلم ": " زج الجانب الإثيوبي ببعض النصوص المطاطة التي لا تعني الكثير ولا تعطي الهدف المطلوب من تلك النصوص كونها مطاطة غير ملزمة بشكل ما لهم، ووضع بعض النقاط التي تمنح الجانب الإثيوبي الحق في تغيير الأرقام مستقبلياً بشكل منفرد وكان هذا مرفوضاً شكلاً وموضوعاً ".

ولفت إلى أنه " تم تغيير الأرقام التي تؤمن الأمن المائي المصري في حال الجفاف، وهو أمر لم يكن مقبولاً، لأننا كوفد تفاوضي مكلفون من قبل الدولة المصرية بحماية حقوق المصريين، ولا نستطيع التنازل عن متر واحد مكعب من المياه» [٦١].

وفيما يتصل بالأطر الإعلامية الخاصة بالقضية الفلسطينية؛ فقد تصدرت صحيفة الوفد الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (٤.٥٠%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٣.١٦%)، وأخيراً صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢.٦٥%)، وفي هذا السياق، أشارت " الأهرام " إلى ما صرح به الكاتب الصحفي " ضياء رشوان " رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، "بأن فلسطين ليست شيئا عابرا في التاريخ المصري، كما قال الرئيس عبد الفتاح السيسي إن فلسطين هي قضية القضايا، وكانت أول حرب يخوضها الجيش المصري منذ معركة التل الكبير هي حرب فلسطين، والرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان ضمن المحاصرين في الفالوجا في غزة ".

وأضاف " رشوان " خلال حوار مع الإعلامية ريهام السهلي عَبر شاشة " إكسترا نيوز "، إن الرئيس عبدالفتاح السيسي يتحدث دائما عن الانتماء المصري العربي وعن قضية فلسطين، وهاتان النقطتان لم يغيبا عن الوعي الشعبي في مصر، ولا الوعي السياسي طوال ٧٥ سنة، ولحظة الأزمات لا تنتفض الشوارع المصرية إلا للقضايا العربية، خضنا حرب ٤٨، وفي ٥٦ هاجمتنا ٣ دول، وفقدنا سيناء في ٦٧ لأننا

كنا ندافع عن الحق الفلسطيني، و٨٠% من الغزوات لمصر كانت من الشرق، إذن فلسطين تعتبر حارسة البوابة الشرقية لمصر ".

ولفت إلى " أنه لا أحد يختار الأخ الأكبر، الأخ الأكبر يولد أولا ويكبر أولا ويتحمل مسؤولياته، مصر فرض عليها الموقع والموضع أن تكون الأخ الأكبر لكل الدول العربية، ومن هذه المسؤولية تتحرك مصر مدركة موقعها الفعلي ودورها الفعلي، والقيادة السياسية الآن تعرف جيدا حجم مصر الحقيقي، وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم "(٦٢).

وفي ذات السياق، كتبت " إيمان فكري " بصحيفة الأهرام منذ عام ١٩٤٨ م وتحمل مصر القضية الفلسطينية على عاتقها، وكانت ولازالت على أجندة رؤساء مصر وشعبها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وتقف مصر قيادة وشعباً دائما إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، ودائما ما تظهر تضامنها مع الفلسطينيين في كل المحافل الدولية والإقليمية، وساندت كل المبادرات التي تهدف إلى إنهاء الاحتلال والاستيطان والعنف، وحتى الآن لم تتخل مصر عن نصرة القضية الفلسطينية، وترفض محاولات التهجير أو تصفية القضية(٦٣).

ونقلت " المصري اليوم " عن اللواء دكتور رضا فرحات نائب رئيس حزب المؤتمر قوله؛ " إن المقترح المصري لوقف إطلاق النار ووقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، يعكس الجهود المصرية الرامية لدعم القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ووقف نزيف دماء الأشقاء الفلسطينيين ومنع توسع الصراع في المنطقة ".

وأشار " فرحات " في بيان أصدره حزبه إلى " أن المقترح يهدف في المقام الأول حقن الدماء الفلسطينية، ووقف العدوان على قطاع غزة، وإعادة السلام والاستقرار

للمنطقة، خاصة أن الحرب في قطاع غزة ستحول المنطقة بالكامل لمنطقة صراعات، ومن ثم على المجتمع الدولي أن يكون أكثر حزما بشأن التصدي للحرب الغاشمة التي يشنها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني الأعزل"[٦٣].

ب. الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية:

ارتبطت الأطر الإعلامية المتعلقة بحقوق " المواطنة " ذات البُعد الاقتصادي بعددٍ من القضايا والمشاهد المركزية، كما يوضح جدول رقم (٥).

جـــدول رقم (٥)
الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية

الأطر الإعلامية	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الإجمالي	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
فعاليات اقتصادية	١١	%٢٨.١١	١٦	%٢٨.٥٧	١١	%٢٦.٨٣	٣٨	%٢٧.٩٤
مشكلة البطالة	١٠	%٢٥.٦٤	١٣	%٢٣.٢١	١٠	%٢٤.٣٩	٣٣	%٢٤.٢٦
احتياطي النقد الأجنبي	٩	%٢٣.٠٨	١٢	%٢١.٤٣	٩	%٢١.٩٥	٣٠	%٢٢.٠٦
مؤتمر شباب العالم	٥	%١٢.٨٢	١٣	%٢٣.٢١	٨	%١٩.٥١	٢٦	%١٩.١٢
أزمة سعر صرف الدولار مقابل الجنيه	٤	%١٠.٢٦	٢	%٣.٥٧	٣	%٧.٣٢	٩	%٦.٦٢
المجموع	٣٩	%١٠٠	٥٦	%١٠٠	٤١	%١٠٠	١٣٦	%١٠٠

توضح نتائج الجدول رقم (٥) بروز إطار الفاعليات " المؤتمرات – المنتديات " الاقتصادية ... " ، وكان أكثر الأطر استخداماً بنسبة (٢٧.٩٤%)، ثم تلاه إطار " مشكلة البطالة " بنسبة (٢٤.٢٦%)، ويأتي بعده إطار " مشكلة الاحتياطي النقدي الأجنبي وأثره في الاقتصاد" بنسبة (٢٢.٠٦%)، وجاء تالياً "حضور الفعل الشبابي" "مؤتمر شباب العالم " لتمثل نسبة (١٩.١٢%)، وتلاها في ذلك إطار " أزمة سعر

صرف الدولار مقابل الجنيه "، في ضوء الارتفاع المفاجئ للدولار في السوق السوداء بنسبة (٦.٦٢%) على التوالي

فيما يتعلق بالأطر الإعلامية الخاصة بالمؤتمرات الاقتصادية؛ فقد تقدمت صحيفة الوفد عن نظيرتيها بنسبة (٢٨.٥٧%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٢٨.١١%)، وأخيراً صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢٦.٨٣%)، وفي ذلك السياق، كتب عبد المحسن سلامة بجريدة الأهرام " أنه إلى جانب المناخ السياسى العام، فإن قضية الإصلاح الاقتصادى واستقرار الاقتصاد المصرى تظل القضية التى لها الأولوية المطلقة خلال المرحلة المقبلة في ذهن المواطن المصرى، بما تشمله من ضرورة زيادة معدلات النمو الاقتصادى، واستقرار الأسعار، وتغيير هيكل الاقتصاد المصرى من اقتصاد شبه ريعى إلى اقتصاد إنتاجى تزداد فيه قيمة الصادرات، وتنخفض قيمة الواردات، ليكون الاقتصاد الوطني قادرا على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وتعود للعملة الوطنية قدرتها على منافسة العملات الأجنبية "[٦٥].

ويضيف .. " ما حدث خلال السنوات العشر الماضية إنجازات غير مسبوقة، لم تحدث منذ عصر محمد على دون مبالغات أو تهويل، ومن هنا تأتى أهمية المرحلة المقبلة فى كيفية استغلال وإدارة تلك الإنجازات الضخمة بما يحقق رفع مستوى معيشة المواطنين، ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية على جميع الأصعدة، لتكون الإجابة عن سؤال ماذا بعد الانتخابات إجابة عملية على أرض الواقع خلال المرحلة المقبلة إن شاء الله "[٦٦].

وفي تغطية للأهرام لأحد أهم المؤتمرات الاقتصادية المصرية، وبحضور رئيس الوزراء المصري، يكشف د. مصطفى مدبولي .. " وجدنا أن هذا المؤتمر الاقتصادي الذي دعا له الرئيس السيسي، هو المؤتمر الاقتصادي الرابع على مدار ٤٠ عاماً، لافتاً إلى " وجوب تحليل مخرجات هذه المؤتمرات الاقتصادية، لتشريح وضع الاقتصاد

المصري، ومعرفة أين وصلنا بعد كل مؤتمر، لكي نضمن الخروج من المؤتمر الحالي بتوصيات واقعية، نثق جميعاً أنها قابلة للتنفيذ ".

.. وأكد مدبولي " أهمية تحليل مخرجات مؤتمرين من المؤتمرات الأربعة، باعتبارهما مهمين جداً لمصر، الأول هو "المؤتمر الاقتصادي الكبير" عام ١٩٨٢، والثاني "مؤتمر مصر المستقبل" عام ٢٠١٥، مشيرًا إلى أن سر اختيار هذين المؤتمرين، أن كليهما تم عقده بينما مصر في خضم ظروف استثنائية جداً، ففي مؤتمر عام ١٩٨٢ كانت مصر تشهد فترات ما بعد الحرب ونصر أكتوبر، بينما الدولة المصرية تواجه اقتصادًا مُثقلا بمشكلات هائلة في هذه الفترة، حيث حدثت توجهات اقتصادية معينة على رأسها سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما وقعت بعض الأزمات السياسية التي انتهت باغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات وتولي الرئيس الراحل محمد حسني مبارك زمام الأمر " [٦٧].

وفي تغطيتها للمؤتمر، نشرت صحيفة " المصري اليوم"، " لفت رئيس الوزراء إلى أنه انطلاقاً من ادراك القيادة السياسية لأهمية أن نضع معاً خارطة طريق لمستقبل الاقتصاد المصري يشارك في وضعها إلى جانب الحكومة، الخبراء والمتخصصون ومجتمع رجال الأعمال والأحزاب السياسية، جاء تكليف فخامة الرئيس للحكومة بتنظيم هذا المؤتمر لمناقشة أوضاع ومستقبل الاقتصاد المصري، والخروج بخارطة طريق واضحة لهذا الاقتصاد خلال الفترة القادمة، منوهاً إلى أن هذه الخارطة لابد أن تشمل جزأين: الأول التعافي من الأزمة العالمية قصيرة الأجل، والثاني صياغة حلول لبعض المشاكل المزمنة لدينا تتطلب التحرك على المديين المتوسط وطويل الأجل "[٦٨].

وفيما يتصل بالأطر الإعلامية الخاصة بمشكلة البطالة؛ فقد تصدرت صحيفة الأهرام الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (٢٥.٦٤%)، وتلتها صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢٤.٣٩%)، وأخيراً صحيفة الوفد بنسبة (٢٣.٢١%)، وفي ذلك كتب

إسلام عفيفي في " الأهرام "، "مصر تشهد خلال هذه الفترة أقل معدل بطالة في **تاريخها** "، وأردف قائلاً " إن القيادة السياسية تُدرك صعوبة اللحظة وضرورة تحريك الاقتصاد بمشروعات قومية لرفع معدل النمو وزيادة التشغيل وتقليل نسب البطالة "[٦٩].

وفي ذات السياق، أكد مجدي البدوي نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لجريدة الأهرام " أن مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة والأربعين، تظاهرة عمالية كبيرة حيث يأتي في وقت والعالم يشهد تغيرات متسارعة بسبب التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أدى إلى تغيرات جوهرية في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها، سواء على المستوى الفردي أو الأسري، وعلى مستوى المجتمعات، والاقتصاد والبيئة، حيث أدى بشكل مباشر إلى تغيير في أساليب تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وأنتج نوعاً جديداً من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي، وانعكس تأثيره إيجابياً على المجتمع في العموم "[٧٠].

في حين نشرت صحيفة " المصري اليوم " إحصائية عن أوضاع البطالة في مصر، مشيرة إلى أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أعلن نتائج بحث القوى العاملة للربع الثالث لعام ٢٠٢٣، " فكشف عن ارتفاع معدل البطالة إلى ٧.١% من إجمالى قوة العمل بارتفاع ٠.١% عن الربع السابق. وبلغت قوة العمل المشتملة على المشتغلين والمتعطلين، ٣١.٩٥٦ مليون فرد خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٣ وسجل تقدير حجم قوة العمل ٣١.٩٥٦ مليون فرد وقد بلغت قوة العمل فى الحضر ١٣.٩٢٨ مليون بينما بلغت فى الريف ١٨.٠٢٨ مليون ".

وأكد جهاز الإحصاء الرسمي إن " عدد المتعطلين بلغ ٢.٢٦٣ مليون متعطل بنسبة ٧.١% من إجمالى قوة العمل منهم (١.٢٥٤مليون ذكور، ١.٠٠٩ مليون إناث) مقابل ٢.١٦٩ مليون متعطل عن الربع السابق بارتفاع (٩٤) ألف متعطل بنسبة ٤.٣ %، وبارتفاع ١٣ ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٠.٦% وقد

بلغت نسبة البطالة بين الذكور ٤.٨% مقابل، ١٧.٢% بين الإناث خلال الربع الثالث لعام ٢٠٢٣ وبلغت نسبة المتعطلين فى الفئة العمرية (١٥ إلى ١٩سنة) خلال الربع الحالى ٨.٩% مقابل ٦.٥ % فى الربع السابق من إجمالى المتعطلين. و٨.٩% لإجمالى الفئة العمرية (١٥إلى ١٩ سنة) حيث بلغت (١٢.٤% للذكور، ٤.٥ % للإناث) مقابل ٦.٥% فى الربع السابق (الذكور ٨.٩% والإناث ٣.٣%). و٢٩.٠% لإجمالى الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) حيث بلغت (٢٧.٧ % للذكور، ٣٠.٧ % للإناث) مقابل ٢٦.٩% فى الربع السابق (الذكور٢٦.٧% والإناث ٢٧.١%). و٢٦.٤% لإجمالى الفئة العمرية (٢٥ إلى ٢٩ سنة) حيث بلغت (٢٤% للذكور، ٢٩.٤% للإناث) مقابل ٢٨.٤% فى الربع السابق (الذكور ٢٤.٩% والإناث ٣٣.٠%) " [٧١].

وفيما يرتبط بالأطر الإعلامية الخاصة " بأزمة الدولار مقابل الجنيه "؛ فقد تقدمت صحيفة " الأهرم " الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١٠.٢٦%)، وتلتها صحيفة " المصري اليوم " بنسبة (٧.٣٢%)، وأخيراً صحيفة الوفد بنسبة (٣.٥٧%)، أما ما يتصل بالأطر الإعلامية الخاصة " بالاحتياطي النقدي الأجنبي "؛ فقد تصدرت أيضاً صحيفة الأهرام الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (٢٣.٠٨%)، وتلتها صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢١.٩٥%)، وجاءت أخيرة صحيفة " الوفد " بنسبة (٢١.٤٣%)؛ في هذه السياقات نشرت صحيفة الأهرام ما نشرته عن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لمصر إلى ٣٥.١٧٣ مليار دولار في نهاية نوفمبر ٢٠٢٣، فأعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لمصر بقيمة ٧١ مليون دولار خلال شهر نوفمبر الماضي، ليصل إلى ٣٥.١٧٣ مليار دولار "[٧٢].

ومن ناحيتها، أشارت صحيفة " المصري اليوم " إلى أن " البنك المركزى يعلن ارتفاع احتياط النقد الأجنبى إلى ٣٥.١٠٨ مليار دولار بنهاية أكتوبر ٢٠٢٣، مقابل ٣٤.٩٧٠ مليار دولار بنهاية سبتمبر بارتفاع بقيمة ١٣١ مليون دولار "، وأضاف

تقرير " المصري اليوم "، " تتكون العملات الأجنبية بالاحتياطى الأجنبى لمصر من سلة من العملات الدولية الرئيسية، هى الدولار الأمريكى والعملة الأوروبية الموحدة " اليورو "، والجنيه الإسترلينى والين اليابانى واليوان الصينى، توزع حيازات مصر منها على أساس أسعار الصرف لتلك العملات ومدى استقرارها فى الأسواق الدولية، وهى تتغير حسب خطة موضوعة من قبل مسؤولى البنك المركزى المصرى [٧٣].

وهذا ما أشارت إليه صحيفة "الوفد" بنفس مقاربتي صحيفتي "الأهرام" و"المصري اليوم"؛ وبالرجوع لذات المصادر المعلوماتية[٧٤].

وفيما يتعلق بالأطر الإعلامية الخاصة بفعاليات مؤتمر شباب العالم ؛ فقد تصدرت صحيفة الوفد الأطر المستخدمة وتجاوزت نظيرتيها بنسبة (٢٣.٢١%)، وتلتها صحيفة المصري اليوم بنسبة (١٩.٥١%)، وأخيراً صحيفة الأهرام بنسبة (١٢.٨٢%).

في سياق هذا الإطار، نشرت تغطيةٌ للأهرام تفاصيل المؤتمر الصحفي لمنتدى شباب العالم في نسخته الخامسة لعام ٢٠٢٣، " بدأت الفعاليات بعرض فيلم يلخص نجاحات منتدى شباب العالم في نسخه الأربعة، وعرض تقديمي لما حققه المنتدى من بسنت ضياء الدين المنسق العام للنسخة الخامسة من المنتدى، وكلمات بعض المشاركين السابقين في المنتدى ".

وأضاف التقرير " ألقت الدكتورة رشا راغب كلمتها بصفتها المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية للتدريب ومنتدى شباب العالم والتي أعلنت فيها عدم إطلاق النسخة الخامسة من منتدى شباب العالم بشكله المعهود من مدينة شرم الشيخ، على أن يتم البدء الفوري في تنفيذ حزمة كبيرة من المبادرات والمشروعات والبرامج التنموية الهامة ذات التأثير المباشر في حياة المواطنين والشباب بوجه خاص داخل وخارج مصر، وتوجيه عوائد حقوق الرعاية التي كانت مخصصة لتنظيم النسخة الخامسة بمدينة شرم الشيخ لصالح تنفيذ هذه الحزم والمبادرات".

و " اختتمت الفعاليات بتوقيع بروتوكول تعاون بين منتدى شباب العالم والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي والاتحاد العربي للتطوع، لتعزيز التعاون المشترك في إنشاء منصة للتطوع للشباب من مختلف دول العالم وفي مختلف المجالات التطوعية والتنموية وتبادل الخبرات والعديد من أوجه التعاون الأخرى [٧٥].

وحول الفعاليات الشبابية، نشرت صحيفة " المصري اليوم " إشادة اللواء د. رضا فرحات نائب رئيس حزب " المؤتمر " بإعلان إدارة المنتدي إطلاق مبادرة

" شباب من أجل إحياء الإنسانية " لتعزيز الأمان والسلام وحماية المدنيين في مناطق النزاع وتوحيد الجهود الدولية والشبابية في مواجهة هذه التحديات وتعزيز المساعي نحو تحقيق السلام العالمي في جميع أنحاء العالم انطلاقا من الدور المحورى الذي يلعبه منتدى شباب العالم في نشر مبادئ السلام والتنمية والإبداع ".

وأشار " فرحات " إلى " أن الأمان والسلام هما ركيزتان أساسيتان لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في العالم، ومصر تلعب دورا فاعلا في عملية السلام والوساطة بين الدول المتنازعة ومع زيادة عدد النزاعات والصراعات في العديد من البلدان، يجب أن نعمل معا للحد من العنف وحماية المدنيين الأبرياء الذين يعانون من تداعيات هذه النزاعات المدمرة من خلال مبادرة " شباب من أجل إحياء الإنسانية " التي تهدف إلى تعزيز الأمان والسلام في مناطق النزاع علاوة على ذلك، تعمل مصر على تعزيز السلام من خلال تعزيز التعاون الدولي والتفاهم المشترك، سواء في إطار العالم العربي أو على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتركز جهودها على تعزيز التسوية العادلة للصراعات وإحلال السلام في مناطق النزاع، وتعمل على تعزيز العدالة وحقوق الإنسان والتعايش السلمي بين الشعوب[٧٦].

وحول ذات الفعاليات ، أشاد رئيس " حزب الوفد " بنجاح منتدى شباب العالم؛ قائلاً " مصر أثبتت أنها دولة قوية " وأضاف رئيس الوفد في تصريحات تناقلتها عديد

من وسائل الإعلام المصرية ، " أن المؤتمر أكد حقيقة مهمة هى أن الرئيس عبد الفتاح السيسى ليس رئيسا فحسب، وإنما هو زعيم بمعنى الكلمة، والزعيم هو الذى يكون تجسيدا حيا لأمته فى فترة من أهم فترات تاريخها ". وأوضح أبو شقة، " أنه فى الفكر السياسى، هناك فرق بين الزعيم الذى يعد شخصية تاريخية، وبين غيره من السياسيين، فالسياسى قد يكون بارعا، لكن الزعامة شىء آخر يرتبط بحبه للجماهير وحب الجماهير له ".

وأكد أبو شقة، " أن الزعيم هو الذى يجسد إرادة وأمانى وطموحات شعبه فى أوقات المحن، وهو ما تجلى من الرئيس عبد الفتاح السيسى فى ثورة ٣٠ يونيو وما بعد ذلك، فقد افتدى مصر، وعبّر عن حبه لها، عندما وقف فى صف الجماهير، وانحاز لإرادتها فى فترة عصيبة تعرّض فيها الوطن للاختطاف من جماعة لا تعرف قيمة الأوطان ولا تقدر ما تكنه الشعوب من حب لتراب بلادها واستعدادها لصونه بدمائها "[٧٧].

ج. الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية:

ارتبطت الأطر الإعلامية المتعلقة بحقوق " المواطنة " ذات البُعد الاجتماعي بعددٍ من القضايا والمشاهد المركزية، كما يوضحها جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

الأطر الإعلامية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية

الأطر الإعلامية	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الإجمالي	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
مبادرة ١٠٠ مليون صحة	٢٢	%٣٠.٥٦	٢٨	%٣١.٨٢	٢٣	%٢٥.٥٦	٧٣	%٢٩.٢٠
تطوير العشوائيات	١٤	%١٩.٤٤	٣١	%٣٦.٣٦	١٨	%٢٠.٠٠	٦٣	%٢٥.٢٠
مبادرة حياة كريمة	١١	%١٥.٢٨	١٠	%١١.٣٦	١٥	%١٦.٦٧	٣٦	%١٤.٤٠
التأمين الصحي الشامل	٢	%٢.٧٨	٩	%١٠.٢٣	١٦	%١٧.٧٨	٢٧	%١٠.٨٠
الحد من الفقر	٦	%٨.٣٣	٤	%٤.٥٥	١٠	%١١.١١	٢٠	%٨.٠٠
التكافل الاجتماعي	٩	%١٢.٥٠	٤	%٤.٥٥	٤	%٤.٤٤	١٧	%٦.٨٠
معاشات وتأمينات	٨	%١١.١١	٢	%٢.٢٧	٤	%٤.٤٤	١٤	%٥.٦٠
المجموع	٧٢	%١٠٠	٨٨	%١٠٠	٩٠	%١٠٠	٢٥٠	%١٠٠

يبرز جدول رقم (٦) تعدد الأطر المرتبطة بحُزمة الحقوق الاجتماعية للمواطنة، حيث سجل إطار " مبادرة ١٠٠ مليون صحة " حضوره ، فكان الإطار الأكثر تعاطياً بين صُحف العينة (بنسبة ٢٩.٢٠%) ثم تلاه إطار " تطوير العشوائيات " بنسبة (٢٥.٢٠%)، وتلاها في ذلك " أطر مبادرة حياة كريمة " وأثرها في شرائح المجتمع الأكثر فقراً بنسبة (١٤.٤٠%)، وجاءت على التوالي أطر العلاج " التأمين الصحي " لتمثل نسبته (١٠.٨٠%)، وتلاها في ذلك أطر " الحد من الفقر " بنسبة (٨.٠٠%) على التوالي، في حين مثلت نسبة الأطر المستخدمة في " التكافل الاجتماعي " (٦.٨٠%) وأخيراً مثلت الأطر المستخدمة " للمعاشات والتأمينات " نسبة (٥.٦٠%).

وفيما يخص الأطر الإعلامية الخاصة بمبادرة ١٠٠ مليون صحة؛ فقد تصدرت صحيفة الوفد الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (٣١.٨٢%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٣٠.٥٦%)، وأخيراً صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢٥.٥٦%)؛ وفيما يتعلق بالأطر الإعلامية الخاصة بمبادرة حياة كريمة؛ فقد تصدرت صحيفة المصري اليوم الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١٦.٦٧%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (١٥.٢٨%)، وأخيراً صحيفة الوفد بنسبة (١١.٣٦%)، تنوعت الأطر المستخدمة فيما يتعلق بمبادرة ١٠٠ مليون صحة " ومبادرة حياة كريمة "، وفي ذلك قدمت " الأهرام تقريراً حول " حياة كريمة " التي حوّلت القرى المحرومة من الخدمات لقرى نموذجية " ، " فقال عمرو الحوي، أمين عام مساعد نقابة المحامين بشمال القليوبية، وأمين عام حزب الوفد بالقليوبية، إن مصر في عهد الرئيس السيسي نجحت في إعداد شبكة بنية تحتية جبارة، وهذا سهل على المواطنين الانتقال من مكان لآخر، كما أنه بفضل قيادة الرئيس السيسي، وإطلاق مبادرة ١٠٠ مليون صحة نجحت مصر في القضاء على فيروس سي ".

وتابع "الحوي"، " أن مبادرة " حياة كريمة " بدأت في محافظة القليوبية، مشيرًا إلى أن قرى مركز مدينة شبين القناطر بالقليوبية قبل المبادرة كانت فقيرة في الخدمات، ولكن بعد المبادرة تحولت القرى إلى قرى نموذجية تحتوي على الغاز الطبيعي والكهرباء والمياه والصرف الصحي والمجمعات الاستهلاكية "[٧٨].

وفي إشارة إلى فعاليات مبادرة " ١٠٠ مليون صحة " ، وتحت عنوان " ١٠٠ مليون صحة بالبحر الأحمر .. غداً " لفتت " الأهرام " في تقريرٍ لها، إلى ما أعلنته مديرية الصحة بالبحر الأحمر ، من بدء تفعيل مبادرة الفحص المبكر وعلاج الأورام السرطانية والتي تتضمن ٤ (أربعة) أنواع من مرض السرطان (سرطان الرئة وسرطان القولون وسرطان البروستاتا وسرطان عنق الرحم)، ضمن مبادرة ١٠٠ مليون صحة.

وأضاف " التقرير " تفعل المبادرة في ١٥ وحدة صحية على مستوى المحافظة بجميع الإدارات الصحية، وتقدم كافة خدمات المبادرة بالمجان لجميع المواطنين، علي أن تبدأ تقديم خدمات المبادرة في الوحدات الصحية ابتداء من يوم غد الإثنين ٤ ديسمبر ٢٠٢٣، ويشرف علي أعمال المبادرة الدكتور أحمد جلال، مدير إدارة الرعاية الأساسية، والدكتورة بسمة يحيى، منسق مبادرات بالمديرية. وأكد الدكتور إسماعيل العربي، وكيل وزارة الصحة بالبحر الأحمر، علي توفير كافة سبل الدعم والامكانيات وتذليل كافة العقبات التي تواجه منظومة العمل لتقديم أفضل الخدمات الطبية للمنتفعين"(٧٩).

وركزت " المصري اليوم " على نتائج حملة صحية فرعية، خرجت من عباءة مبادرة " ١٠٠ مليون صحة" ، فأشارت إلى ما أعلنه الدكتور خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان حول " تقديم ٥١ مليونا و٥١٦ ألفا و٨١٦ خدمة طبية من خلال حملة «١٠٠ يوم صحة» منذ انطلاقها يوم ٢٥ يونيو الماضي، وحتى مساء أمس الخميس ٣٠ نوفمبر، في جميع محافظات الجمهورية، وذلك بعد توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بمد عمل الحملة ".

وحسب التقرير " فقد أوضح الدكتور حسام عبدالغفار المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، " أن حملة " ١٠٠ يوم صحة " قدمت منذ انطلاقها مليون و٤٣٨ ألفا و١٧٨ خدمة، ضمن مبادرة الرئيس لدعم صحة المرأة - في أول زيارة- فيما بلغت الزيارات العارضة والمتكررة ٤ ملايين و٤٢ ألفا و٨٨٩ زيارة".

وأضاف " عبدالغفار " " أن حملة «١٠٠ صحة» قدمت خدمات مبادرة الرئيس للكشف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع لدى حديثي الولادة، لـ٧٧١ ألفا و٦٩٨ طفلا، فيما قدمت الحملة ٤ ملايين و٣٠٣ آلاف و٤٦٠ خدمة، ضمن مبادرة الرئيس للكشف المبكر وعلاج الأمراض المزمنة والاعتلال الكلوي". وأشار " عبدالغفار " إلى

" أن الحملة منذ انطلاقها قدمت ٣٩٣ ألفا و٩٨١ خدمة، ضمن المبادرة الرئاسية لصحة الأم والجنين، و٦٩٦ ألفا و٦٣ خدمة لاستخراج شهادات مبادرة الرئيس لفحص المقبلين على الزواج، كما تم علاج ٢٦٠ ألفا و٤٦٩ مواطنا، ضمن مبادرة الرئيس لإنهاء قوائم الانتظار، وإصدار قرارات علاج على نفقة الدولة لـ مليون و٦٣٤ ألفا و٣٥٦ مواطناً".

وقال " عبدالغفار " " إن حملة " ١٠٠ يوم صحة " قدمت خدمات مبادرة الرئيس لفحص الأورام السرطانية (البروستاتا- القولون- الرئة- عنق الرحم) بملئ مليونين و١٤١ ألفا و١٠٠ استمارة استبيان، مضيفا أن إجمالي المترددين على القوافل الطبية، بلغ مليون و٤٢٧ ألفا و٢٧٦ مواطناً. وتابع " عبدالغفار " " أن عدد المنتفعات بخدمات عيادات تنظيم الأسرة، بلغ ١٠ ملايين، و٣٧٥ ألفا و٦١٩ منتفعة، وبلغت الزيارات المنزلية للرائدات الريفيات، ١١ مليون و٣٩ ألفا، و٤٣٠ زيارة، كما بلغت معدلات تطعيم الأطفال بالتطعيمات الروتينية ١٢ مليون و٥١٠ آلاف و٩٦٨ طفلاً ". واستطرد " عبدالغفار " " أن حملة «١٠٠ يوم صحة» قدمت ٣٨١ ألفا و٣٥٦ خدمة في مجال الصحة النفسية، شملت خدمات الطوارئ والعلاج النفسي، وعلاج الإدمان للبالغين والمراهقين، والتأهيل، والدعم النفسي، ومتابعة الشكاوى والرد على الاستفسارات "[٨٠].

وأضاءت صحيفة " الوفد " أحد تقاريرها إنجازات مبادرة " حياة كريمة " بقرية الكوم الأصفر بطهطا ، وفي سياق التقرير قال الدكتور أحمد حسن أبوهاشم وكيل وزارة الصحة والسكان بمحافظة سوهاج، " إن القافلة تشمل العديد من التخصصات الطبية، ومنها الجراحة والباطنة والعظام والنساء والتوليد والأسنان والأطفال وتنظيم الأسرة والرمد والجلدية، كما يوجد بالقافلة خدمات التحاليل الطبية والآشعة، مع الإلتزام بالإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية، وارتداء الأطقم الطبية لوسائل الوقاية الشخصية، والالتزام بالتباعد الاجتماعي وارتداء المترددين على القافلة للكمامات الواقية".

وأضاف وكيل وزارة الصحة بالمحافظة، " إن القافلة سوف تشمل توقيع الكشف الطبي وإجراء الفحوصات الطبية وإجراء التحاليل والآشعة والعلاج مجانًا للمترددين كافة، من خلال بطاقة الرقم القومي، أو شهادة الميلاد للأطفال، بالإضافة إلى عقد ندوات توعوية عدة وتثقيف صحي لسيدات القرية والقرى المجاورة لها، وذلك بمشاركة نخبة من الأطباء المتخصصين والخبراء والكوادر العلمية في المجال الصحي "[٨١].

وفيما يتعلق بالأطر الإعلامية الخاصة بتطوير العشوائيات؛ فقد تصدرت صحيفة الوفد الأطر المستخدمة عن نظيراتها بنسبة (٣٦.٣٦%)، وتلتها صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢٠.٠٠%)، وأخيراً صحيفة " الأهرام " بنسبة (١٩.٤٤%).

في هذا السياق، تابعت " الأهرام " موقف تطوير العشوائيات بمحافظة البحر الأحمر فاشارت " إلى عقد محمد البنداري سكرتير عام البحر الأحمر، اجتماعًا بديوان عام المحافظة، لاستعراض آخر المستجدات التي تمت بمشروع تطوير العشوائيات بمختلف مدن المحافظة ".

ومن جانبه، أكد السكرتير العام، " سرعة الانتهاء من تسليم جميع وحدات بديل العشوائيات بمدن المحافظة لمستحقيها، مشددًا على رئيس مدينة الغردقة بتحديد موقف المتبقي من حالات المناطق ذات الخطورة الداهمة (جبل العفش ومجاهد)، حيث تم تسليم ٣٩ بلوك و٣٥ شقة بمنطقة جبل العفش، وتسليم ٢٥ بلوك و٢٥ شقة بمنطقة مجاهد، ومتبقي ٩٦ أسرة جار دراسة حالتهم ".

كما وجه " بسرعة البدء في تطوير منطقة زرزارة بالغردقة، وفتح الشوارع وتحديد مناطق الخدمات بها، مشيرًا إلى أنه تم اعتماد مخطط تطوير المنطقة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، علي أن يتم التنسيق مع مسئولي المرافق. كما وجه السكرتير العام، رئيس مدينة القصير، بدراسة موقف المباني بمنطقة الكلاحين،

وعمل رفع مساحي للمنطقة وتسليمهم للمكتب الاستشاري، لوضع مخطط لإعادة تخطيط المنطقة لوقوعها في مسار مخرات السيول "[٨٢].

وفي ذات السياق كتبت " داليا عثمان " تحت عنوان " تجربة مصرية استثنائية في القضاء على العشوائيات لضمان حق المواطن في حياة آمنة وكريمة "، (المصري اليوم، ٢٠٢٣/١٢/٢٤م).. " على مدى قرابة عقد من الزمن، تسارعت خطى الدولة المصرية من أجل تحقيق نهضة وتنمية عمرانية متكاملة، تعيد التوازن للخريطة الاجتماعية، وتتعامل بشكل جذري وحاسم مع ملف العشوائيات الشائك، وذلك من خلال بناء مناطق سكنية حضارية، وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة، وإعادة تنظيم وبناء المناطق غير المخططة، وتطوير البنية التحتية بها وتوفير مختلف المرافق والخدمات الأساسية على نحو مستدام، فضلًا عن توفير بيئة صحية وآمنة والاهتمام بجودة حياة المواطنين، وتوفير سبل العيش الكريم، حيث تضافرت جهود الجهات الحكومية والعمل الأهلي والقطاع الخاص على حد سواء لإنجاح تلك الاستراتيجية الوطنية المتكاملة بما ينعكس بدوره على مستهدفات خطط التنمية الشاملة، لتقدم مصر تجربة رائدة في التخطيط العمراني والقضاء على العشوائيات، وهي التجربة التي أسهمت في تغيير الرؤية الدولية بشأن جهود مصر في هذا الملف"[٨٣].

وفي صحيفة " الوفد " كتبت شيرين طاهر تحت عنوان " عشوائيات الإسكندرية عائق في وجه التطوير ، " وضعت الدولة خطة لتطوير الأسواق العشوائية، واعتبرتها واحدة من أهم المشروعات القومية التي تعمل عليها لمواجهة انتشار الباعة الجائلين، واستعادة المشهد الحضاري في كافة احياء المحافظة، وذلك لضمان حياة كريمة للمواطنين ورفع جودة وكفاءة الخدمات المقدمة إليهم، وذلك بالإضافة إلى التحول إلى أسواق متكاملة تزيد من العائد الاقتصادي والاستثمار وتعظم من موارد المحافظة . تعمل الدولة والقيادة السياسية على مدار ٩ سنوات على بناء الإنسان وتوفير حياة كريمة له وتقديم كافة الخدمات للمواطنين ".

وأضافت " الإسكندرية تتغير، تعود إليها ملامحها الحضارية، بمواجهة حاسمة مع المنتفعين من الفوضى والمخالفات، أبرزها أخطبوط الأسواق العشوائية التى تشوه معالم عروس البحر، يوجد العديد من الاسواق العشوائية فى كافة الاحياء تحتاج الى الأيدى من حديد للتصدى للعشوائيات ومراعاة ظروف البائعة الجائلين، وتوفير أماكن بديلة لهم لكى تستطيع الأجهزة اعادة تطوير المنطقة. بدأت الجهات التنفيذية والأمنية بالثغر بمعالجة أبرزها بشارع المعهد الدينى بالعصافرة، و٤٥ بميامي، وميدان محطة مصر ومتفرعاته بقلب المدينة، مع توافر أسواق حضارية بديلة، للحفاظ على أرزاق الباعة فى إطار قانونى وحضاري[٨٤].

وفيما يرتبط بالأطر الإعلامية الخاصة بتوفير التأمين الصحي؛ فقد تصدرت صحيفة المصري اليوم الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١٧.٧٨%)، وتلتها صحيفة الوفد بنسبة (١٠.٢٣%)، وأخيراً صحيفة الأهرام بنسبة (٢.٧٨%)، في هذا السياق، شرح تقرير كتبته " عزيزة فؤاد " في " الأهرام " تحت عنوان " نهضة في البناء والتطوير والعلاج : تأمين صحي شامل وخلوّ مصر من فيروس C وشلل الأطفال" " صحة المصريين كانت ولاتزال من أهم الملفات الرئاسية التي حملها الرئيس عبدالفتاح السيسي منذ توليه قيادة الوطن، فرغم كل التحديات الداخلية والخارجية، رأينا إنجازات ومبادرات رئاسية ومشروعات طبية ونهضة حقيقية بصحة المصريين التي كان ينظر لها على أنها مفتاح التنمية ".

وأضافت .. " أُطلق العنان للتأمين الصحي الجديد، وأقام مدينة الدواء بتكنولوجيا عالمية منافسة، وحلمنا معه بالتغيير والتطوير.. لم نكن نتصور أن يأتي اليوم الذي يتم فيه القضاء على الفيروس الكبدي C في مصر، والذي وصفه المجتمع الدولي بالإنجاز المذهل بعد حصولنا الشهر الماضي على الإشهاد الدولي ".

ورصدت الكاتبة عزيزة فؤاد، ما أشار إليه الدكتور خالد عبدالغفار وزير الصحة والسكان، إذ قال " إن ما تم من إنجازات فى قطاع الرعاية الصحية بمصر منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٣، شهد طفرة غير مسبوقة شملت جميع المجالات، سواء في البناء أو التطوير أو العلاج، وكانت فى مجملها، تسعى إلى الارتقاء بمستوى جودة حياة المواطن، وبناء الإنسان المصرى وتحقيق رؤية «مصر ٢٠٢٣». فالرئيس عبدالفتاح السيسي أطلق حزمة من الإصلاحات الصحية، وذلك للإسراع بتوفير الخدمة للمواطن وبشكل سريع فى ظل تطبيق معايير الجودة المتبعة عالميا بهدف تحقيق رضا المريض عن الخدمة، مما أحدث طفرة فى الملف الصحي ليتغير واقع المصريين إلى حياة صحية أفضل ويتمتع المواطنون بمستوى جيد من الخدمات الصحية والطبية التى توافرت دعما لمحور بناء الإنسان صحيا من خلال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل التى تستهدف التغطية الصحية لجميع أفراد الأسرة "[٨٥].

وفي تقرير نشرته " الأهرام " كتب محمود أحمد تحت عنوان ، " وفقاً للقانون الجديد .. تعرف على مزايا وشروط استحقاق الطلاب للتأمين الصحي الشامل ".

" قدم قانون التأمين الصحي الشامل العديد من المزايا والخدمات الطبية للفئات المستحقة من الطلاب، وفقًا للشروط والأحكام الخاضعة للقانون، بهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتحمل تكاليف العلاج لغير القادرين، وتقديم الخدمات الصحية الوقائية، والخدمات العلاجية والتأهيلية، وذلك حسب طبيعة الحالة، ويتم الإحالة إلى مستويات الرعاية الصحية الأعلى عند الحاجة ".

وتستعرض " الأهرام " عبر التقرير " الشروط الواجب توافرها لانتفاع الطالب من خدمات التأمين الصحي الشامل وفقا للقانون، وأبرزها أن يكون الطالب مقيدًا في أحد الصفوف الدراسية بالجهات التعليمية، ومسددًا للرسوم المقررة للاشتراك المحدد في هذا القانون، وحاملا للبطاقة الدالة على ذلك "[٨٦].

ونشرت صحيفة " الوفد " تقريراً بعنوان .. " ٩٧.٢ مليار جنيه إيرادات المنظومة.. التأمين الصحي الشامل يدخل محافظات جديدة ٢٠٢٤ "، وفيه " أكد الدكتور محمد معيط، وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، أن منظومة التأمين الصحي الشامل ستدخل محافظات جديدة خلال عام ٢٠٢٤ م وتنمو بخطوات ثابتة نحو تحقيق حلم كل المصريين لمد مظلة الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة لجميع أفراد الأسرة، مع إفساح المجال بشكل أكبر للقطاع الطبي الخاص؛ باعتباره شريكًا استراتيجيًا في إنجاح هذا المشروع القومي، خصوصًا أن الأسعار المعتمدة للتعاقد جاذبة له ".

وأضاف معيط " هذا الاتجاه يسهم في إتاحة العديد من الخيارات بتنويع مقرات تلقي العلاج أمام المستفيدين، على نحو يساعد في إرساء دعائم بيئة تنافسية تصب في صالح المواطنين، واستجابة لحرص الدولة على إصلاح النظام الصحي، والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية، لافتًا إلى أهمية تعظيم جهود التحول الرقمي، والتوسع في الحلول الذكية الأكثر تطورًا؛ تعزيزًا للحوكمة، وتيسيرًا لتقديم الخدمات للمستفيدين؛ وذلك بالاستغلال الأمثل لقدرات وخبرات شركة «إي. هيلث»، المتخصصة في إدارة وتشغيل تكنولوجيا النظم الصحية " (٨٧).

وفيما يتصل بالأطر الإعلامية المرتبطة " بالمعاشات والتأمينات "؛ تقدمت صحيفة الأهرام الأطر المستخدمة متجاوزة نظيريتها بنسبة (١١.١١%)، وتلتها صحيفة المصري اليوم بنسبة (٤.٤٤%)، وأخيراً صحيفة الوفد بنسبة (٢.٢٧%)، وفيما يخص الأطر الإعلامية الخاصة " بالحد من الفقر "؛ فقد تصدرت صحيفة المصري اليوم الأطر المستخدمة عن نظيرتيها بنسبة (١١.١١%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٨.٣٣%)، وأخيراً صحيفة الوفد بنسبة (٤.٥٥%)، وبالنسبة للأطر الإعلامية الخاصة بالتكافل الاجتماعي؛ فقد تصدرت صحيفة الأهرام الأطر المستخدمة بنسبة (١٢.٥٠%)، وتلتها صحيفة الوفد بنسبة (٤.٥٥%)، وأخيراً صحيفة " المصري اليوم

" بنسبة (٤٤.٤%) ، في هذا السياق، نشرت " الأهرام " تقريراً حول موافقة الحكومة " على مشروع قانون بشأن إصدار قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي، فكتبت " وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن إصدار قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي. وجاء مشروع القانون في أربع مواد للإصدار بخلاف مادة النشر في الجريدة الرسمية والعمل به بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ النشر، وعدد ٤٣ مادة موضوعية مقسمة بين ستة أبواب ".

وأضاف التقرير .. " ونصت مواد الإصدار على العمل بأحكام هذا القانون في شأن الضمان الاجتماعي والدعم النقدي، وتطبيقه على جميع المستفيدين من قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠، ومادة (٤٩) من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن تطبيق برنامج تكافل وكرامة، وأن يستمر المستفيدون في الاحتفاظ بالمزايا المقررة لهم بموجبها، وذلك لحين توفيق أوضاعهم وفقاً لأحكام القانون المرافق ولائحته التنفيذية، وذلك خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة. وألغت المادة الثالثة من مواد الإصدار قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٣٧لسنة٢٠١٠، والمادة (٤٩) من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢لسنة١٩٩٦، وكذا الغاء كل نص أو حكم يخالف أحكام القانون المرافق، أينما ورد في أي أداة تشريعية ".

" ونص مشروع القانون في مواده الموضوعية على أن يكون لكل مواطن تحت خط الفقر، ولا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي، الحق في الحصول على الدعم النقدي سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، بحسب الأحوال، متى توافرت في شأنه من حالات الاستحقاق المقررة وفقا لأحكام هذا القانون "[٨٨].

وحاولت " المصري اليوم " الإجابة عن سؤال؛ هل تم استحداث شروط جديدة للاستفادة من برنامج تكافل وكرامة؟.. " وزارة التضامن توضح أن بعض المواقع

الإلكترونية تداولت أنباء بشأن استحداث شروط جديدة لبرنامج تكافل وكرامة منها استبعاد من يملك ثلاجة أو جهاز تليفزيون من الاستحقاق. وتواصل المركز الإعلامي لمجلس الوزراء مع وزارة التضامن الاجتماعي، والتي نفت تلك الأنباء، مُؤكدةً أنه لا صحة لاستحداث شروط جديدة لبرنامج تكافل وكرامة منها استبعاد من يملك ثلاجة أو جهاز تليفزيون من الاستحقاق، وأن كافة شروط الاستحقاق لبرنامج تكافل وكرامة كما هي دون تغيير ".

وأضاف " التقرير " .. وشددت وزارة التضامن على استمرار كافة المستحقين لبرنامج تكافل وكرامة بشكل طبيعي دون حذف أو استبعاد لأي أسرة تستحق وتنطبق عليها شروط الاستحقاق للحصول على الدعم النقدي، مُوضحةً أن امتلاك الأسرة ثلاجة أو جهاز تليفزيون لا يأتي ضمن محددات الاستبعاد من برنامج تكافل وكرامة "[٨٩].

ثالثاً: أنماط التحرير الصحفي:

تعددت الأشكالُ التحريرية المُعالج بها مفهوم " المواطنة " وتجلياتها بين صُحفِ الدراسة ويوضحها الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

الأشكال التحريرية المستخدمة بين صحف العينة

النمط التحريري	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الإجمالي	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
عمود صحفي	٢٥	%١٧.٢٤	٢٢	%٢٠.٩٥	٤٦	%٣٢.٨٦	٩٣	%٢٣.٨٥
رسائل القراء	٣٤	%٢٣.٤٥	٢٩	%٢٧.٦٢	٢٥	%١٧.٨٦	٨٨	%٢٢.٥٦
مقال صحفي	٢٩	%٢٠.٠٠	١٧	%١٦.١٩	٣١	%٢٢.١٤	٧٧	%١٩.٧٤
تقرير خبري	٢٠	%١٣.٧٩	١٥	%١٤.٢٩	١٨	%١٢.٨٦	٥٣	%١٣.٥٩
تحقيق صحفي	٢٦	%١٧.٩٣	١٢	%١١.٤٣	٩	%٦.٤٣	٤٤	%١١.٢٨
حديث صحفي	٦	%٤.١٤	٦	%٥.٧١	٨	%٥.٧١	٢٠	%٥.١٣
مقال افتتاحي	٥	%٣.٤٥	٤	%٣.٨١	٦	%٢.١٤	١٥	%٣.٨٥
المجموع	١٤٥	%١٠٠	١٠٥	%١٠٠	١٤٠	%١٠٠	٣٩٠	%١٠٠

توضح نتائج الجدول رقم (٧) أن العمود الصحفي تصدر الأشكال الصحفية التي استخدمتها صحف في تناولها للقضية المبحوثة المواطنة وذلك بنسبة (٢٣.٨٥%)، وكانت "صحيفة " المصري اليوم " في المقدمة من حيث استخدام هذا الشكل الصحفي بنسبة (٣٢.٨٦%)، وتلتها صحيفة الوفد بنسبة (٢٠.٩٥%)، ثم صحيفة الأهرام بنسبة (١٧.٢٤%) لتحتل المرتبة الثالثة في استخدام هذا القالب الصحفي في مُعالجة المواطنة وحقوقها. وجاءت رسائل بريد القُراء في المرتبة الثانية بنسبة (٢٢.٥٦%)، وكانت صحيفة الوفد في المقدمة من حيث استخدام هذا الشكل الصحفي الكلاسيكي وذلك بنسبة (٢٧.٦٢%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٢٣.٤٥%)، ثم صحيفة المصري اليوم بنسبة (١٧.٨٦%) لتحتل المرتبة الثالثة.

وفي مرتبة تالية جاء " المقال الصحفي " ، وكانت صحيفة المصري اليوم في المقدمة من حيث استخدام هذا النمط وذلك بنسبة (٢٢.١٤%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٢٠.٠٠%)، ثم صحيفة الوفد بنسبة (١٦.١٩%) لتحتل مرتبة ثالثة. وجاء بعدها " التقرير الصحفي الخبري " ، وكانت صحيفة الوفد في المقدمة بين الصُحف المبحوثة المتعاطية لهذا النمط وذلك بنسبة (١٤.٢٩%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (١٣.٧٩%)، ثم صحيفة المصري اليوم بنسبة (١٢.٨٦%) لتحتل المرتبة الثالثة. أما التحقيق الصحفي، فقد كانت صحيفة الأهرام في المقدمة من حيث استخدامه للمُعالجة التحريرية وذلك بنسبة (١٧.٩٣%)، وتلتها صحيفة الوفد بنسبة (١١.٤٣%)، ثم صحيفة المصري اليوم بنسبة (١١.٢٨%) لتحتل المرتبة الأخيرة في استخدام هذا الشكل الصحفي عند مُعالجة مفهوم المواطنة في الخطاب الصحفي.

وجاء شكل الحديث الصحفي، ليحتل المركز السادس بين أنماط المعالجات الصحفية، وكانت كل من صحيفة " الوفد " و " المصري اليوم " تمثلان نسبة متساوية في التوظيف التحريري (٥.٧١%)، وجاءت صحيفة الأهرام لتمثل نسبة (٤.١٤%)، لتحتل المرتبة التالية في استخدام هذا النمط الصحفي. وفي الموقع الأخير جاء المقال

الافتتاحي، وكانت صحيفة الوفد في المقدمة من حيث استخدام هذا الشكل وذلك بنسبة (٣.٨١%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٣.٤٥%)، ثم صحيفة المصري اليوم بنسبة (٢.١٤%) لتحتل المرتبة الثالثة بين وصيفاتها في توظيف هذا الشكل الصحفي. ومن ثم تشير النتائج إلى اعتماد صحف الدراسة على الأنماط التحليلية التحريرية والتعليقات، التي تدعم مواقفها الفكرية والأيديولوجية من قضايا المواطنة، إلى جانب الأنماط التفسيرية التي ترصد متابعة تطورات الأحداث وتقديم قراءة متوازنة ومتكاملة لمفهوم المواطنة وتجلياته العملية كما عالجتها صُحف العينة المبحوثة.

رابعاً: وظيفة المواد الصحفية المنشورة والمتعلقة بحقوق المواطنة:

جاءت وظيفة المواد الصحفية المنشورة لتعكس أهداف نشر المواد الصحفية المتعلقة بحقوق المواطنة بين صُحف الدراسة، وهذا ما سوف يوضحه الجدول رقم(٨).

جدول رقم (٨)

الوظائف الحاكمة لنشر المواد الصحفية المتعلقة بحقوق المواطنة

وظيفة النشر	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الإجمالي	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
نقد وتغيير	٢٨	%١٩.٣١	٣٩	%٣٧.١٤	٦٦	%٤٧.١٤	١٣٣	%٣٤.١٠
طرح مشكلات	١٩	%١٣.١٠	٣١	%٢٩.٥٢	٢٣	%١٦.٤٣	٧٣	%١٨.٧٢
توعية وتوجيه	٢٩	%٢٠.٠٠	١١	%١٠.٤٨	١٩	%١٣.٥٧	٥٩	%١٥.١٣
تسجيل الأحداث والوقائع	٢٣	%١٥.٨٦	١٣	%١٢.٣٨	١٤	%١٠.٠٠	٥٠	%١٢.٨٢
تقديم تبريرات	٢٩	%٢٠.٠٠	٥	%٤.٧٦	١١	%٧.٨٦	٤٥	%١١.٥٤
طرح مقترحات	١٧	%١١.٧٢	٦	%٥.٧١	٧	%٥.٠٠	٣٠	%٧.٦٩
المجموع	١٤٥	%١٠٠	١٠٥	%١٠٠	١٤٠	%١٠٠	٣٩٠	%١٠٠

توضح نتائج الجدول رقم (٨) مستويات اهتمام صحف الدراسة بأداء دورها الرقابي من خلال نقد بعض الممارسات الحكومية. وكشف العديد من أوجه القصور

والسلبيات المتعلقة بحقوق المواطنة، فقد احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٣٤.١٠%)، وجاءت صحيفة " المصري اليوم " في المرتبة الأولى ضمن هذه الفئة من الوظائف بنسبة (٤٧.١٤%)، وفي المرتبة الثانية جاء طرح المشكلات بنسبة (١٨.٧٢%)، وهو ما ظهر في حرص صحف الدراسة ؛ وخاصة صحيفة الوفد ؛ على طرح مشكلات المواطنين ومحاولة ربط هذه المشكلات بمنظومات حقوق " المواطنة " ، وتخصيص صفحة أسبوعية لهذا الغرض بنسبة (٢٩.٥٢%)، فضلاً عما يطرح في الصحيفة يومياً.

وفيما يتعلق بوظيفة التوعية والتوجيه فقد احتلت المركز الثالث، وكانت أكثر حضوراً واتصالاً بالخطاب الصحفي لصحيفة الأهرام بنسبة (٢٠.٠٠%)، وقد ارتبطت هذه الوظيفة جوهرياً بالمضامين المتصلة بالشأن الصحي، إلى جانب بعض المضامين السياسية المتعلقة بالتثقيف السياسي. أما وظيفة تسجيل الأحداث والوقائع، فقد جاءت في مرتبة رابعة بنسبة (١٢.٨٢%) ويرجع ذلك إلى تعدد الأحداث المرتبطة بحقوق المواطنة خلال فترة الدراسة، وتناولتها الصحف ، رصداً وتحليلاً ، عبر التقارير الصحفية مثل فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية ، وآليات الانتخابات في الداخل والخارج ، ومشاركة المصريين في العملية السياسية.

وجاءت وظيفة تقديم التبريرات في الترتيب الخامس بنسبة (١١.٥٤%)، وكانت هذه الوظيفة أكثر حضوراً ، وأعمق اتصالاً بالخطاب الصحفي للأهرام، من منطلق توجهها الحكومي، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية بين الناخبين، ومتابعة العملية الانتخابية أثناء جمع التوكيلات وصولاً إلى المشاركة السياسية للأفراد كحق دستوري. وجاءت وظيفة طرح المقترحات في الترتيب الأخير بنسبة (٧.٦٩%)، وكانت أكثر بروزًا عبر الخطاب الصحفي للأهرام بنسبة (١١.٧٢)، وارتبطت هذه الوظيفة بالحقوق الاجتماعية، وخاصة حق التكافل الاجتماعي.

خامساً: آليات الإقناع ومسارات البُرهان " الحجاج " المستخدمة في تناول حقوق المواطنة:

.. من خلال آليات الإقناع المتنوعة، وما تبعته خطاباتُ صحفُ العينة من مساراتٍ معرفية برهانية (للحجاج) يتضح تعامل الصُحف المبحوثة مع قضايا المواطنة عبر فئاتٍ بعينها بهذا الشأن، على نحوٍ يوضحه الجدول رقم (٩).

جـــدول رقم (٩)

آليات الإقناع والبرهنة المستخدمة في المضامين التحريرية الخاصة بحقوق المواطنة

آليات الإقناع	الأهرام		الوفد		المصري اليوم		الإجمالي	
	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)	التكرار	(%)
ربط الأسباب بالنتائج	٣٦	%٢٤.٨٣	٣٤	%٣٢.٣٨	٦٥	%٤٦.٤٣	١٣٥	%٣٤.٦٢
مبررات قانونية	٢٧	%١٨.٦٢	١٣	%١٢.٣٨	٢٢	%١٥.٧١	٦٢	%١٥.٩٠
استخدام أرقام وإحصاءات	٢٢	%١٥.١٧	٢٠	%١٩.٠٥	١٧	%١٢.١٤	٥٩	%١٥.١٣
تصريحات مسئولين	٢٣	%١٥.٨٦	٩	%٨.٥٧	١٢	%٨.٥٧	٤٤	%١١.٢٨
مرجعية تاريخية	١٩	%١٣.١٠	١٤	%١٣.٣٣	١٠	%٧.١٤	٤٣	%١١.٠٣
وثائق وتقارير	١٤	%٩.٦٦	١٢	%١١.٤٣	٩	%٦.٤٣	٣٥	%٨.٧٩
أقوال مأثورة	٤	%٢.٧٦	٣	%٢.٨٦	٥	%٣.٥٧	١٢	%٣.٠٨
المجموع	١٤٥	%١٠٠	١٠٥	%١٠٠	١٤٠	%١٠٠	٣٩٠	%١٠٠

توضح نتائج الجدول رقم (٩) تنوع آليات الإقناع التي تعاطتها مقاربات الخطابات الصحفية في تناولها حقوق المواطنة، وكان " الربط بين الأسباب والنتائج " هو أبرز هذه الآليات بنسبة (٣٤.٦٢%) وهو ما يشير إلى اعتماد الخطابات الصحفية على التحليل والتفسير في طرح قضايا المواطنة ومعالجتها ، وكانت صحيفة المصري اليوم

هـي الأكثـر اسـتخداماً لهـذه الآليـة بنسـبة (٤٦.٤٣%) وتلتهـا صـحيفة الوفـد بنسـبة (٣٢.٣٨%)، وأخيرًا صحيفة الأهرام بنسبة (٢٤.٨٣%).

وجـاءت " المبـررات القانونيـة " فـي الترتيـب الثـاني بنسـبة (١٥.٩٠%) حيـث تـم الاستعانة على نحوٍ مضطرد بالنصوص القانونية في إطار تناول المواد الدستورية ، وما أثير حولها من جدل ومناقشات، خاصة ما يرتبط بالعملية الانتخابية، وما يرتبط به من عملية تداول السلطة، وحق المشاركة والتمثيل النيابي، والإشراف على الانتخابات، كذلك تم استخدامها في إطار الحديث عن حق التعبير والضمانات القانونية التي يكفلها الدستور والقانون في هذا الشأن (في دستور ٢٠١٤ وتعديلاته)، وأيضًا في إطار الحديث عن حق توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، وفي إطار تناول حق الضمان الاجتماعي، وتطوير نظم التأمينات والمعاشات. وكانت صحيفة الأهرام هي الأكثر استخداماً لهذه الآلية الإقناعية بنسبة (١٨.٦٢%)، وتلتها صحيفة المصري اليوم بنسبة (١٥.٧١%)، ثم جاءت صحيفة الوفد بنسبة (١٢.٣٨%) في مرتبةٍ أخيرة.

وكان استخدام " الأرقام والإحصاءات " هو ثالث الآليات بنسبة (١٥.١٣%) حيث استخدمت صحف الدراسة تلك الآلية الكمية في إطار المواد الصحفية التفسيرية سواء كانت تحقيقات أو تقارير صحفية، فضلاً عن حرص بعض الكتاب على الاستدلال في كتاباتهم بالأرقام والإحصاءات، وتفوقت صحيفة الوفد في استخدام هذه الآلية بنسبة (١٩.٠٥%)، وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (١٥.١٧%)، وأخيرًا المصري اليوم (١٢.١٤%).

وجاءت " تصريحات المسئولين " في الترتيب الرابع بنسبة (١١.٢٨%)، وتنوع المسئولون ما بين حكوميين، وحزبيين، ومدنيين، وتنوعت تخصصاتهم المعرفية طبقًا لتنوع القضايا المطروحة؛ ففي إطار الحقوق السياسية، كان اعتماد الخطاب الصحفي على فاعلين كالمسئولين السياسيين؛ " الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الوزراء،

رؤساء مجلسي النواب والشيوخ، ورؤساء الأحزاب، فضلاً عن رؤساء المنظمات المدنية، ومجالس حقوق الإنسان، ورؤساء تحرير الصحف، وغيرهم من المسئولين السياسيين". أما في إطار " حق العمل " فظهر إلى جانب رئيس الدولة المصرية، ورئيس الحكومة، وزير القوى العاملة، ووزير الاستثمار. وفي إطار حق " الرعاية الصحية "، ظهرت تصريحات رئيس الدولة، وزير الصحة، ونقيب الأطباء، فضلاً عن رئيس منظمة الصحة العالمية، وبعض مسئولي وزارة الصحة. وفي إطار " حق الضمان والتكافل الاجتماعي " برزت تصريحات وزير التضامن الاجتماعي، إلى جانب بعض مسئولي وزارة التضامن، وقيادات بعض منظمات المجتمع المدني.

وفي إطار المقارنة بين صحف الدراسة، جاءت صحيفة الأهرام في مقدمة صحف العينة المتعاطين لهذه الآلية الإقناعية بنسبة (١٥.٨٦%) ، وكان اعتماد خطابها الصحفي على تصريحات المسئولين الرسميين بحكم توجهها الرسمي المرتبط بنمط ملكيتها، وجاءت صحيفتا " الوفد " و " المصري اليوم " في الترتيب الثاني بنسبة (٨.٥٧%) وكان الخطاب الصحفي في صحيفة المصري اليوم بها أكثر اعتمادًا في الأغلب على تصريحات المسئولين غير الرسميين، في حين كانت صحيفة الوفد أكثر اعتمادًا على تصريحات المسئولين الرسميين والحزبيين.

أما " المرجعية التاريخية " فقد جاءت في الترتيب الخامس بنسبة (١١.٠٣%) وتم استخدامها في إطار الاستحقاقات الانتخابية مثل مُراجعة دستور ٢٠١٤ ، وتعديلاته ، وخاصة المواد التي تتعلق بالإجراءات الحاكمة لسير العملية الانتخابية ، وحق المشاركة ، وحق التمثيل النيابي. وفي إطار الحديث عن تداول السلطة حيث تم تناول تداول السلطة في مصر قبل الثورة وبعدها، واستخدمت الوفد تلك الآلية بعينها في إطار تأكيدها على دور حزب الوفد التاريخي في الانتصار لحقوق العمال وصقل الشعور الوطني بينهم بالهُوية المصرية. وكانت صحيفة الوفد هي الأكثر استخداما للمرجعية التاريخية بنسبة (١٣.٣٣%) بالنسبة لتكرارات الاستخدام لهذه الآلية ، من مجمل

التكرارات المتعلقة بآليات الإقناع عند صحيفة " الوفد "، تلتها صحيفة الأهرام بنسبة (١٣,١٠%) ، والتي حرصت على التوظيف للحجج التاريخية المبلورة لعراقة الممارسات البرلمانية المصرية، والفعل الانتخابي بين المصريين، وجاءت صحيفة " المصري اليوم " في الترتيب الأخير بنسبة (٧,١٤%).

وجاءت الوثائق والتقارير في الترتيب السادس بنسبة (٨,٧٩%)، حيث حرص بعض الصحفيين على دعم كتاباتهم بالوثائق والتقارير المرتبطة بالقضايا المُتَنَاولة، فضلاً عن نشر صحف الدراسة لتقارير التغطيات الصحفية المباشرة، والتي ظهرت بشكل لافت في إطار الحقوق السياسية، وجاءت صحيفة الوفد في الترتيب الأول من حيث الاعتماد على هذه الآلية بنسبة (١١,٤٣%) وتلتها صحيفة الأهرام بنسبة (٩,٦٦%) وأخيراً صحيفة المصري اليوم (٦,٤٣%).

وأخيراً جاء استخدام الأقوال المأثورة في الترتيب الأخير بنسبة (٣,٠٨%)، وكانت صحيفة المصري اليوم هي الأكثر استخداماً لهذه الآلية الكلاسيكية بنسبة (٣,٥٧%) وتلتها صحيفة الوفد بنسبة (٢,٨٦%)، وأخيراً صحيفة الأهرام بنسبة (٢,٧٦%) في الاستخدام لتلك الآلية في سياق الحجاج (البرهان) للأفكار الأساسية المُتضمَنة في خطابات الصُحف المبحوثة.

سادساً: نتائج تحليل القوى الفاعلة في الخطابات الصحفية المرتبطة بحقوق المواطنة:

تعاملت صُحفُ العينة الوثائقية مع " فاعلين " يشكلون محاور معرفية معلوماتية حاكمة وارتكازية داخل النص. وقد توزع الفاعلون بين فئات بعينها، وارتبط هؤلاء الفاعلون بصفات بعينها، وارتبطت بهم أدوار محددة، حسب السياسات التحريرية للصحف المبحوثة، والمتصلة بملكيتها، ومنطلقاتها الفكرية والأيديولوجية.

أ- نتائج تحليل القوى الفاعلة المرتبطة " بالحقوق السياسية " :

تُشير نتائج التحليل في هذا المجال إلى بروز فاعلين أساسيين مثل رئيس الدولة المصرية عبد الفتاح السيسي، والحكومة المصرية، والأحزاب السياسية المصرية، وذلك في إطار مُعالجة الصُحف المبحوثة لوجوه الحق السياسي من مفهوم " المواطنة "، وتوضح النتائج المحصلية بصفةٍ عامة نسبة صفات وأدوار (إيجابية في معظمها وإنْ بنسبٍ متفاوتة) للفاعلين في مقاربات صُحف الدراسة.

فبالنسبة لرئيس الدولة المصرية (السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي)، فقد قدم الخطابُ الصحفي للأهرام صفات مطلقة الإيجابية بشخص " رأس السلطة التنفيذية " وأدواره [باعتباره – سياسياً – صاحب القرارات الحازمة، المُحافظة على الاستقلال الوطني المصري / والمدافع بقوة عن المصالح القومية المصرية / والحريص على التعبير الحُر عن الرأي والخيارات السياسية / وتفعيل القيم الديموقراطية (الانتخابات الرئاسية) ، والقائد لمسارات " الدولة التنموية " في جمهورية مصرية جديدة .... /

أما بالنسبة لصحيفتي " الوفد " و " المصري اليوم " فقد قدمتا صفات (وأدوار) للرئيس المصري لا تختلف – كيفاً – عن " إيجابية " طرح الأهرام بهذا الشأن ، وإن اختلفتا في مستويات " الكم " لمثل هذه المُعالجات.

أما " الحكومة المصرية " فقد حظيت باهتمام صحفية " الأهرام " كقوة فاعلة ومسئولة عن التمكين للعناصر السياسية لمفهوم المواطنة، وهكذا بدت معظم الصفات والأدوار المرتبطة بالحكومة متسمة بالإيجابية [سعيها للإصلاح السياسي الشامل / دعمها لحق مشاركة المواطنين في حياة سياسية منفتحة، ومجالٍ عام ديموقراطي .....] .. أما المؤشرات السلبية لصفاتِ الحكومة وأدوارها، فقد ظهرت في تقارب مُعالجات الوفد و و المصرى اليوم ، بالإشارة إلى حكومةٍ

مصرية " غير سياسية " في بعض قراراتها وأداء مسئوليها ، كما أنها لا تستجيب بالحسم المستحق لقرارات رئيس الدولة وتوجيهاته .. ومع ذلك، كان للحكومة المصرية نصيب أيضاً من الصفات الإيجابية في خطاب " الوفد " (قامت بتنظيم انتخابات رئاسية بدرجةٍ رفيعة من الإحكام والنزاهة) ، وفي خطاب " المصري اليوم " (تبذل جُهوداً إصلاحية واسعة النطاق ، دعماً " للدولة التنموية " التي تظل من أدوارها تفعيل حقوق المواطنة واستحقاقاتها).

أما الأحزاب السياسية المصرية، فحظيت كفاعلة ببعض الصفات الإيجابية (محاولات القيام بأدوار الحشد الشعبي إزاء استحقاقات الانتخابات الرئاسية، والنهوض ببعض أدوار خدمة المجتمع المدني المصري) .. كما نالتها بعص الصفات السلبية إزاء الكيانات الحزبية وأدوارها (لم تتطور داخلياً " هيكلياً وفكرياً " على النحو الذي يؤهلها للنهوض بأدوار سياسية ومجتمعية فاعله في نسيج التحولات الاجتماعية المصرية)

.. وقد تقاربت معالجاتُ الصُحف الثلاث في المُراوحة بين هاتين المقاربتين.

ب- نتائج رصد وتحليل القوى الفاعلة المرتبطة بالحقوق الاقتصادية للمواطنة:

تُشير النتائج التحليلية في هذا الشأن إلى " فاعلين " مؤثرين (بالحضور والدور) داخل الخطابات الخاضعة للدراسة. فرأس السلطة التنفيذية (رئيس الدولة المصرية) حمل صفات " إيجابية " بنسبة تقترب من ١٠٠% في جريدة الأهرام " الموصوفة بالقومية " [فهو صاحب المبادرات التنموية الفاعلة وغير المسبوقة / وهو المؤسس لدولة تنموية ناهضة تهتم بالبنى التحتية / وهو المحقق لبلاده طفرات اقتصادية غير مسبوقة ...]، وقد تبنى خطابا " الوفد " (الحزبية) و " المصري اليوم " (الخاصة) هذه المقاربة (وبنفس النسبة الإطلاقية تقريباً).

أما " الحكومة المصرية " فحظيت بنقد (غير متكافئ كمياً بين الصُحف الثلاث، وإن التقى – كيفياً – في تسليط الضوء على (سياسات الاقتراض واسع النطاق / العجز عن الاستجابة لتوجيهات الرئاسة بترشيد الانفاق الحكومي / عدم وجود رقابة حكومية فاعلة لضبط أسعار السلع والخدماتِ في السوق المصرية / عدم الاستجابة للبنود الدستورية المتعلقة بنسب المخصصات المالية في الموازنة لقطاعي " التعليم والصحة ... "]

وقد بدت معالجات " الأهرام " (القومية) الأكثر اهتماماً – وبمراحل لافتة ببلورة إنجازات الحكومة الاقتصادية عبر مختلف الأشكال الصحفية. وقد رصدت الدراسة نسبة الأدوار " الإيجابية " (بنسبة تتجاوز ٨٢%) في حين انخفضت هذه النسبة في صحيفة " المصري اليوم " (إلى ٥٤%) من مُجمل المعالجات التحريرية المتصلة بالفاعل (الحكومة المصرية)، وبلغت النسبة في " الوفد " (٦٧%) " رغم كونها صحيفة حزبية مُعَارضة في الأساس ".

ج- نتائج رصد (وتحليل) القوى الفاعلة المُرتبطة بالحقوق الاجتماعية للمُواطنة:

أكدت النتائج التحليلية لمُحصلة حضور فاعل رئيس (هو رئيس الدولة المصرية السيد عبد الفتاح السيسي) كحامل صفات إيجابية بإطلاق (للحضور والدور) في مجال الحقوق الاجتماعية المُرتبطة بمفهوم المواطنة [فهو صاحب المبادرات الاجتماعية غير المسبوقة ، ١٠٠ مليون صحة / تطوير العشوائيات / مبادرة حياة كريمة / تطوير مظلة التأمين الصحي بشمولٍ قومي / مُواجهة الفقر / ودعم الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً / إعادة هيكلة آليات المعاش والتأمينات الاجتماعية ...]

وقد حمل هذا " الفاعل " تلك الصفات ، ونُسبت إليه هذه الأدوار، بين الصُحف الثلاث المبحوثة بمستويات كمية ، وكيفية ، متقاربة. في حين تحولت " الحكومة المصرية " إلى " مُستَهدف " بين صحيفتي " الوفد " و " المصري اليوم " ببعض

الصفات السلبية المرتبطة في مجملها بعثرات التنفيذ المستحق لسياساتِ " رأس السلطة التنفيذية ، وبالاستجابة المُرتبكة والمنقوصة لمبادراته.

أما صحيفة " الأهرام " (القومية) فكانت في مقارباتِ خطابها " أكثر تفهماً " لأسباب هذه العثرات (الأزمات الداخلية والإقليمية والدولية)، فاتخذت في نسبةٍ يُعتد بها من المعالجات طريقاً " تبريرية "، فبدت الصفات (والأدوار) السلبية إزاء " الحكومة " ضمن خطابها التحريري منحسرةً، مع تجنب مضطرد للتعامل مع المصادر المعلوماتية (البشرية والمؤسسية) صاحبة الطروح النقدية العنيفة إزاء أداء الحكومة في هذا المجال.

■ **<u>مقاربات عامة لأختبار فروض الدراسه في ضوء نتائج التحليلين " الكمي والكيفي" :</u>**

<u>أولاً</u> : تعاملت صُحف العينة الوثائقية المُختارة مع مفهوم " المواطنة " بمقارباتٍ تُكثف الرصدَ والتحليل لمشاهد وقضايا ترتبط بالمفهوم في تجليات الممارسة، مع الاهتمام بحقوق المواطنة واستحقاقاتها كما يتعامل معها المجتمعُ المصري. ومن ثَم لم تنخرط صُحفُ الدراسة الثلاث في تناولٍ تنظيري لمفهوم " المواطنة " تاريخياً أو فلسفياً سوى في سياقاتٍ محدودة، وكمرجعياتٍ مقتضبة لبعض مسارات الحجاج التى تبنتها الصُحف المبحوثة في عَددٍ محدودٍ من مقارباتِها. وكان لافتاً عدم التعاطي مع المفهوم من زاويةِ التعاطي الكلاسيكي " الأكثر رواجاً " (والتي تتجه – بالمعاني والدلالات – إلى فكرة الشعور الوطني الجمعي بالمساواة القانونية والمجتمعية بين عنصري الأمة المصرية من مسلمين ومسيحيين).

في هذا السياق كان من اللافت تركيز مقاربات الخطابات الصحفية (بين صُحف العينة المُنتَخبة منهجياً) على إضاءةٍ، رصدية، تحليلية، لقضايا ومشاهد

ترتبطُ جوهرياً بممارسةِ حقوق " المواطنة " واستحقاقاتها (من مصدريها الشعبي والمؤسسي)، وبتجليات المفهوم " العملية " بأبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

ثانياً : إن صُحف الدراسة، وبتباين أنماط ملكيتها، تعددت الأطر والقوالب الإعلامية التي قُدمت عبرها المضامين (المتعلقة بالمُواطنة وحقوقها وتجلياتها). ورغم وجود فروق " كمية " بين مستويات الاهتمام بمعالجةِ هذه الأطر بين الصُحف المبحوثة، إلا أن التباينات " الكيفية " (المُرتبطة برؤى الصُحف واتجاهات المُعالجة) لم تُسجل حضورها على نحوٍ لافت (يليق بتباين مرجعيات " الملكية " وتأثيراتها الحاكمة). وفي هذا السياق، بدت – علي سبيل المثال – خطابات " الوفد " (الحزبية المعارضة) ضمن مُعالجاتها للعديد من قضايا " المواطنة " وتجلياتها وتمثلاتها العملية " مقتربة " – وفي بعض الحالات " متطابقة " – مع اتجاهات خطاب " الأهرام " (الموصوفة بالقومية)، خاصةً فيما يتعلق بالأطر السياسية والمجتمعية.

.. وحتى بالنسبة للأطر المتعلقة بالشأن الاقتصادي في مشهد " المواطنة "، فقد رُصدت تباينات محدودة بين خطابات الصُحف الثلاث، وإن ظهرت صحيفتا " الوفد " (الحزبية المعارضة) و " المصري اليوم " (الخاصة) في حالةِ اهتمام " نسبي" بمتابعة أوضاع الضغوط الاقتصادية على المُواطن المصري، ومسئولية الحكومة المصرية عن بعض السياسات والممارسات التي تتآكل بها فكرةُ " المواطنة " ، وحقوقها، وتجليات حضورها.

ثالثاً : لم يثبت تحليلياً وجود تَنَافرٍ معلوماتي أو تناقض معرفي بين محتويات مُختلف الأشكال الصحفية التي شكلت في مُحصلتها الكتلة التحريرية Etiding Bulk الممثلة للحضورِ الصحفي للخطابات المبحوثة. فقد تساندت الأشكال

الصحفية(تقارير / حوارات / تحقيقيات / مقالات ...) في دَعم التوجه الرئيس للصحيفةِ ورؤاها إزاء قراءةِ التجلياتِ العملية لمفهوم " المواطنة " داخِلَ الفضاءات المصرية السياسية والمجتمعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يُمكن الزعم بأن الصُحف المصرية الثلاث قد نجحت – وبنسبٍ متفاوتة – في التمكين لمفهوم " المواطنة " وتطوير آفاقه بين جُمهور القُراء، الذين تعاملوا مع تَمَثُّلاتٍ عملية ملموسة للمفهوم تتجاوز دوائره المعرفية الضيقة ، وتُشْرع بحيوية فعلية على آفاق سياسية واقتصادية ومجتمعية، مُحددة الملامح والمخرجات.

رابعاً : أظهرت الدراسة التحليلية وجود فاعل رئيس (وهو رأس السُلطة التنفيذية ، الرئيس عبد الفتاح السيسي)، تلتقي خطاباتُ الصُحف الثلاث على بلورة صفات إيجابية لشخصه ولأدواره (وعلى نَحوٍ يقترب من الإطلاق) .. وهذا الوضع يضطرد حضوره بين المقارباتِ الصحفية لمفهوم " المواطنة " عند كافة مستوياته (السياسية والاقتصادية والمجتمعية)، بل يتحول هذا " الفاعل " في نسيج المُعالجاتِ التحريرية إلى الضامن الوطني الرئيس. لتفعيل مفهوم " المواطنة " والتمكين لتجلياته عند مختلف المستويات العملية.

أما " الحكومة المصرية " فقد ظلت أحد أهم الفاعلين عبر خطابات الصُحف المبحوثة، إلا أنه كان من اللافت باضطراد، استهداف صحيفتي " الوفد " و " المصري اليوم " الحكومة المصرية بمُراجعاتٍ نقدية أو معارضة، محدودة العمق والفاعلية ، عبر رؤى نقدية عامة ومسطحه فى غالبيتها.

أما مقاربات " الأهرام " القومية ، فقد اتسمت بعَددٍ لافت من الوصفية، والتبريرية، والتركيز على إبراز الوجوه الإيجابية للسياساتِ الحكومية ومُمارستها، دون تجنب التعامل، أحياناً، مع بعض المصادر المعلوماتية، التي

قد لا تكون متفقة تماماً مع " الأهرام " في هذا الاتجاه، التماساً للتوازن والموضوعية، وتقويضاً لاتهامٍ محتمل بالعجز عن " ترويض الانحياز " ، فى صحيفة يتعامل معها باعتبارها صوتاً " شبه رسمى ".

خامساً : يُمكن التأكيد ، رصداً وتحليلاً، على أن الفروق الفكرية والأيديولوجية المُفتَرضة بين خطابات الصحف الثلاث الخاضعة للدراسة، لم تبرز عملياً في المُمارسة على نحوٍ يُعتد به، إذ تكاد صحف العينة – رغم تباين أنماط ملكيتها – تتفق على قراءاتٍ متشابهة للقضايا والمشاهد المرتبطة بمفهوم " المواطنة " عند مستوياتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية. ورغم وجود بعض الفروق الثانوية (الفرعية) في أساليب المُعالجة وآلياتها بين الصُحف الثلاث (كما أوضحت الدراسة)، إلا أن محصلة المُعالجات التحريرية واتجاهاتها العامة لم تُبد فروقاً ملموسة، كان اختلاف المرجعيات (الملكية – السياسات التحريرية – سياقات التأسيس للصحيفة ...) كفيلاً بصياغةِ تنوع في الرؤى واتجاهات المقاربات. وتلك النتيجة بعينها تتصل بنيوياً بأحد وجوه الواقع الصحفي المصري، الذي يُعبر عن طيفٍ ضيق من تعددية الرؤى والطروح عند مستوى الممارسة العملية.

■ مراجع الدراسة:

(١) نهلة محمد مصطفى جندية، مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر: دراس مقارنة، القاهرة: جامعة المنوفية، كلية الحقوق، الدراسات العليا والبحوث، ٢٠٢١.

(٢) صلاح سالم زرنوقة، قراءة في مفهوم المواطنة في وثائق الحزب الوطني، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديموقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص٣٠٧.

(٣) أحمد إسماعيل محمد مشعل، الحماية الدستورية والقضائية للمواطنة: دراسة مقارنة بين القانون الوضعى والشريعة الإسلامية، أطروحة دكتوراة، جامعة بنها، ٢٠١٤، ص٨.

(٤) السيد عبد المطلب غانم، المواطنة على المستوى المحلي: سياسة الحياة اليومية، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديموقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص٨٣٠.

(٥) عماد الدين شاهين، المواطنة موضوعًا للفكر والبحث.. الخطاب الإسلامي في مصر أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديموقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص١٢٨.

(٦) أحمد الرشيدي، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣، ص١٠٥.

(7) Robert M, Entman: Projections of power, Framing News, Public Opinion and U.S foreign Policy, Chicago: the University of Chicago Press, 2004, p. 16.

(8) Holli, Semetko, Others, Framing European Politics: A content Analysis of Press and T.V News In: Journal of Communication, vol. 52, no.2, 2000, p. 94.

(٩) عبد الوهاب، وألاء أحمد، أطر تقديم صورة تركيا في ضوء تحولات السياسة الخارجية، دراسة تحليلية للمواقع الإخبارية العالمية، مجلة بحوث الرأي العام، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، مج١٨، ع٢، ٢٠١٩، ص٤٣٤.

(١٠) إيمان عرفان، نهلة رمضان، نهى رضا، هند الغمري، أطر تقديم قيم المواطنة والتوعية بحقوق الإنسان في الصفحات الرسمية للمؤسسات الحكومية والمنظمات الحقوقية على مواقع التواصل الاجتماعي، القاهرة: المجلة العربية لبحوث الإعلام واللاتصال، ع٣، يناير ٢٠٢٣.

(١١) نهلة محمد مصطفى جندية، مفهوم المواطنة والأسس التي تقوم عليها في ألمانيا ومصر: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٢٥.

(١٢) رامي عطاالله صديق، الصحافة المصرية ومُعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة، القاهرة؛ المجلة المصرية لبحوث الرأي العام : جامعة القاترة : كلية الإعلام، مج ١٨، ع٣ ، ٢٠١٩.

(١٣) مُنذر محمد عبيس ، تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الإعلام ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٧.

(١٤) أميمة محمد محمد عمران، حقوق المواطنة في الخطاب الصحفي المصري: دراسة تحليلية على عينة من الصحف المصرية، القاهرة: مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، ع٢٩، مج٢، ٢٠٠٨.

(١٥) فاروق عبد البر، المواطنة وحق المعرفة والتعبير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص٥٣٢.

(16) Wahi - Jorgensen, Karin, Social semiotics, June 2006, vol. 16. issue 2, p. 203.

(١٧) ثريا بدوي، دور الإعلام في دعم المواطنة في مصر، أعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، الإعلام وتحديث المجتمعات العربية، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ج٢، ٢٠٠٦، ص٨٩.

(١٨) أميمة عبود، مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر: دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب الليبرالي في مصر، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٥، ص١١٠.

(19) Wahi - Jorgensen, Karin, Social semiotics, June 2006, vol.16. issue 2, p. 203.

(٢٠) خالد صلاح الدين حسين: "دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية"، أطروحة دكتوراه. كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٣.

(21) Stanley J. Baran , Dennis K. Davis, Mass Communication Theory: Foundation, Ferment, And Future, 7th Edition, Australia, Wadsworth Cegage Learning, 2012, p. 282.

(22)Weaver. David H. Thoughts on Agenda Setting, Framing and Priming', Journal of Communication, Vol. 57, No.1, 2007, P. 143.

(23) Diana Kendall, Framing Class Media Representations of Wealth and Poverty in America, the 2nd ed., Toronto, 2011, P.5.

(24) Nelson, T.E. Oxley, Zmra, Toward a psychology of framing, political behavior, (19), (3), 221-249 framing communication theory 3-2006.

(٢٥) طه عبد العاطي مصطفى نجم، الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية"، القاهرة: المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مج٨، ع٣، ٢٠٠٧، ص١٩٦.

(26) Mira, Sotirovic, Effects of Media Use on Audience Framing and Support for Welfare, Mass Communication & Society, Vole 3, summer 2000, P. 275.

(٢٧) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد: "الاتصال ونظرياته المعاصرة"، مرجع سابق، ص٣٨٤.

(٢٨) محمد رضا محمد حبيب: "معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد في مصر، دراسة للمضمون والقائم بالإتصال والجمهور"، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام. قسم الصحافة، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٥.

(٢٩) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد: "الاتصال ونظرياته المعاصرة"، مرجع سابق، ص٣٨٤.

(٣٠) نجوى إبراهيم جمعة: "المعالجة الإعلامية لأزمة مياه النيل بالقنوات الفضائية المصرية وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو العلاقات المصرية الإفريقية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام وثقافة الأطفال، جامعة عين شمس، ٢٠١٨، ص ٤٦.

(٣١) كمال المنوفي، افتتاحية مؤتمر المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعلم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٥، ص٢٨.

(٣٢) سمير مرقص، نشأة مفهوم المواطنة، سلسلة محاضرات برنامج الموسم الثقافي في موضوع تطور المواطنة المصرية، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، فبراير ٢٠٠٨.

(٣٣) فتحي التريكي، الهوية والتعدد والتنوع والعيش سوياً، سلسلة دفاتر فلسفية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص١٠٨.

(٣٤) زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتب لبنان، ١٩٨٦، ص٦٠.

(٣٥) إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة: منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٥، ص٥٨٠.

(٣٦) محمد سالمان، توجهات طلاب جامعة القاهرة نحو المواطنة: دراسة ميدانية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الجامعة وبناء المواطنة في مصر، القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٧، ص٤.

(٣٧) خالد عبد الله، رؤية مواطن للوطن بين المواطنة والوطنية،
www.suhuf.net.sa2005/ja3/jun141rjy.htm

(٣٨) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة، ط٢، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص٥٦.

(٣٩) حنان أبو سكين، قانون القومية الإسرائيلي وتداعياته السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، مج٦٣، ع١، مارس٢٠٢٠، ص٣٦.

(٤٠) شريف درويش اللبان، الصحافة الإلكترونية دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع، القاهرة: الدرا المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠٠٧. ص٢٦.

(٤١) عبد المحسن سلامة، ماذا بعد الانتخابات الرئاسية "الخامسة"؟، الأهرام، العدد (٥٠٠٥٦)، السنة (١٤٨)، ٢٠٢٣/١٢/٢٤م.

(٤٢) عبد المحسن سلامة، "، الأهرام، المرجع السابق، ٢٠٢٣/١٢/٢٤م.

(٤٣) سمير فرج، أين الجيش في انتخابات الرئاسة ٢٠٢٤؟، الأهرام، العدد (٥٠٠٤٦)، السنة (١٤٨)، ٢٠٢٣/١٢/١٤م.

(٤٤) سمير فرج، ، الأهرام، المرجع السابق، ٢٠٢٣/١٢/١٤م.

(٤٥) محمد فايز فرحات، يشيد بمشاركة الشعب المصرى فى انتخابات الرئاسة ٢٠٢٤، الأهرام، الإثنين ٢٠٢٣/١٢/١١م.

(٤٦) وجدي زين، ضرورة إجراء تعديلات دستورية لتحقيق الفصل بين السلطات، الوفد، العدد (١١٤٨٧)، السنة ٣٧، الثلاثاء ٢٠٢٣/١١/٢٨م.

(٤٧) رضا سلامة، انزل .... شارك، الوفد، العدد (١١٤٨٧)، السنة ٣٧، الثلاثاء ٢٠٢٣/١١/٢٨م.

(٤٨) صالح أمين، الوفد يتقدم بخالص التهنئة إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية لفوزه باكتساح فى انتخابات رئاسة الجمهورية، وأن حزب الوفد سيأخذ مكانه في المعارض كما كان من قبل، الوفد، العدد (١١٤٨٧)، السنة ٣٧، الثلاثاء ٢٠٢٣/١١/٢٨م.

(٤٩) ضياء رشوان، أعلن رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، أن الهيئة تتابع على مدار الساعة انتخابات رئاسة الجمهورية، التي بدأت اليوم الأول من ثلاثة أيام محددة للتصويت. المصري اليوم، العدد (١١٤٨٧)، السنة ٣٧، الثلاثاء ٢٠٢٣/١٢/١٠م.

(٥٠) محمد حشمت أبو القاسم، إشارة إلى ما قاله الكاتب الصحفي ضياء رشوان عن حرية التعبير وقانون تداول المعلومات بأنهما السبيل الوحيد لحماية المصريين من الأكاذيب، الأهرام، ٢٠٢٣/٩/٥م.

(٥١) راندا رضا، إشارة إلى ما قاله النائب تيسير مطر؛ رئيس حزب «إرادة جيل»: أننا نطالب كل من له حق التصويت بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية، ٢٠٢٣/١٢/٨م.

(٥٢) وجدي زين، حرية التعبير وتداول المعلومات، المصري اليوم، ٢٠٢٣/٦/١١م.

(٥٣) إيمان فكري، حشود الناخبين تؤكد وعي المواطنين.. الشعب المصري يُبهر العالم ويضرب مثلاً في الممارسة الديمقراطية، الأهرام، ٢٠٢٣/١٢/١٢م.

(٥٤) أحمد راغب، حرية تداول المعلومات، الأهرام، ٢٠٢٣/١١/٩م.

(٥٥) محمد السيد العزاوي، إصدار قانون حرية تداول المعلومات بشكل يحافظ على التوازن بين مبادئ الأمن القومي ومتطلبات حرية الصحافة، الأهرام، ٢٠٢٣/١١/٦م.

(٥٦) ضياء رشوان، مصر تهتم بحرية الصحافة ولم تستبعد مراسلًا أجنبيًا بسبب المعلومات المغلوطة، الأهرام، ٢٠٢٣/١١/١٤م.

(٥٧) أميرة العادلي، توصي بتفعيل مواد الدستور الخاصة بحرية الفكر والرأي والصحافة والإعلام وعدم الحبس في جرائم النشر، الأهرام، ٢٠٢٣/١٢/٣م.

(٥٨) أميرة العادلي، مصر تهتم بحرية الصحافة ولم تستبعد مراسلًا أجنبيًا بسبب المعلومات المغلوطة، الأهرام، ٢٠٢٣/١١/١٤م.

(٥٩) عمرو الليثي، حماية الصحفيين، المصري اليوم، ٢٠٢٣/١٢/٢٤م.

(٦٠) سارة إمبابي، سفير الاتحاد الأوروبي: إذا طلب منا التوسط في حل أزمة سد النهضة سنتوسط |فيديو، الأهرام، ٢٠٢٣/٧/٢٤م.

(٦١) فاطمة محمد، نقلاً عن الدكتور هاني سويلم، مصر تقرر إنهاء المفاوضات حول سد النهضة بجميع أشكالها، المصري اليوم، ٢٠٢٣/١١/١٧م.

(٦٢) مدحت عاصم، نقلاً عن ضياء رشوان: لا أحد يختار الأخ الأكبر ... ومصر تعرف دورها وقيادتها تتحرك من هذه المسؤولية، الأهرام، ٢٠٢٣/١٠/٢٤م.

(٦٣) إيمان فكري، فلسطين قضية مصر الأولى.. الدعم المصري للحق الفلسطيني تاريخ من النضال المشترك في مواجهة غطرسة الاحتلال، الأهرام، ٢٠٢٣/١٠/٢٤م.

(٦٤) ريهام سعيد أحمد، حرب غزة ستحول المنطقة لصراعات والمقترح المصري يعيد السلام، المصري اليوم، ٢٠٢٣/١٢/٢٩م

(٦٥) عبد الفتاح سلامة، قضية الإصلاح الاقتصادى واستقرار الاقتصاد المصرى تظل القضية التى لها الأولوية المطلقة خلال المرحلة المقبلة في ذهن المواطن المصرىالأهرام، ٢٠٢٣/١٢/٢٤م.

(٦٦) عبد الفتاح سلامة، قضية الإصلاح الاقتصادى ..... ، المرجع السابق، الأهرام، ٢٠٢٣/١٢/٢٤م.

(٦٧) كريم حسن، "مدبولي" يكشف عن مخرجات المؤتمرات الاقتصادية خلال الـ٤٠عامًا الماضية، الأهرام، ٢٠٢٣/١١/٢٤م.

(٦٨) داليا عثمان، النص الكامل لكلمة رئيس الوزراء خلال المؤتمر الاقتصادي، الأهرام، ٢٠٢٢/١٠/٢٣م.

(٦٩) إسلام عفيفي، مصر تشهد خلال هذه الفترة أقل معدل بطالة في تاريخها، الأهرام، ٢٠٢٣/٩/٢٥م.

(٧٠) سارة إمبابي، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر: المنطقة العربية تشهد أعلى نسبة بطالة في العالم، الأهرام، ٢٠٢٢/٩/١٨م.

(٧١) أميرة صالح، الإحصاء: ١.٠% ارتفاعًا فى معدل البطالة بالربع الثالث من العام الجارى، المصري اليوم، ٢٠٢٢/١١/١٥م.

(٧٢) صحيفة الأهرام، ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لمصر إلى ٣٥.١٧٣ مليار دولار في نهاية نوفمبر٢٠٢٣، ٢٠٢٣/١٢/٧م.

(٧٣) صحيفة المصري اليوم، البنك المركزى يعلن ارتفاع احتياط النقد الأجنبى إلى ٣٥.١ مليار دولار بنهاية أكتوبر ٢٠٢٣، ٢٠٢٣/١١/٥م.

(٧٤) صحيفة الوفد، البنك المركزى يعلن ارتفاع احتياط النقد الأجنبى إلى ٣٥.١ مليار دولار بنهاية أكتوبر ٢٠٢٣، ٢٠٢٣/١١/٨م.

(٧٥) وسام عبد العليم، تفاصيل المؤتمر الصحفي لمنتدى شباب العالم في نسخته الخامسة لعام ٢٠٢٣، الأهرام، ٢٠٢٣/٤/٢م

(٧٦) محمود رمزي وآخرين، مبادرة «شباب من أجل إحياء الإنسانية» تساهم في بناء عالم أكثر أمانا وسلاما، المصري اليوم، ٢٠٢٣/١٢/٢١م

المقاربات التحريرية، حيث تحددت مشكلتها البحثية في التعرف إلى طبيعة القضايا والمشاهد التي ارتبطت – بزوايا ومستويات بعينها – بمفهوم " المواطنة " ، وكيفية تناولها عبر مقاربات عينةٍ من الصُحف المصرية (التي تُمثل أنماط ملكيةٍ رئيسة " قومية ، حزبية ، خاصة "، بموجعياتها الأيديولوجية المتباينة) ، مع تفكيكٍ للمواقف المتعلقة بحقوق " المواطنة " كما قرأتها المبحوثة عبر تناولها لقضايا بعينها فوق الساحة المصرية.

وتنطلق المشكلةُ البحثية من فرضية تأثير موقف (الدولة) من القضايا محل الدراسة، في مقاربات التناول الصحفي لها، وآليات تأطيرها ، والكيفية التي جرى بها توظيف (هذه الآليات) لإكسابها التأثير المُستهدف. وهو ما يُمكن الإقتراب منه، رصداً وتحليلاً ، بتحليل الأطر الإعلامية التى تعاطتها صُحف الدراسة، فضلاً عن الأطر المرجعية ، ومسارات الحجاج التي اعتمدتها الصُحف المبحوثة في سردياتها الخطابية، وطبيعة الفاعلين في نسيج البنى التحريرية لهذه السرديات.

(ومن ثَّم) يُمكن بلورة مشكلة الدراسة عبرَ طرح تساؤلٍ رئيس حول؛ الكيفية التي عالجت بها الصحافةُ المصرية قضايا تتعلق بمفهوم " المواطنة " وأطروحاته وآلياته العملية داخلَ الفضاءِ المجتمعي المصري " في الفترة من 2023/7/15 وحتى 2023/12/15 ".

(٧٧) أمين صالح ، رئيس الوفد يشيد بنجاح منتدى شباب العالم:مصر أثبتت أنها دولة قوية، اليوم السابع، ٢٠٢٣/٩/٢٧م.

(٧٨) مدحت عاصم، عمرو الحوي، "حياة كريمة" حوّلت القرى المحرومة من الخدمات لقرى نموذجية، الأهرام، ٢٠٢٣/١٢/٢٨م.

(٧٩) علي الطيري، تفعيل مبادرة الفحص المبكر وعلاج بعض الأورام السرطانية بمبادرة «١٠٠ مليون صحة» بالبحر الأحمر.. غدًا، الأهرام، ٢٠٢٣/١٢/٣م.

(٨٠) إبراهيم الطيب، حملة «١٠٠ يوم صحة» قدمت أكثر من ٥١ مليون خدمة مجانية للمواطنين، المصري اليوم، ٢٠٢٣/١٢/١م.

(٨١) مظهر السقطي، قافلة طبية مجانية ضمن مبادرة "حياة كريمة" بقرية الكوم الأصفر بطهطا، الوفد، ٢٠٢٣/١٢/٣٠م.

(٨٢) علي الطيري، «البحر الأحمر» تُناقش موقف تطوير العشوائيات بالمحافظة، الأهرام، ٢٠٢٣/١٠/١م.

(٨٣) داليا عثمان، تجربة مصرية استثنائية في القضاء على العشوائيات لضمان حق المواطن في حياة آمنة وكريمة، المصري اليوم، ٢٠٢٣/١٢/٢٤م.

(٨٤) شيرين طاهر، عشوائيات الإسكندرية عائق في وجه التطوير، الوفد، ٢٠٢٣/١٢/١٨م.

(٨٥) عزيزة فؤاد، نهضة في البناء والتطوير والعلاج تأمين صحي شامل وخلوّ مصر من فيروس C وشلل الأطفال، الأهرام، ٢٠٢٣/١٢/١٠م.

(٨٦) محمود أحمد الشاهد، وفقا للقانون الجديد.. تعرف على مزايا وشروط استحقاق الطلاب للتأمين الصحي الشامل، الأهرام، ٢٠٢٣/١٢/٢٩م.

(٨٧) عبد القادر إسماعيل، ٩٧.٢ مليار جنيه إيرادات المنظومة.. التأمين الصحي الشامل يدخل محافظات جديدة ٢٠٢٤، الوقد، ٢٠٢٣/١٢/٣٠م.

(٨٨) كرم حسن، الحكومة توافق على مشروع قانون بشأن إصدار قانون الضمان الاجتماعي والدعم النقدي، الأهرام، ٢٠٢٣/١١/٨م.

(٨٩) إسراء خالد، هل تم استحداث شروط جديدة للاستفادة من برنامج تكافل وكرامة؟ وزارة التضامن، المصري اليوم، ٢٠٢٣/٣/٣م.